قاسيون

العدد 416

السبت 15 آب 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني

حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.751.645) زائراً..

زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويايتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

عندما تصبح الكهرباء قضية سياسية!

يأتي التقنين على استهلاك الطاقة الكهربائية ليضاف إلى المشكلات التي يعاني منها المواطن السوري، ولا يمكن اعتبار تكرار انقطاع التيار الكهربائي في فترات معينة كل عام أمراً طارئاً عابراً، بل هو تعبير عن مشكلة أكبر وهي السياسات الحكومية التي بتراكم مفاعيلها السلبية أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه..

لقد وصلنا إلى وضع أصبح الجميع يعترف فيه بوجود هوة متزايدة بين استهلاك الكهرباء وإنتاجها .. فمن أين جاءت هذه الهوة، ومن هو المسؤول عنها؟ وما علاقة الأسباب الموضوعية بالأسباب الذاتية في هذه القضية بالذات؟ وكيف الحل؟.. أسئلة مشروعة يطرحها المواطن ولابد من الإجابة عنها..

ـ مصدر الهوة: هل يمكن اعتبار زيادة الاستهلاك هي المسبب للهوة القائمة حالياً؟ طبعاً لا، لأن هذه الزيادة السنوية في الاستهلاك كانت مقدرةً ومعروفةً، وقد حذر الاختصاصيون من خطورة عدم تداركها باكراً..

إذاً، المشكلة تكمن في عدم إدخال استطاعات جديدة إلى الخدمة في الوقت المناسب، وبالحجم المناسب، لمنع هذه الهوة من الازدياد بل لتقليصها بالتدريج.. والذي حدث هو أن هذه الاستطاعات الجديدة تتأخر باستمرار فلماذا؟!.

ـ هل بسبب المقاطعة الدولية التي أدارتها الولايات المتحدة الأمريكية؟ هذا الأمر صحيح بقدر صحة القرار بالتوجه للتوليد الكهربائي عبر العنفات الغازية الكبيرة التي تحتكر إنتاجها أربع شركات غربية فقط لا غير، وتأتمر بالقرارات الدولية.. ولكن السؤال الأهم هو: لماذا التوجه نحو العنفات الغازية الكبيرة، في وقت يمكن أن يحل محلها عنفات غازية متوسطة وصغيرة لا يمكن لأية قرارات دولية أن تمنع وصولها إلينا بسبب توسع إنتاجها عبر عشرات الشركات في كل العالم؟!.

إذاً، التوجه نحو العنفات الغازية الكبيرة وهو الأمر الذي كان مرفوضاً وطنياً في القرن الماضي بسبب الحذر من احتمالات الحصار الغربي، هو اليوم السبب وأصل المشكلة، فهل الخطأ فني أم سياسي؟ ومن يتحمل مسؤوليته؟ سؤال مازال يتطلب الجواب..

بعد ذلك تراكم العجز في إنتاج الكهرباء، وازدادت الهوة، وأصبح ردمها يتطلب موارد أكبر ضمن فترة زمنية أقصر، وإذا أخذنا هذا الأمر معطوفاً على السياسات الحكومية المتجهة نحو تقليص الاستثمار في القطاع العام، ويمكن أن نقارن كل عام بعامه طلبيات وزارة الكهرباء من الاستثمارات والموافقات اللاحقة على إدراجها في الخطة وفي الموازنة السنوية، لتبين من يتحمل المسؤولية في تردي الوضع بعد انفجار مشكلة العجز الكهربائي..

لقد وصل الوضع بشكل ما، مصطنعاً أم عفوياً، إلى نقطة أصبح فيها القول جهاراً بضرورة خصخصة قطاع الكهرباء الاستراتيجي الهام ولو جزئياً، أمراً طبيعياً، بل مشكوراً لأنه مخرج «واقعي» من الأزمة القائمة، في ظل عدم توفر إمكانية لموارد الدولة بحل هذه المهمة..

ماذا تعني خصخصة هذا القطاع؟ هل تعني توقف الانقطاعات وردم الهوة؟ لا نعتقد ذلك.. إن نقل سلطة الاستثمار في هذا المجال إلى القطاع الخاص، والأجنبي منه خاصة، لا يشكل أية ضمانة لحل هذه المشكلة، بل سيتحول إلى أداة ضغط وابتزاز جديدة ضد سورية وضد مواقفها التي لا تروق للغرب الاستعماري بشقيه الأوروبي والأمريكي ومن لف لفهما من المستثمرين العرب الكبار..

إن الطاقة الكهربائية هي قطاع استراتيجي، وهي مكون أساسي من مكونات الأمن الوطني، وهي خط أحمر يجب عدم السماح بتجاوزه..

نعم إن مشكلة الكهرباء في سورية أصبحت واقعاً موضوعياً، ولكنه تكوّن لأسباب غير موضوعية، سببها إما الجهل وإما المصالح الخاصة الضيقة لقلة من المنتفعين، وإما التواطؤ المقصود من البعض مع قوى الخارج التي لا تريد الخير للبلد بهدف إيصالها إلى عنق الزجاجة وفرض إملاءاتهم عليها .. والأرجح أن هذه الأسباب مجتمعة بنسب مختلفة فيما بينها، هي بالمحصلة السبب في الوضع القائم..

لقد أوصل الفساد والنهب اللذان تتعرض لهما الدولة قطاع الكهرباء إلى معادلة مستحيلة الحل: فكيف يمكن تأمين عقود خارجية **بأفضل المواصفات وبأرخص الأسعار وبأعلى العمولات؟** هذه المعادلة التي سعى البعض إلى حلها خلال السنوات الماضية عبر الحفاظ على مكوناتها الثلاثة، أثبتت على أرض الواقع استحالة حلها، بل ضررها البالغ بمجمل الاقتصاد الوطني والأمن الوطني للبلاد..

مرةً أخرى، يتبين أن الحل الجذري الوطني للمشكلات التي يعاني منها اقتصادنا الوطني والتي يدفع المواطن العادي ثمنها اليوم، والتي يمكن أن يدفع ثمنها لاحقاً أمننا الوطني، هو القضاء على الفساد الكبير، وإيقاف نزيف النهب الذي يتعرض له قطاع الدولة بمختلف الأشكال، وهكذا يمكن تأمين الموارد الأساسية لحل ليس مشكلة الكهرباء فقط، وقد أثبت تاريخيا أنه في ضوء امتلاك الإرادة السياسية يمكن حل هذه المشكة بفترة زمنية وجيزة، بل وكل مشكلات الاقتصاد الوطني.. ولا سبيل اليوم إلاّ هذا، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..



بعد انحسار دور الدولة

نقابات العمال تبحث عن نفسها 2

الغابات السورية بين الماضي والحاضر.. والحرائق!

حريق «أبو قبيس» نموذجاً 5

ملف الكهرباء:

قطاع الكهرباء من الإهمال إلى الأزمة والخصخصة 6-7

مؤتمر «فتح»:

تخلٍّ عن شرعية «الثورة» مقابل «السلطة» 9

«الفاو»:

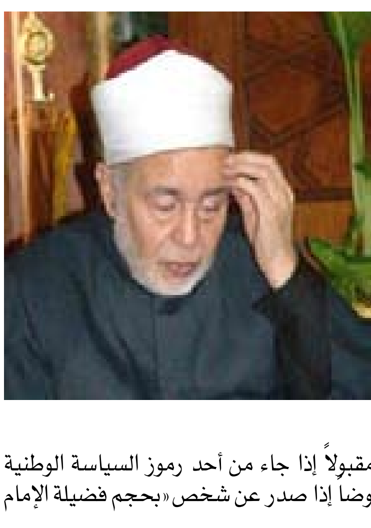
مليار جائع نهاية العام ٢٠٠٩

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» في تقرير أولي مخصص لفقدان الأمن الغذائي أصدرته قمة مجموعة الثماني، وسيصدر في شكله النهائي في تشرين الأول المقبل: «أن الأزمة العالمية في حلول نهاية ٢٠٠٩ ستخلف مليار جائع في العالم، وهو مستوى تاريخي يجعل العالم أكثر خطورة».

وعزت المنظمة تفاقم الجوع إلى «الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببت تراجعاً في المداخيل وخسائر الوظائف، مما أدى إلى ازدياد عدد الفقراء غير القادرين على الحصول على الغذاء، فضلاً عن أسعار المواد الغذائية المرتفعة في معظم الأحيان على الصعيد الوطني».

ووفق توقعات «الفاو» التي تستند إلى دراسة قسم البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة الأمريكية «فإن عدد ضحايا الجوع سيرتفع عموما بنسبة ١١ في المئة في ٢٠٠٩، أي بزيادة ١٠٠ مليون جائع إضافي عن عام ٢٠٠٨»، فقط لا غير..!!

شيخ الأزهر يجامل أوباما وينبذ المقاومة



تعرضت الصحف المصرية، بما فيها المحسوبة على التيار الديني، لشيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي الذي أكدت أنه تسبب بمشكلة جديدة. فقد كشفت صحيفة «الفجر» المصرية عن صدور كتاب جديد لشيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي بعنوان «تأملات في خطاب الرئيس باراك أوباما من منظور إسلامي»، يحمل كثيراً من المجاملة للرئيس الأمريكي نشر مع العدد الأخير من مجلة الأزهر.

من جانبها، قالت صحيفة «صوت الأمة»: إن الكتاب قد يكون مقبولاً إذا جاء من أحد رموز السياسة الوطنية أو محترفي «الحسبة»، لكنه يكون مرفوضا إذا صدر عن شخص «بحجم فضيلة الإمام الأكبر».

كما كشفت الصحيفة ذاتها عن عزم النائب علي لبن التقدم بسؤال عاجل لفتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري حول إهدار المال العام بطباعة كتاب الشيخ طنطاوي بالمخالفة لنص المادتين ١٥ ، ٢٢ من القانون ١٠٣ لعام ١٩٦١ قائلاً: شيخ الأزهر أخطأ حينما أصدر كتاباً يحمل وجهة نظر خاصة وتم طبعه على نفقة الدولة وأموال الأزهر.

وأضاف النائب: لقد تضمن الكتاب العديد من الآراء المرفوضة مثل قوله «إنه يجب على الفلسطينيين أن يتخلوا عن العنف لأن المقاومة عن طريق العنف والقتل أسلوب خطأ ولا يؤدي للنجاح»، وأن إطلاق الصواريخ على «الأطفال الإسرائيليين» أو «تفجير حافلة على متنها سيدات مسنات لا يعبر عن الشجاعة أو القوة»..!!

عاشت المدارس المهنية!
(ثانوية النقل البري بعدرا نموذجاً)

هناك آلاف الطلاب الناجحين في امتحانات شهادة التعليم الأساسي كل عام، لا تسعفهم علاماتهم للتسجيل في المدارس العامة، ما يؤدي لتسرب قسم كبير منهم خارج أسوار العملية التعليمية كليا، لاعتقادهم أن مستقبلهم الدراسي قد تلقى ضربة في الصميم، دون أن يتحمس معظمهم للتسجيل في المدارس المهنية المنتشرة بكثرة في أنحاء البلاد. والحقيقة أن هذا الاستنتاج الشائع شعبياً لأسباب مختلفة خاطئ كلياً، وربما يأتي في مقدمة المناخات السلبية التي تبدأ بتكسير معنويات الطلاب أصحاب المجاميع القليلة وجعلهم عرضة لليأس والإحباط، ويؤدي بهم في المحصلة، وقد هجروا الدراسة، لبقاء مداركهم وخبراتهم وبنيانهم المعرفي في مستويات متدنية.

فالمدارس المهنية، وخصوصا في هذه المرحلة، تعد خياراً جيداً وواعداً للطلاب، وتتيح للباحثين عن فرصة أخرى أملاً متجدداً في إثبات جدارتهم، كما تتيح للمتفوقين دراسة جامعية في فروع قد لا يحلم طلاب الثانوية العامة بها.

ونسوق في هذا الإطار مثالا حيا هو ثانوية النقل البري بعدرا، فهذه الثانوية التي تعد من المدارس المهنية المتميزة، حيث تدرّس كهرباء وميكانيك وإلكترون السيارات، تتيح كل عام لـ ٣ ٪ من طلابها دراسة الهندسة في الجامعات الحكومية، كما تتيح لـ ٣ ٪ آخرين الدراسة في معاهد مختلفة، وهذه النسبة باتت بشكل أو بآخر توازي النسبة (غير المعلنة) التي تؤمنها المدارس العامة لطلابها، والفرق أن هذه المدرسة المهنية المليئة بالكوادر التعليمية الجيدة تعلّم المتخرج منها في كل الأحوال مهنة عصرية تؤمّن له فرصة عمل أكيدة تساعده على تأمين مستوى معيشي لائق ماديا واجتماعيا.

لا شك أن هناك نسبة صغيرة من أولياء أمور الطلاب يستطيعون تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة.. ولكن الأغلبية الساحقة منهم غير قادرين على تحمل نفقاتها.. لهؤلاء (الأغلبية) نقول: عليكم بالمدارس المهنية.. ولا تدعوا أبناءكم يتوقفون عن تحصيل العلم.. فمهما جرى سيبقى العلم أفضل استثمار للخلاص من الفقر والتخلف..

في اجتماع مجلس اتحاد عمال دمشق:
بعد انحسار دور الدولة... النقابات تبحث عن نفسها



◄ متابعة: علي نمر

رغم غياب عدد لا بأس به من القيادات النقابية عن الاجتماع الأخير للمجلس، فإن قضايا مهمة أثيرت فيه وقدمت مقترحات في غاية الأهمية، الأمر الذي يتطلب من الاتحاد العام لنقابات العمال، وبالأخص القواعد النقابية الاستعداد الجيد للمرحلة القادمة، التي قد تحمل في طياتها الكثير من المفاجآت غير السارة، حتى تكون الصدمة أقل وقعاً على الحركة النقابية برمتها.

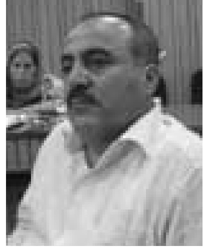
• جمال القادري (رئيس اتحاد عمال دمشق):
الحياة النقابية ليست مجرد بريستيج روتيني



بعد تقديمه للعرض السياسي الدوري، تطرق إلى الوضع الاقتصادي مستنداً بذلك إلى قرارات ونقاشات الاجتماع الأخير للاتحاد العام الذي اتفق المجتمعون فيه على أن اقتصاد السوق الاجتماعي قد أصبح واقعاً بعد إقراره من القيادة السياسية، رغم أن هذا التحول قد أدى إلى انحسار دور الدولة، واتساع القطاع الخاص، وتحول إدارة الاقتصاد الوطني من نموذج الاقتصاد المركزي إلى نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي منذ البدء بالخطة الخمسية العاشرة، وأكد القادري على اختلاف الرؤى في اجتماع الاتحاد العام، ورأى فيه حالة صحية في الحياة النقابية، نظراً لضرورة اشتراك الكوادر النقابية في كل عمليات التطوير والتحديث، وضرورة قيامها بلعب دور حقيقي في اتخاذ اللجان النقابية للقرارات الصائبة.

وأشار القادري إلى ضرورة رجوع بعض القيادات عن أخطائها وتصحيح مسارها، خاصة تلك التي ظنت أن الحياة النقابية مجرد بريستيج روتيني، مما أدى إلى الفوضى في بعض مجالات العمل. وأكد رئيس الاتحاد عمال دمشق أن التحدي الأبرز مازال يتعلق بعمال القطاع الخاص، متمنياً أن لا تصل به الأحوال إلى ما وصلت إليه أحوال عمال القطاع العام. وكشف القادري عن نية الاتحاد بإلغاء بعض النشاطات التي يقوم بها الاتحاد مثل النادي الرياضي والمسارح التي يقدمها الاتحاد، وهذه سابقة خطيرة في إنهاء دور المنظمات العمالية في الأنشطة المركزية، بعد إصرار كل المنظمات الأخرى الإبقاء على اتحاداتها الرياضية، وفي ختام مداخلته قدم اقتراحاً لإحداث مركز للدراسات العمالية من أجل تقديم الإحصائيات لأية قضية تخص العمال، والتركيز على الثقافة العمالية.

• صالح منصور (رئيس نقابة عمال النسيج):
هل نسيتم خريجي المعاهد المتوسطة؟



تحدث عن التناقض الكبير في عدد العمال في القطاع العام، نتيجة القرارات الأخيرة بخصوص بعض المنشآت، هذا الأمر الذي أدى إلى النقص الحاد في الواردات وفي صناديق الاتحاد.

وتناول منصور موضوع العمالة الفائضة التي زادت عن حدها، كما تحدث عن ضرورة تعيين خريجي المعاهد المتوسطة الذين مضى على تخرجهم سنين عديدة دون الحصول على فرصة عمل تأويهم، وانتقد منصور شركة سندس التي لم تستجب لأية جهة لكتبها، ولم تستطع استرداد الأموال والديون المتراكمة عليها من البضائع والمنسوجات.

• علي مرعي (رئيس نقابة عمال النفط):
عفواً رئيس الوزراء... التعديات لم تنته؟!



ركز على أن تطوير العمل كان يجب البدء به من جميع المكاتب منذ بداية الدورة النقابية، وهذا ما اعتمدته نقابة عمال النفط، من خلال زياراتها المتكررة إلى مواقع العمل والإدارات المختلفة، من أجل تمتين اللحمة والعلاقة بين العمال واللجان النقابية، وقدم مرعي أربعة مطالب مهمة لتحقيقها في الفترة القادمة، أولها تحديث الأجهزة الجيوفيزيائية التي تعمل على كشف النفط بأقرب وقت، وثانيها تعديل القانون /٥٩/ المتعلق بالمركز الوطني للزلازل، وإعطاء عماله كافة الامتيازات أو التعويضات الممنوحة لهم، وثالث النقاط أن فرحة النقابيين لم تدم طويلاً حين أعلن رئيس مجلس الوزراء في لقائه مع منتدى البعث الاقتصادي انتهاء مسلسل التعديات على خطوط النفط، لأن هذه التعديات مازالت مستمرة وبشكل شبه أسبوعي، والنقطة الرابعة هي غلاء الأسعار في أسواقنا دون حسيب أو رقيب من الجهات المعنية، مما أثر سلباً على حياة المواطن وخاصة فئة العمال، وأصحاب الدخل المحدود.

• محمود رحوم (رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية):
التوظيف بات حلماً مستحيلاً



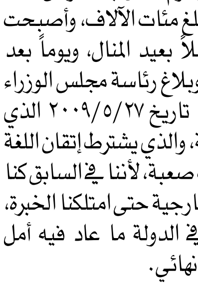
تناول ثلاثة مواضيع هامة:

الموضوع الاول: تم إصدار مرسوم بإحداث شركة للمياه مقرها طرطوس تضم شركات دريكيش والسخار وبقين والفيجة، وهذا يعني إلغاء دور المنافسة وزيادة التكاليف على المنتج نتيجة لإضافة أعباء جديدة على الشركة (إعداد موظفين وآليات وأذونات سفر وزيادة في المعاملات). أما بالنسبة لموضوع توقيف منح تعويض الاختصاص للفنيين المعينين بعد عام ١٩٨٦ في وزارة الصناعة، فإن النقابة قد أعدت مذكرة للمكتب التنفيذي لمناقشة الموضوع وإيجاد حل له.

أما الموضوع الثاني والمهم قديماً وحديثاً أنه وبتاريخ ٢٠٠١/١/١ صدر المرسوم /٥٤٧/ القاضي بنقل مقر مؤسسة الحبوب من دمشق إلى محافظة الحسكة، ولم يذكر المرسوم أي شيء عن وضع العمال فتم فرز عدد من العاملين إلى شركة المطاحن والمخابز والصوامع، وبقي عدد آخر منهم في مقر المؤسسة ويقدر عددهم بنحو /١٥٠/ عاملاً من أجل متابعتهم، وحتى الآن لم تسو أوضاع العاملين المفرزين بإيجاد شواغر لنقلهم إلى الجهات التي فرزوا إليها، على الرغم من توصيات اللجنة الاقتصادية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وبما أن أغلب العاملين يسكنون في مدينة دمشق فلابد من نقلهم إلى شركات واقعة ضمن مدينة دمشق حسب المادة /٣١/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، ومنذ يومين أصدر المدير العام أمراً إدارياً بنقل رئيس اللجنة النقابية وعدد من العاملين إلى فرع دمشق في سبينة، وقد رفع العمال تظلماً إلى مكتب النقابة التي نقلت بدورها معاناتهم إلى المدير العام لإعادة رئيس اللجنة النقابية والعمال إلى مكانهم الأول، وإلى الآن لم يأت جواب.

أما الموضوع الثالث الذي تناوله رحوم فكان بخصوص عدد المسجلين في مكاتب التشغيل، والذي بلغ مئات الآلاف، وأصبحت الوظيفة في الدولة حلم الشباب، وأملاً بعيد المنال، ويوماً بعد يوم تزداد العقبات أمام طالبي العمل، وبلاغ رئاسة مجلس الوزراء الأخير تحت الرقم ٦/ب/ ١٥/٣٥٧٢ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٧ الذي وضع شروطاً جديدة للتعيين في الدولة، والذي يشترط إتقان اللغة الأجنبية والعمل على الحاسوب جاءت صعبة، لأننا في السابق كنا بعد التوظيف نجري دورات داخلية وخارجية حتى امتلكنا الخبرة، وهذا يعني أن الحديث عن وظيفة في الدولة ما عاد فيه أمل نهائياً، إذا اعتمدت هذه المعايير بشكل نهائي.

• سهيلة قواص (عضو مجلس):
هموم المرأة العاملة



أكدت على أن الاهتمام بقضية المرأة العاملة من صميم العمل النقابي، خاصة بعد أن توضح أن النساء في معظم المجتمعات لم يكن يعرفن أبسط قواعد التنظيم النقابي.

وفي حديثها عن صندوق الزمالة أكدت قواص على تشكيل لجان خاصة بكل مكتب للمساعدة في التنقلات والمساعدة في الحالات الطارئة، وضرورة تحويل نسبة /١٠٪/ من هذه المساعدات للاتحادات النقابية.

• حسام منصور (رئيس نقابة عمال المصارف):
أسلوب الحوار مع أرباب الع



أكد على ضرورة الشفافية في الأحاديث والاجتماعات النقابية عن أوضاع العمال في القطاع الخاص، بعد أن وصلنا إلى مرحلة الإدراك التام بأن أسلوب الحوار الذي اعتمدناه لم ولن يجدي نفعاً مع أرباب العمل، وإذا كانت الحكومة قد أصدرت مجموعة من النظم والتشريعات لجلب واستقدام المستثمرين فإن هذه الإجراءات سارت بطريق مخالف، خاصة وأن المستثمر القادم كل همه أن يأخذ فقط، دون تقديم أو إعطاء شيء مفيد لهذا الوطن، وأكد منصور على أن قضية المقايضة التي يتم الحديث عنها في تقديم مزايا للعمال من أجل تسييبهم إلى المنظمة النقابية لم تعد صحيحة، وهذه القضية بحاجة إلى تصحيح مسار المنظومة النقابية.

• محمد غسان منصور (رئيس نقابة عمال الأخشاب والبناء):
تعميم التثبيت أم تعتيمه!



تحدث عن قضية هامة جداً بعد أن وصله التعميم الذي أصدره وزير النقل، والذي أثارت انتباهه فيه نقطتان في غاية الأهمية، دون التقليل من أهمية بقية النقاط التي طلبها الوزير في مذكرته. النقطة الأولى: عدم اللجوء إلى الإعلان عن مسابقات جديدة لتثبيت المتعاقدين لدى الجهات العامة. وتساءل منصور: ما مدى علاقة هذا البند بالقرار الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء حول تثبيت العمال؟!!

والنقطة الثانية يطلب فيها الوزير تطوير مستوى التأهيل اللغوي والمعلوماتي للعاملين بالدولة، ورفع مستوى معايير الدخول إلى العمل الوظيفي، ووضع معايير واضحة للتنفيذ. مما يطرح سؤالاً آخر: لماذا لا يتم تأهيل هؤلاء وضمهم إلى القطاعات العامة فوراً؟!

أما النقاط الأخرى المهمة في التعميم (التشدد، تجنب رفع مشاريع مراسيم زيادة الملاكات، عدم تضخيم الملاكات العددية، الاهتمام بموضوع الأرقام والمؤشرات الإحصائية، العمل على اعتماد أرقام موجودة معتمدة لدى الجهات كافة وتجنبها طرح أرقام متناقضة، وضرورة معالجة موضوع القوانين التي لا تنفذ وإعادة دراسة هذه القوانين للوقوف على ضرورتها أو التخلص منها) فقد أكد منصور بخصوصها على أن المكتب النقابي، رفع مذكرة إلى الاتحاد المهني وإلى الوزارة ورئاسة مجلس الوزراء حول طريقة وماهية التثبيت التي تم طرحها من رئاسة الوزراء، وخاصة في مسألة التعيين التي لم تعد مفهومة، فتعميم التثبيت جاء على شكل تعتيم لا تعميم!

• إياد ملكي (عضو مجلس):
الإدارات تستهين بأعضاء اللجان النقابية



تطرق لقضية هامة عندما أكد أن ممثلي العمال غير فعالين وغير مشاركين في العملية الإنتاجية، وليس بإمكانهم فعل شيء للعمال لأن الإدارات أصبحت تنظر إلى أعضاء هذه اللجان كموظفين فقط، ولا يحسبون لهم أي حساب. أما بخصوص تمتين العلاقة بين القواعد العمالية والقيادات النقابية فلن يتحقق منه شيء حتى اللحظة لأن بعض هذه القيادات دخلت نفق المصالح الشخصية، والمطلوب من القيادات النقابية أن ترجع إلى طريقة العمل النضالي، وأن تحرض أعضاء اللجان النقابية على التحرك ضد أية إدارة أو وزارة تقف ضد مصالح الطبقة العاملة أو تحاول التقليص من مكاسبها.

• نبيل بركات (رئيس نقابة عمال الصناعات الخفيفة):
الاتحاد النسائي وصناعة الجلود!!



نوه إلى الحالة المزرية لبعض صناعاتنا نتيجة الانقطاع المستمر للكهرباء الذي أثر بدوره على العملية الإنتاجية ككل في أغلب المعامل. وبالأخص الانقطاع المستمر في الشركة المطاطية بعد أن انتقلت بجهود عمالها من مرحلة الخسارة إلى مرحلة الربح.

أما بخصوص موضوع الشركة العامة لصناعة الأحذية فقد أكد بركات أن الأدوات طورت في الفترة الأخيرة العمل في مجال إنتاج الحذاء المدني إضافة إلى الحذاء العسكري، وهناك نية حقيقية بزيادة الإنتاج وتحسين جودته. أما الشركة العامة للدباغة فقد ضمت إلى الاتحاد النسائي في الحسكة!؟ والسؤال ما علاقة الاتحاد النسائي بصناعة الجلود؟!

> **إن ممثلي العمال غير فعالين وغير مشاركين في العملية الإنتاجية، وليس بإمكانهم فعل شيء للعمال لأن الإدارات أصبحت تنظر إلى أعضاء هذه اللجان كموظفين فقط**

• عبد العليم بكور (المسؤول الاقتصادي في الاتحاد):
لابد من حل اللجان المقصرة



اقترح حل اللجان النقابية المقصرة، وإيجاد طريقة لإنزال العقوبات بكل اللجان التي لا تعمل.

أما بخصوص العمل في القطاع الخاص فقد أكد أن أسلوب الحوار مع بعض أرباب العمل لم يعد مجدياً، ولابد من التغلغل بين صفوف العمال في منشآتهم، وتنسيب العمال إلى النقابات، وتعريفهم بثقافة العمل، إضافة إلى منح امتيازات لعمال القطاع الخاص من خلال ربطهم بمستوصفات النقابة أو المشفى العمالي، وتشميلهم بطبابة شبه مجانية.

• إنعام المصري (عضو المكتب التنفيذي لشؤون الثقافة):
مفارقات غريبة!



قالت إن اعتماد نظرية تطوير العمل النقابي في المرحلة الحالية، وبهذه الطريقة من الطرح، يشكل خطورة على التنظيم النقابي، خاصة وأن التحضيرات على قدم وساق لوضع الخطة الخمسية الحادية عشرة، بالتزامن مع إقبال حزب البعث على عقد مؤتمره.

وأكدت المصري على ضرورة إلزام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجلوس على طاولة الحوار، بعد أن دعت في الفترة الأخيرة إلى إقامة ورشات عمل خطيرة بمفاهيمها على الحركة النقابية التي يجب أن تكون الشريك في كل ما يصدر بخصوصها أو يمسها كحركة نقابية.

لقد لوحظ في الأيام والأسابيع الأخيرة إعطاء الوزارة تراخيص لعدد لا بأس من الجمعيات الأهلية التي أصبحت في كل مكان، بينما يأتي الاتحاد العام ليقترح علينا إلغاء الأندية العمالية، وهذا بحد ذاته مفارقة غريبة.

• شعبان شعبان (عضو مجلس):
مفاجأة الاجتماع



كان آخر المتحدثين واقترح نقطة مهمة جاءت بمثابة مفاجأة الاجتماع، عندما دعا القيادات النقابية لعقد مؤتمر استثنائي من أجل تقديم ورقة عمل إلى الجهات العامة والوصائية في الدولة تبين فيها وجهة نظر التنظيم النقابي في تعديل قوانين التنظيم، حتى لا نتفاجأ بالتعديلات القادمة، وأن تكون هذه التعديلات معتمدة على القرارات التي اتخذتها النقابة في المؤتمر ٢٤ و٢٥ للاتحاد العام. ■

مسرحية من فصل طويل..

مصرف شطحة الزراعي يحجز أموال الفلاحين!



لاشك أن المصرف الزراعي التعاوني وُجد كمؤسسة لتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ولخدمة النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إضافة إلى المهن والحرف الأخرى المرتبطة بالزراعة، وذلك حسب المرسوم التشريعي رقم /٣٠/، ولكن سوء الإدارة وعدم الانضباط الذي يمارسه معظم القيمين على هذا المصرف، واستهتارهم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم حيناً، واستغلالهم لموقعهم الوظيفي جرياً وراء الكسب غير المشروع من خلال تجاوز القوانين المرعية أحياناً أخرى، أوقع المصرف في المحظور، وأدى إلى الإضرار بمصالح المواطنين.

استغلال الصلاحيات

إن الصلاحيات التي يتمتع بها بعض منظمي العقود ولجان الكشف الميداني في المصرف الزراعي التعاوني في بلدة شطحة، سهّلت لهم تحويل إدارة شؤون المصرف والمواطنين المستفيدين من خدماته إلى مصدر للربح من جهة، وبوابة لهدر أموال المواطنين والأموال العامة من جهة ثانية، فمهام هؤلاء تخولهم صلاحية الحلول محل الكاتب بالعدل- فيما يرتبط بالقضايا التي يتعاملون بها- إذ عليهم حين إبرام وثيقة القرض سماع إقرار المدين والكفلاء واستلام وثائق تثبت صحة الوثيقة، وذلك عبر التأكد من أن الكفلاء هم من حضروا أمام اللجنة، وهم من قاموا بتوقيع عقد القرض، لكن ما يتم للأسف هو التعامل على أساس من اللامبالاة أو حتى التواطؤ في بعض الأحيان مع المدين عبر تمرير عمليات نصب واحتيال تطال أموال المصرف وتقطع رقاب فقراء الفلاحين، تماماً مثلما حصل مع أحد المواطنين (أدناه).

لعبة.. ضحيتها جهد فلاح

«محمود خليل» هو فلاح بلا حيازة زراعية، ويعيل أسرة كبيرة العدد، وبما أن الزراعة هي مصدر رزقه الوحيد فإنه يعمل باستئجار أرض زراعية لا تتجاوز مساحتها عشرين دونما، ومع بداية الموسم الزراعي الحالي زرع «محمود» أرضه المستأجرة بالقمح، وعند جني المحصول وردّها الى مركز شراء وتسويق الحبوب في بلدته، وبعد مضي الوقت اللازم وحلول يوم استحقاق ثمن ما قدمه محمود إلى المركز، تبين أن المصرف الزراعي حجز على ثمن جهده البالغ ١٣٥ ألف ليرة سورية، بدعوى كفالته التضامنية مع المدعوين المقترضين؛ (أيمن عيسى أحمد ودريد عيسى أحمد) اللذين سبق لهما واستجرّا قرضين من هذا المصرف قبل ثلاثة أعوام.

محمود، الفلاح الذي أمضى عامه يعتني بالأرض ذهب تعبه هدراً، ولولا أنه ذو بنية قوية ساعدته على تجاوز الوعكة الصحية لكان الأمر أودى بحياته، وحين سماعه خبر الحجز على ثمن جهده سارع بالتوجه إلى «أيمن»، وأحضره إلى المصرف الزراعي، حيث نفى «أيمن» صحة الأمر أمام مدير المصرف والعاملين بالقول: «إن المواطن محمود لم يكفلني، ولم أطلب منه ذلك، ولم يصلني من القرض المنسوب إلي- البالغة قيمته مع الفوائد ١٣٣ ألف ليرة سورية -كما تدعون- سوى ٣٥ ألفاً، وهذا المبلغ الزائد أنا بريء منه ولم استلمه مطلقاً»، وأضاف: «أنا لم أوقع على أية أوراق».

بعد ذلك أثبتت الوثائق أن القرض من أصله وكامل العملية الإقراضية كانا مفبركين، وكانا صنيعة العاملين بالمصرف، وبعد أن أحس «أيمن» بذلك رجا «محمود» أن يتقدم بدعوى قضائية بحقه على أن تشمل الدعوى المصرف الزراعي ولجنة العقود، موضحاً أنه لن يدفع قرشاً واحداً!..

بدورهم تمنى العاملون في المصرف على «محمود» أن يرفع دعوى قضائية لكي يتم كشف المتلاعبين والمزورين، وفي هذه الأثناء تمت مراجعة الوثائق والتدقيق فيها، فتبين أن التواقيع المنسوبة الى «محمود» مزورة!.

وبعد أن جرى كل هذا أمام «محمود» راح يعالج الأمر بالطرق القانونية، فمضى إلى فرع الرقابة والتفتيش المركزي بحماة، وقدم طلباً يشرح فيه الواقعة وملابساتها، فوعدوه بالعمل على القضية خلال عشرة أيام، وإلى حينه استكمل «محمود» الإجراءات بإقامة دعوى على المصرف الزراعي ودعوى أخرى على كل من (أيمن ودريد عيسى أحمد).

لماذا يا مصرف شطحة؟

من المعروف أن قروض مصرفية كهذه موسمية، يعمل المصرف على تحصيلها بنهاية الموسم الزراعي، والمستغرب أن المصرف لم ينذر الكفلاء (كما تنص المادة ٢٦ من قانون المصارف) خلال السنوات الثلاث الفائتة، ولم يقم بالحجز على أموال الكفلاء الحقيقيين أو الوهميين، ومنهم «محمود» طبعاً، رغم أنه متعامل مع المصرف الزراعي، ويورد إنتاجه إلى مؤسسات الدولة التي بدورها تحول قيم المحاصيل إلى المصرف الزراعي.

وربما تظهر التحقيقات أن الكفالة مزورة، ولا تعود إلى سنة استجرار القرض، وقد تم ألحاقها مؤخراً إلى أوراق القرض، أو قد يظهر أن الأوراق كانت مفقودة «وهلق شافوها»، ولكن لاشك أن الشؤون المصرفية تنطوي على الكثير من المخاطر، وهذا الشأن متعلق بنمط الاقتصاد السائد، ما إذا كان رأسمالياً أو اشتراكياً، ومن هذه المخاطر الائتمان والسيولة والسمعة. ومما لاشك فيه أيضاً أن المصرف الزراعي في «شطحة» مصدر خطر على المواطنين بما يجري فيه من تلاعب واحتيال على أموالهم وأثمان جهودهم وكدّهم.

ريثما يتم الكشف عن المزور وينتهي روتين المحاكم وما يتخلله من نفقات سيتكبدها «محمود»، هنالك من يتلاعب في قضايا أخرى قد تكون أكبر من هذه، وهناك من يصبّ كل جهوده ليأكل مال الآخرين ويعربد دون أن يخدم سوى نفسه وطمعه، بينما بات من السهل على الحكومة ومن لبس رداءها أن يغتالوا اليد التي تزرع، وهذا لعمري، بعيد كل البعد عن ضمان كرامة الوطن والمواطن.

■ **ي. ط**

رد... وتعقيب

وصل إلى «قاسيون» الرد التالي من السيد برهوم الضاهر عضو المكتب التنفيذي في اتحاد الحرفيين:

السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون

إشارة لما نشرته جريدتكم قاسيون في عددها /٤١٢/ تاريخ ٢٠٠٩/٧/١٨ «رسالة من حرفي إلى محافظ حماة»

يؤسفني أن تقع جريدتكم قاسيون ضحية مغالطات كثيرة، وأن تتحول منبراً لبعض الأنانيين للتشهير بالقيم والمبادئ والسلوك الذي من المفترض أن يكون نهج هذه الجريدة، بحكم التزام المسؤولين عنها بقضايا الشعب والوطن.

وانطلاقاً من حرصنا على الحقيقة، وتبديد المغالطات الكثيرة التي ساقها كاتب المقال الحرفي (حسان أمين) لأسباب ذاتية وأنانية بحتة، وكان من الأولى الاستفسار من رفاقكم حول الموضوع، حيث تم وضعهم بصورة الأمر منذ أن نشر المذكور مقاله الأول في جريدتكم، ووعدوا جميعاً بتوضيح الأمر إلا أن الموضوع تكرر للمرة الثانية، مما يسيء إلى سمعة الجريدة ويحرفها عن نهجها.

الموضوع باختصار:

صاحب المقال حرفي لديه محل خراطة معادن في بلدة تل الدرة تابعة لمدينة سلمية تم فتحه منذ حوالي /٤/ سنوات بشكل مخالف ودون ترخيص إداري، حيث أن هذه الصناعة من صناعات الصنف الثاني، والتي يسمح بممارستها ضمن التنظيم، وكان قد حصل على قرض بطالة كمساعدة، ولديه شهادة صناعية لكن ليمارس المهنة وفق الأنظمة وفي الأماكن المسموحة وبموجب ترخيص إداري، وهو المعترض على منشأة أخرى تعمل بالمهنة نفسها لكنها قائمة ومستثمرة منذ أكثر من عشرين عاماً، وليست مرخصة إدارياً أيضاً، بحجة أن هذه المنشأة تنافسه في العمل وبأرخص الأسعار، ولا تمكنه من رفع أسعاره واستغلال الناس بوجودها، وبحجة أن صاحب المنشأة الثانية يعمل مدرساً في الثانوية الصناعية ولا يجوز لأخيه ممارسة المهنة في محله. وكنا قد أعلمنا المدعو حسان أمين بأن القانون يجب أن يطبق على الجميع، والمنشأتان مخالفتان إدارياً، علماً أن المنشأة الثانية أجاز البلاغ ١٦/ب تسوية وضعها، بينما منشأة السيد حسان أمين حديثة العهد.

ونستغرب نحن أكثر أن يتاح للسيد حسان أمين الافتراء الغبي على السيد محافظ حماة، والمعروف عن السيد المحافظ متابعته الميدانية لكافة الأمور، وهو الذي يعمل بحكمته المشهورة: (نعمل أولاً ثم نتحدث عن عملنا) وتوجيهاته الدائمة قليل من الكلام وكثير من العمل، ونشاطه الدائم يتم بالمتابعة والجولات الميدانية واستقبال المواطنين وكل ذي حاجة، ومعالجة المشاكل بعقلانية، وأهالي المحافظة يعرفون جيداً أنه جاد فيما يقول.

ويؤسفنا جداً أن تكون جريدتكم منبراً للتحريف والتشويه الذي ساقه كاتب المقال.

نأمل نشر الرد ونجدد دعوتنا لكم للتحقق وتصحيح الموقف.

■ **السيد عضو المكتب التنفيذي**
م.برهوم الضاهر

«قاسيون» إذ تشكر السيد برهوم الضاهر على رده، فهي تؤكد أن نشرها للمادة كان من باب إتاحة المجال للمواطنين كافة لطرح قضاياهم، وإيصال صوتهم، والتعبير عن آرائهم

وبما أن الحقيقة هي أكثر ما يعنينا، فإن أسرة تحرير «قاسيون» تتابع الموضوع حالياً مع كاتب المقال، وستنشر توضيحاً شاملاً عن هذه القضية في أقرب فرصة

المالكية.. والسياحة.. والقمامة

على الرغم من وجود أماكن ومساحات شاسعة في منطقة المالكية التابعة لمحافظة الحسكة تصلح كمكبات للقمامة، فإن السلطات المحلية في المدينة، وخاصة المجلس البلدي، مازالت مصرةً على إبقاء المكب القديم قائماً، وهو الذي أصبح على بعد أمتار قليلة من الأماكن السكنية نتيجة التوسع العمراني الذي شهدته المدينة، إضافة إلى ملاصقته لأحزمة الفقر التي راح سكانها يعيشون حياة مقرفة نتيجة الروائح الكريهة التي يبعثها المكب صيفاً وشتاءً، ونباح الكلاب الشاردة.

ورغم أن المكب يقع على الطريق السياحي المعروف في المنطقة والممتد إلى قرية عين ديوار السياحية التي يؤمها السياح من كل المحافظات، ومنظره منفّر، إلا أن ذلك لم يُراعَ، وهو ما يشكل استمراره تشويهاً دائماً لجمالية المدينة وإقبال السياح باتجاهها.

والخطير أن المكب يحتل مساحات واسعة، حيث تقدر مساحته بحوالي /٢٠٠٠ م٢/، مما يؤدي إلى حدوث أمراض غريبة وخطيرة، وإصابة العديدين بأمراض السرطان والسل والربو، لاستنشاقهم الروائح الكريهة، هذا فضلاً عن تحول الكثير من أطفال الحي القريب من المكب إلى نابشين للقمامة بحثاً عن أشياء لا تصلح لأي شيء سوى الإضرار بصحتهم.

إن إيجاد مكان آخر للمكب أصبح ضرورة ملحة، خاصة وأن الموضوع لم يجد طريقه إلى الحل رغم المطالبات الكثيرة من سكان المدينة، وتعاقب أكثر من رئيس بلدية، مع العلم أن جان القس الرئيس الحالي للمجلس البلدي كان قد وعد الأهالي بوضع حد نهائي للمسألة، إلا أن الوضع بقي على ما هو عليه.

إننا باسم أهالي المالكية، نطالب المجلس البلدي بالتحرك لوضع حد لمسألة القمامة الموجودة في معظم شوارع المدينة، وخاصة منطقة سوق الهال، بعد مضي أشهر على فرشه بالبقايا، وضرورة تنظيف مجاري الأنهار التي تقطع المدينة، بشكل دوري وبالتساوي في كل المناطق.

إن جمال ونظافة أية مدينة هو جزء من رقيها وحضارتها، فهل تشهد مدينة المالكية، هذا الاهتمام، أم ستبقى عرضة للتلوث وعلى مرأى من أنظار الجميع.

■ **المالكية. مراسل قاسيون**

المعتمَدون (يتسلبطون) حتى على رجال القانون

تتّبع محاكم محافظة الحسكة نظام تخصيص معتمد حصري يبيع المطبوعات العدلية، وتجري في العلن مناقصة بالظرف المختوم على من سترسو عليه حصرية بيع كل أنواع المطبوعات العدلية، أما ما يجري في السر فهو أن المعتمد يكون قد فاز بالمناقصة قبل إجرائها، حسب المعلوم المدفوع للجهات المنفِّذة للمناقصة، وتجري «لفلفة» الموضوع، وينجح في كل محكمة معتمد لبيع القرطاسية والطوابع وتصوير المستندات، ويرفض كُتّاب المحاكم قبول القرطاسية التي لا تحمل إشارة من المعتمد، وعلى ذلك فهو يحدد السعر الذي يرغبه، ويأتي في أحيان كثيرة خيالياً ومجحفاً بحق المواطن. ولم يسلم من (السلبطة) حتى رجال القانون أنفسهم، فقيمة أي طلب مقدم إلى المحكمة يقارب ٢٠٠ ل.س، مع أن سعره الحقيقي لا يتجاوز ربع هذه القيمة، وقيمة الوثيقة الواحدة فارغة دون طوابع ما بين ١٠٠ - ٣٠٠ ل.س، حسب ضرورتها. وهذا يؤدي بالضرورة إلى تكليف المواطن مبالغ إضافية عند القيام بتأمين أية وثيقة كعقد الزواج وتسجيل الأطفال، والمعتمد يضيف مَبالغ تتجاوز ثلاثة أضعاف المتفق عليه قانونياً؛ ففي تصوير أي مستند أو قرار لا يقبل بأقل من /٨/ ليرات سورية لتصوير كل نسخة، في حين أن الكشك الذي يبعد عنه عشرة أمتار فقط، يصور أي قرار بليرتين سوريتين فقط.

يجري هذا في ظل معرفة كل القائمين على المحاكم في الحسكة دون أن يحرك أحد منهم ساكناً، مع العلم أنه لم يخلُ مؤتمر لاتحاد المحامين في الحسكة من مناقشة هذا الموضوع مع المسؤولين عن ذلك، لكن إهمال الأمر و(التطنيش) هو كل ما يتخذ من مواقف، ليكون الخاسر الأكبر المواطن الذي أتعبته تكاليف المعيشة، ويجد نفسه مضطراً للرضوخ إلى (سلبطة) المعتمد، كون التعامل معه حصراً.

من الذي يدعم ويغطي هذه الظاهرة؟ وهل هنالك من يقاسمهم الغنائم على حساب المواطن؟! وهل سيأتي ذلك اليوم الذي يوضع فيه حد لهذه التجاوزات؟! أسئلة برسم من لديه الجواب...

■ **الحسكة. مراسل قاسيون**

رمضان كريم.. و الراتب سقيم!

مع اقتراب شهر رمضان المبارك، شهر الخير والبركة والرحمة والتسامح، تبدأ المتاجرة والمضاربات على جميع المستويات والمظاهر، وطبعاً بالانطواء والاختباء تحت راية «الشهر الكريم». فبدءاً من الفضائيات العربية التي تبدأ تجارتها بالترويج لأتفه وأسخف المسلسلات العربية، وتشتري مقابلها وقت المُشاهد بأبخس القيم، مُسمِّرةً إياه أمام الشاشة على مدى الشهر الكامل، وطيلة ساعات النهار.

ثم يأتي دور تجار من نوع آخر، تجار يمسكون بلقمة العيش، ويتحكمون بأسعار المواد التموينية والاستهلاكية اليومية، فقبل «شهر الرحمة» بشهر تبدأ أسعار المواد الغذائية بالقفز بجنون متسابقة لتسجيل أعلى الارتفاعات، كما حدث في الأيام الأخيرة، فقد ارتفعت أسعار الكثير من المواد الاستهلاكية اليومية، وحتى الموسمية المتوفرة بكثرة في مثل هذه الأيام، وبلغت الارتفاعات بالأسعار حتى ٦٠ ٪، وبعضها وصل إلى ١٠٠ ٪، ومازال الحبل على الجرار. كالبندورة والخيار والبطاطا وكثير غيرها.

يرفع التجار الأسعار بلا «رحمة»، ويقطعون «الخير والبركة» من حياتنا، وقد يتذمر أحدنا قائلاً للتاجر: «الله لا يسامحك».

وقد نشارك نحن كمستهلكين في تشجيع ظاهرة ارتفاع الأسعار وتنميتها، فالسوق يحكمها قانون العرض والطلب، والكثير منا يسارع إلى تخزين كميات كبيرة من المواد قبل وصول «شهر الصوم»، تحت اسم «مؤونة رمضان»، وحتى خلال شهر الصوم يسعى الكثيرون تحت ضغط الغيرة والتباهي والتفاخر إلى تنويع مائدة الإفطار بأربعة أو خمسة أنواع من المأكولات الفاخرة، ويزداد طلب الأسرة من المواد الغذائية إلى أربعة أو خمسة أضعاف، وكلما زاد الطلب رفع التجار السعر.

لماذا لا يقتدي الصائم بأهل العبرة ممن سبقوه؟ لماذا لا يفطر على نوع واحد من الطعام، يكون أشهى وأكثر بركة؟! ومم يشكو صحن (المجدَّرة) مع كوب من اللبن، أو صحن من السلطة الشهية؟. وما هو عيب الأكلة الشعبية (الرز والفاصولياء) التي كثيراً ما جمعت الأسرة والأقارب بشغف وسرور؟! لماذا لا نحجم عن شراء الكميات الكبيرة والأنواع المتعددة دفعة واحدة؟! لماذا لا نقاطع المواد التي يرتفع سعرها بشكل بعيد عن المنطق، حتى تبقى عند تاجرها وتكسد، أو يضطر إلى بيعها بسعر مخفض أو حتى بخسارة؟ وهذا ما يجب أن يرتد به عليه طمعه وجشعه... ليس عليه أن يجني سوى الندم والخسارة، وليذوقوا طعم ما كانوا يكنزون..

■■



اخترعوا طريقاً للخروج سالمين..
المبدعون السوريون يتخلون قسراً عن جوائزهم للوزراء!

واجب على كل حكومة في كل بلد أن تبحث عن المبدعين وأن تدفعهم باتجاه المزيد من الإبداع، شعار بمنتهى الروعة وعنوان كبير بقدر الحلم، ولكن المضمون متدن بالنسبة للمبدع والمخترع السوري الذي وُعد على مر العقود بجني العسل بعد لسع النحل دون طائل، لأن الخلايا ممتلئة بالدبابير والقوارض!



من المعروف أن الدول المتقدمة تهتم بالمخترعين والمبدعين، ومنها ألمانيا التي تمول مشروعات المخترعين بـ ١٣٠ ألف يورو سنوياً، وتقدم مقاعد الدراسة لأولادهم بالإضافة للجنسية، وهذه حال معظم الدول الأوربية، ولعل هذا ما دفع المبدعين السوريين للهجرة إلى تلك البلاد، في حين تزداد حاجة وطنهم إليهم كل يوم أضعافاً.

وتقول الإحصائيات إن العالم يسجل سنوياً نحو /٧٤/ مليون اختراع، ومن هذه الاختراعات سجلت اليابان وحدها عام ٢٠٠٧ /٥٠٠/ ألف اختراع، بينما في سورية لم يتعدّ عدد الاختراعات /٥٠/ اختراعاً، فهل سأل أحدكم عن سبب تدني مستوى الاختراع عندنا لدرجة الحضيض؟..

لاشك أن السبب الأساسي هو غياب السياسات العملية الرشيدة المرتبطة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية عن اللوحة، وهذه السياسات يفترض بأنها تبدأ منذ اللحظات الأولى التي يبدأ بها المخترع بتسجيل طلبه بدائرة البراءات، مروراً بتحويله لجهات لا علم لها بشيء- والبعض منها تطلب رشىً للتوقيع على القبول-، إلى جانب ما يعانيه المخترعون السوريون من ضعف في الإمكانية المادية الأمر الذي يبعد الكثيرين منهم عن الولوج إلى عالم الرسوم والطوابع والترجمة.. الخ، وهي أمور تكبد المخترع ديوناً باهظة، ناهيك عن اضطراره للقيام برحلة مكوكية من مركز الباسل إلى وزارة الاقتصاد، وللعلم فإن كل عام يشهد تقديم /٢٠٠/ طلب براءة اختراع في سورية ويمنح منها /٥٠/ فقط... وفي كل عام نسمع عن دعم للمخترعين؛ مرة من البنوك، ومرة بمرسوم، ومرة بقانون..الخ، ولكن الحقيقة أن كل ما نسمعه ليس سوى شعارات.

ما دفعنا لفتح هذه الصفحة هو معرض الباسل للإبداع والاختراع الرابع عشر، والذي بدأ هذا العام بطبل وزمر إعلامي، وتم استجداء التجار والصناعيين الكبار للتبرع لهذا الحدث (الكبير)، لكن أصحاب الخبرة بالمعارض من المخترعين عزفوا عن المشاركة بسبب معرفتهم بالمعاملة الرديئة للمخترع والإساءات التي سيتلقاها في هذا المعرض. وقد علق أحدهم: «لا نريد إقامة خمس نجوم، ولا طعاماً فاخراً، جل ما نريده هو إقامة تليق بأدنى مستويات البشر وطعام يسد رمقنا».

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء خلال افتتاح المعرض أن الدولة لم تنصف المخترع السوري، ولكن هل يكفي تأكيده لتتملص الحكومة من واجبها تجاه المبدعين؟

الفضائية السورية بدورها طلبت من أحد المخترعين تلميع صورة المعرض والحكومة، وعندما لم يقل غير الحق قطعت المقابلة، وأكدت المذيعة له بأن كلامه لن يمر على الفضائية التي لا تريد عرض السلبيات، فقاطعها متسائلاً: وأية إيجابية أتحدث عنها؟ هل أظهر على التلفزيون السوري بمظهر المرائي الكذاب؟ أليست الحقيقة تقول إنه يجب دعم المخترع بقرض ما بين مليون وثلاثة ملايين ليرة ولمدة عشر سنوات دون فائدة أو عوائق تشل الدماغ؟ أليست تقول إنه على الحكومة أن تمنح المخترع رخصة صناعية وإدارية وسجلاً صناعياً وتجارياً بالمجان وإعلاناً بالصحف كذلك؟.

نعم، إن ما قاله المخترع جزء من الحقيقة، إذ يجب أيضاً إنشاء مكتب في كل محافظة لرعاية شؤون وشجون المخترعين متصل بالمحافظ مباشرة لإزاحة العثرات عن طريقهم، فالمحافظون يجمعون المخترعين كل عام مرة فقط للتفرج عليهم والتمتع بصورهم وإلقاء الخطب، وإعطائهم دروساً في الاختراع والبحث العلمي وهم لا يعرفون غير دعم المقاصف والملاهي الليلية- حسب مخترع آخر شارك «قاسيون» برأيه قبل أن يضيف: لو كانت نانسي عجرم أو هيفاء وهبي لأعطاها الإعلام ساعات، ولامتلأت صفحات الجرائد باللحم الأبيض المثير للغرائز والشهوات...!!

وفي الواقع، يتعرض الكثير من المخترعين للغبن الشديد، داخل المعرض وخارجه، ومن ابتدع منهم أو اخترع آلات ثقيلة، فهو لا محالة سيتكبد أعباء التحميل والتنزيل والإقامة بدمشق على نفقته الخاصة.

وأكثر ما يلفت النظر في معرض الباسل للإبداع هو ختامه بتوزيع الجوائز الذهبية والدروع على وزير الاقتصاد ومساعديه، ورئيس جمعية المخترعين العالميين وأعوانه، ورئيس دائرة البراءات وأعوانه، ورئيس الجمعية السورية للمخترعين وأعوانه، والشركات الرأسمالية وأعوانها، وكأن المعرض تجاري ودبلوماسي بامتياز.. والمخترعون هم مجرد ديكور..

وفي المقابل تم توزيع عدد من الجوائز- لا تتعدى أصابع اليد الواحدة- على بعض المخترعين السوريين، كما حصل بعضهم الآخر على جوائز ترضية سخيفة.. وخرجوا بمجملهم يجرون أذيال الخيبة بعد أن صرفوا ما استدانوه وقطعوا لقمة العيش عن أسرهم آملين الظفر بمبلغ يسد رمقهم تشجيعاً لاختراعاتهم. وفي ختام المهرجان الكبير، هرب القائمون على المعرض الفائزون بالجوائز، وأغلقوا هواتفهم النقالة، وتركوا المخترعين يحملون اختراعاتهم بأنفسهم! ما أدى إلى وقوع إصابات خطيرة بينهم، ومنهم اثنان من محافظة حماة كانوا بحاجة لعمل جراحي سريع، ولولا تدارك وضعهم لحدثت لهم كارثة.

والخلاصة.. أقسم معظم المخترعين مع نهاية المعرض بأنهم لن يشاركوا فيه أو في أمثاله مرةً أخرى، فتيهي صباً يا سورية.. وتألقي!.

■ ح.أ

تفاقم ظاهرة السرقة في منبج



ظاهرة السرقة بمختلف أشكالها وأنواعها ليست بالجديدة في جميع المحافظات السورية، لكن تفاقمها وتكرارها بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والأخلاقية نتيجة تغلغل الأفكار الليبرالية في الدولة والمجتمع، الأمر الذي أدى لإعادة إنتاجها وتجليها بأساليب مبتكرة، هو الجديد..

وقد لفت الانتباه مؤخراً في مدينة منبج التابعة لمحافظة حلب، تزايد عمليات النشل في مختلف فترات اليوم، فقد تعرضت سيدات كثيرات من أهالي المدينة لعمليات سرقة حقائب اليد، إذ تكرر قيام أحد اللصوص من أصحاب الدراجات النارية، بمهاجمة النسوة وهو يقود دراجته بسرعة جنونية، فيخطف حقائبهن من أيديهن أو من على أكتافهن ثم يلوذ بالفرار دون أن يستوقفه أحد!

المشكلة أن غالبية السيدات اللواتي تعرضن للسرقة أو لمحاولة السرقة الفاشلة، حيث كنّ متشبثات بحقائبهن، لم يقمن بإبلاغ قوى الأمن المختصة خوفاً من الروتين القاتل في آلية تطبيق الأنظمة والقوانين النافذة في مثل هذه الحالات، ومن قررت منهن التقدم بشكوى لم تخرج بأية نتيجة حتى هذه اللحظة.

يُذكر أن حالات السرقة قد تزايدت في مدينة منبج كثيراً في السنوات القليلة الماضية نسبة لما سبقها، وقد تعددت أشكالها من سرقة البيوت والنشل في الطرقات وسرقة الدراجات النارية التي باتت شبه يومية.. وآخرها سرقة حقائب السيدات..

وهذا كله يعود إلى تراجع الحالة الاقتصادية لغالبية المواطنين في منبج والشلل التجاري والزراعي الذي أثر على مستوى معيشة الأهالي، وازدياد نسبة البطالة وخاصة بين الشباب والمراهقين، بالإضافة إلى تقاعس بعض الجهات التنفيذية عن القيام بدورها بالشكل والمستوى المطلوبين..

– وأخيراً فإن الأهالي، المتضررين منهم خاصة، يطالبون الجهات المختصة بتكثيف دورياتها في شوارع مدينة منبج وإلقاء القبض على اللصوص وتقديمهم للعدالة والقصاص منهم حفاظاً على أمن وحماية المواطن.

■ أحمد طلعت

القانون والحقوق الحقيقية



يعتبر الحق المفهوم الأساس الذي تقوم عليه القوانين، باعتبار أن صيانة الحقوق إحدى أبرز أهداف القانون، كما يعتبر من المفاهيم الإشكالية التي اهتم بها الفلاسفة منذ نشأة الفلسفة لارتباط إشكاليته بهموم الإنسان وتطلعاته، وأخيراً فإن مصطلح الحق من أكثر المصطلحات تردداً على ألسنة الناس عموماً، ومنهم المواطنون في سورية، لإحساسهم الدائم بأنهم مجردون من جملة حقوقٍ يجب أن يتمتعوا بها.

فبينما يرى شُرّاح القانون أن الحق هو تلك السلطة الممنوحة لصاحب الحق بموجب النصوص القانونية الثابتة، وأن الحق هو ثمرة القانون إذ لا وجود لحق لا تقرره نصوص القانون، يرى المواطن العادي أن القوانين قاصرة عن تلبية حاجاته وصيانة حقوقه، سواء على صعيد النص القانوني نفسه، أو على صعيد آليات تطبيقه. وبالتالي فإنه عندما يرى أن هناك حقاً له لا يسعفه القانون ومؤسساته في اقتضائه، فإنه يلجأ إلى وسائل أخرى خارج القنوات الشرعية لاقتناص ما يعتقد أنه حقه.

والحقيقة أن المنهج القانوني في الأساس، مرتبط بشكل أو بآخر بوجهة النظر الفلسفية حول الحق، ولذلك تكون العودة إلى المفهوم الفلسفي للحق، ضرورية للوصول إلى حل نظري لهذه الإشكالية. فيرى فلاسفة الحق الطبيعي أن الحقوق التي يجب أن تمنح للإنسان، هي تلك التي يتمتع بها بحكم طبيعته كإنسان. فكانت عودة «هوبز» و«جان جاك روسو» وغيرهما إلى الطبيعة الإنسانية بهدف العمل على وضع تصور للحقوق والتشريعات بحيث تكون عادلة ومتناسبة مع أصل الطبيعة الإنسانية وغير متعارضة معها، ويكون دور القانون الوضعي هنا هو تنظيم العلاقات الإنسانية داخل الجماعة بما يحقق التوازن بين الحقوق الطبيعية للأفراد.

وعلى خلاف هذا التصور يأتي تصور فلاسفة الحق الوضعي ومنهم «هانز كلسن» وغيره، الذين يؤسسون الحق على الأوضاع السائدة داخل المجتمع، وضمن موازين القوى المتصارعة على أرض الواقع، بمعنى أنه لا وجود لحق غير الحق الوضعي الفعلي الذي يتحدد انطلاقاً من اعتبارات واقعية.

على أن التدقيق في كلتا النظرتين يبين أن كلاً منهما توصلت إلى نتائج غير عادلة، ذلك أن تطور علاقات الإنتاج، والتعقيد الذي طال ويطال العلاقات الإنسانية والحياة الاجتماعية، يجعل من محاولة العودة إلى الطبيعة الإنسانية الأصلية، محاولة غير واقعية، ذلك أن الطبيعة الإنسانية ليست من المعطيات الثابتة، بل هي طبيعة متغيرة، وتتغير معها حاجات الإنسان ومن ثم حقوقه، ولذلك يكون القول بحقوق طبيعية للإنسان قولاً غير دقيق لأن الحقوق الفعلية للمواطن هي تلك التي تلبي حاجاته داخل مجتمعه، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ومن ناحية أخرى، فإن تأسيس الحقوق على ما هو قائم في المجتمع سيفضي إلى تثبيتها لمصلحة الفئات المسيطرة اقتصادياً وسياسياً، ويوقعها في أسر الجمود، أو سيجعل تغيرها رهيناً بتغير موازين القوى في المجتمع. وفي كلتا الحالتين فإن تأسيس الحقوق على هذه النظرة سيؤدي إلى عرقلة التقدم الفعلي للمجتمع في ميدان الحقوق.

وبناء على ما سبق، يمكن القول على سبيل المثال، إنه إذا كان من حق المواطنين السوريين الحصول على التعليم الأساسي قبل نصف قرن، مع كل ما كان يتطلبه ذلك من بناء للمدارس وتوفير للكتب المدرسية على كل الأراضي السورية آنذاك، فإن من حق المواطنين اليوم الحصول على فرص متساوية في الوصول إلى أعلى درجات التحصيل العلمي الأكاديمي، مع كل ما يتطلبه ذلك من تحسين شروط القبول الجامعي والمحافظة على كلفة قليلة له، وتوفير الوسائل الحديثة في تحصيل المعرفة، والتواصل السريع مع الإنجازات الحضارية والثقافية في العالم.

إذا كان صحيحاً أن القانون لا يحمي إلا ما يمنحه هو نفسه من حقوق، فإن الصحيح أيضاً أن القانون يجب أن يبقى في حركية وتطور دائم لكي يواكب الحقوق «الحقيقية» للمواطن، ويجب أن يسعى إلى التوفيق بين جملة هذه الحقوق الحقيقية المعرضة للتضارب في كل لحظة، بما يحقق أعلى قدر ممكن من العدالة، ويضمن التوسيع الدائم لمساحة الحقوق الممنوحة للمواطنين، وإلا فإنه سيبقى قاصراً عن تلبية حاجات المجتمع، وسيبقى الباب مشرعاً أمام المواطنين لخوض الصراع حول حقوقهم خارج إطار القانون ومؤسساته، مع كل ما يفضي إليه هذا الصراع من تشويه للمجتمع، ولمفهوم الحق في وعي الأفراد.

■ نجوان عيسى

أبطال في الذاكرة

البطلة
«سينم جكر خوين»

رفاق شيوعيون كثر وحتى أصدقاء، ناضلوا خلال سنوات طوال في بناء الحزب، وعملوا بشرف لنشر مبادئه السامية وإيديولوجيته الثورية بين الجماهير، وكافحوا من أجل مطالب العمال والفلاحين والكادحين بسواعدهم وأدمغتهم، وفي سبيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ووقفوا بصلابة ضد المؤامرات والمشاريع الأجنبية على الوطن.. تعبوا وجاعوا وقدموا التضحيات الجسام بصلابة أثناء التعذيب الوحشي في السجون، ومضوا بصمت كجنود مجهولين.

إن ذكر مآثر هؤلاء المناضلين، وتعريف الرفاق بهم وبنضالاتهم كنماذج يقتدى بها، يكرس الروح النضالية، ويساعد الرفاق الجدد في التثقف نضالياً مما يصلب عودهم. إنها لمسة حب وتبجيل عندما نتذكر بعض هؤلاء، ومنهم: سينم (زنبق) ابنة الشاعر والشيوعي الكبير الرفيق جكر خوين.

عاشت سينم في بيت يضج يومياً بالزوار وأغلبهم من الشيوعيين، وتربت على مثل وروح النضال في سبيل الاشتراكية وإرادة التضحية والصمود. ومنذ بلوغها سن الخامسة عشرة انتظمت في إحدى الخلايا الحزبية، وراحت تشترك في جميع المهام التي تكلف بها، من إيصال المطبوعات أو الرسائل إلى هذا الحي أو ذاك في مدينة القامشلي، أو في كتابة شعارات ضد الديكتاتورية على الجدران، أو توزيع نشرات...

ذات يوم رآها الحارس الليلي تعود إلى البيت مع رفيق لها.. وفي اليوم التالي، وبعد اكتشاف السلطات أنه جرى توزيع نشرات ليلاً، سئل الحارس عمن شاهد ليلاً، فأورد اسم سينم، فقام الأمن العام باعتقالها مع آخرين، وجرى التحقيق معها مطولاً، ثم ألبست بنطالاً وتم تعذيبها بالفلقات أياماً عديدة، وكانت تتلقى عدة فلقات في اليوم الواحد، لكن المحقق لم يستطع أن يحطم إرادة صمودها الفولاذية، فلم تنطق بكلمة واحدة.

بعد ذلك جيء بالحارس الذي ادعى بأنه شاهدها ورفيقها يوزعان النشرات، فأكد أنهما غابا عن نظره ما إن اقترب منهما، عندها صرخت سينم في وجهه كاللبوة الجريحة: أنت كذاب، كذاب.. وبعد أكثر من عشرة أيام من الاعتقال والتعذيب، زار وفد نسائي محلي القائمقام مدير المنطقة، واعترض على استمرار اعتقالها، فقررت أجهزة السلطة أن تضع حداً لتداعيات القضية، لكي لا تثير غضباً واستياءً عاماً، فجرى إطلاق سراحها.

عادت ابنة السادسة عشرة إلى بيتها، مرفوعة الرأس معتزة بصمودها البطولي..

فتحية عطرة إلى ذكرى هذه الرفيقة البطلة التي أصبحت مثالاً رائعاً للصمود والجلد والتحدي، ولتكن كلماتي المتواضعة هذه باقة ورد أنثرها على قبرها الطاهر..

■ عبدي يوسف عابد

قاسيون - العدد 416 السبت 15 آب 2009

حريق أبو قبيس نموذجاً..

الغابات السورية بين الماضي والحاضر.. والحرائق!

حريق تلو حريق يصيب ما تبقى من الغابات والأحراش السورية السائرة نحو الانقراض، حتى صار بوسع بعض المستثمرين الجدد أن يدعوا لإنشاء هيئة تشاركية للسياحة الحرائقية، تجتذب أصنافاً من البشر المشوهين كتشوه اقتصادنا الوطني مما قد يدعم توجه الحكومة السياحي.. أوليست الاستفادة من الكوارث والأزمات استثماراً بعدما أضحت حرائق الغابات ظاهرة دائمة؟ فقد بلغ مجموع الحرائق التي حدثت في سورية خلال السنوات الست الأخيرة نحو ألفي حريق، التهمت مساحة قدرها ٥٤٠٠ هكتار وبمعدل ٣٨٠ حريقاً في العام بحيث انخفضت مساحة الغابات السورية من ١٥٪ إلى ٢،٥ ٪ خلال ثلاثة عقود.



ولعل حريق أبو قبيس الذي شب ظهر يوم الأحد ٢\٨\٢٠٠٩ واستمر إلى فجر اليوم التالي والتهم نحو ألفي ٢٠٠٠ دونم خلال ساعات، هو نموذج لمعظم الحرائق التي تطال غاباتنا.. فلولا انتفاء أهم مقومات السيطرة على الحرائق المتمثل بالطرقات الترابية الحراجية وقصور المعدات لكان باستطاعة فرق الإطفاء السيطرة السريعة على معظم الحرائق والحد من أضرارها..

ففي أبو قبيس كان بإمكان فرق الإطفاء القضاء على الحريق في مهده، لكن عدم وجود الطرقات الحراجية حال دون وصول آليات الإطفاء إلى المنطقة المنكوبة، وهذا ما أحبط همم العاملين وحال دون الاستفادة من أعدادهم الكبيرة التي فاقت الـ٨٠٠ مشارك، إذ لم يستطع المساهمة في السيطرة على الحريق سوى عدد قليل منهم لعدم تمكنهم من الوصول إلى مكان الحريق، فاقتصرت مهمتهم على منع اتساع الحريق وانتقاله من السفح المطل على الوادي إلى الجهة المقابلة لقلعة أبو قبيس حيث تعمل البلدوزرات على شق الطرق لمحاصرة النيران المتوحشة، والحقيقة أن معظم فرق الإطفاء المؤازرة من المحافظات الأخرى عادت أدراجها بعدما انتظرت ساعات دون أن تقوم بأي عمل.. وبذلك فإن النيران التي كانت قد اندلعت بالقرب من منازل الأهالي على السفح المطل على وادي أبو قبيس السياحي حيث الأشجار الكثيفة من السنديان والبلوط والصنوبريات، ثم امتدت إلى الجهة المقابلة للقلعة، انتشرت في كل الاتجاهات لتطال بعض البساتين، ولولا الجهود التي بذلها العمال والأهالي لكانت الخسائر أكبر.

ودائماً، وبعد اندلاع أي حريق، يتم تحميل المسؤولية إما إلى وعي المواطنين أو للتضاريس الوعرة أو للعوامل الجوية من رياح وجفاف وارتفاع درجات الحرارة وانحدار السفوح الجبلية، ولا يوضع المسؤولون عن حماية الغابات أمام مسؤولياتهم.. لا يتم مساءلة أحد عن توفر التجهيزات من آليات إطفاء ونظم إنذار إلكترونية، ولا يُسأل أحد عن شق الطرق الزراعية في الأحراش، ولا يُعرف من المتسبب بالحريق وما هي غايته؟.. فبعد كل حريق يتم تشكيل لجنة لمسح المساحة المحترقة وإحصاء الخسائر، وينتهي أمر اللجنة عند هذا الحد، وتبقى الإجابة عن الأسئلة المحرجة طي الكتمان. وكم كانت الأمور ستتجه إلى غير مقصد فيما لو شُكلت لجنة تقييمية وليست إحصائية، ولكن على ما يبدو أن هذا النمط من التفكير والسلوك الذي أصبح مع تقادم الزمن عرفاً في بلاد أخرى، لا يحظى بمكانة عندنا خشية التداعيات التي ستؤرق الكثيرين فيما لو سارت الأمور بالاتجاه الصحيح..

فلماذا لا تُفعّل هيئة إدارة الكوارث والأزمات، فعلى هذه الجهة وامتداداتها تقع مسؤولية إدارة الكوارث والعمل على الحؤول دون وقوعها أو التخفيف من وطأتها حين تقع من خلال دراسة الأزمات السابقة والاستفادة من الأخطاء أو النجاحات المتحققة (إن وجدت)؟

عوائق يجب إزالتها

هناك عدد من العوامل التي تؤدي إلى اندلاع الحرائق واتساعها لتأتي على آلاف الدونمات مما يجعل من الصعب السيطرة عليها، ومنها:

١ –عدم وجود طرقات حراجية وهي من أهم عوامل نجاح مهمة رجال الإطفاء في الوصول إلى مكان الحريق وإخماده.

٢ – وجود مخلفات الأشجار من أوراق وأغصان وتراكمها عبر السنين، وقد تصل سماكتها في بعض الأماكن عشرات السنتمترات، وهناك من القوانين الحراجية ما يمنع إزالة هذه المخلفات كونها أسمدة، متجاهلة أنها عند الاشتعال تفعل فعل البنزين.

٣ – عدم تقليم وتفريد الأشجار والاستفادة منها.

٤ - تخلف منظومة حماية الغابات وعدم توفر طائرات خاصة بإطفاء الحرائق ونظم الإنذار الالكتروني.

ويمكننا أن ندرج عاملاً خامساً، وهو الغياب التام لوزارة البيئة، إن لم نقل للحكومة، وعدم اكتراثها بالغابات وحرائقها وآثارها البيئية والصحية والاجتماعية، بل بآثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني ككل.

وفي ظل انتفاء البنية التحتية لمقومات وعناصر إدارة الأزمة، تتحول هذه الهيئة إلى هيئة طفيلية لا عمل لها.

وهنا نسأل: من المسؤول عن هذا الخراب؟

أثناء اندلاع حريق (أبو قبيس) كانت فرق الإطفاء شبه مشلولة بسبب عدم وجود الطرق الموصلة إليه، فمن المسؤول عن إيقاف استكمال شق الطريق الذي بدئ العمل به بطول ١٥٠ مترا والمنطلق من جهة قرية الكنائس باتجاه قرية الخرائب؟ فلو جرى استكماله مع تفرعاته لتمت السيطرة على الحريق بأقل الخسائر..

لقد استنفرت وقت الحريق بعض المطاعم لتقدم أشهى الأطعمة للمسؤولين، واستنفرت الدكاكين وبعض محلات الخضار للغرض نفسه، وبالمقابل نفدت كميات كبيرة من علب السردين التي خصصت للعمال الذين حصل البعض منهم على نصف علبة وحبة بندورة مع رغيف خبز!!..

مجرد ملاحظات

من جهة ثانية علمنا أن الجهات القضائية في محافظة حماة أوقفت ثلاثة من أهالي قرية الخرائب المجاورة لموقع الحريق، وهم الآن قيد التحقيق، وسواء كان الحريق مقصودا أم بغير قصد فان ذلك لن يغير في الأمر شيئا ولن يعفي الهيئة العامة لتطوير واستثمار الغاب من مسؤوليتها تجاه ما لحق من أضرار بهذه الغابة الساحرة، وما يلمسه المراقب لأوضاع الحرائق هو أن الغابات التي تطالها الحرائق هي من أجمل الغابات في البلاد، وهذه في الغالب، ليست مصادفة (حريق شطحة الأول، حريق شطحة الثاني، محمية أم الطيور، محمية البسيط، أبو كليفون، أبو قبيس) والكثير غيرها.

الملاحظة الثانية، أن معظم الحرائق تندلع مع نهاية فترة الاستنفار القصوى لمراكز الإطفاء، وإن كان للمقصرين في أداء واجباتهم نصيب كبير في اشتعال الحرائق المتكرر، فأن للمعتدين المتنفذين نصيباً مماثلاً وباعاً طويلاً في هذه الجرائم، فقد سبق واندلع حريق قريب من موقع أبو قبيس منذ سنوات، وهو الآن مشجر بالزيتون بعد أن استولى على أرض الغابة المحروقة ثلاثة من المتنفذين لهم من السطوة والنفوذ المتشعب ما يجعلهم فوق القانون المطوي سبع لفات!! وإن كان هناك من يسأل فدونه أهالي سلحب وتوابعها..

وأخيراً نسأل: إذا كانت تكلفة حريق واحد (شطحة) ٢٥٠ مليون ل.س، حسب ما ذكره وزير الزراعة عام ٢٠٠٦، فما هي تكلفة ألفي حريق؟

فماذا نريد أكثر للعمل على إيجاد منظومة لمواجهة هذا الخطر وتوفير المال العام للمحافظة على الثروة الحراجية لنا وللأجيال القادمة؟

■ **يامن طوبر**

نماذج من الاعتداءات على الثروات الوطنية!

◄ **نزار عادلة**

إذا كانت الأرقام تشير إلى أن حصيلة الفساد قبل عدة سنوات كانت تصل إلى /٤٠٪/ من الدخل القومي، فإن الوقائع الآن تشير إلى تضاعف هذا الرقم، وهذا التضاعف سببه استمرار وجود مافيات منظمة تمارس الانحلال والتفسخ وتجاوز القوانين والأنظمة يومياً دون كلل أو ملل.. وضرر ما يقوم به هؤلاء يتعدى الأضرار المالية، فهو يعد تهديداً خطيراً للأمن الوطني أولاً وأخيراً، خصوصاً وأنه يُمارَس في وضح النهار.. وفيما يلي ثلاثة نماذج تبين ذلك..



النموذج الأول: الاعتداء على المحميات

عام ٢٠٠٣ صدر قرار وزاري رقم /١٩/ بتنمية جبل البلعاس كمحمية بيئية متعددة الأغراض، مساحتها الإجمالية /٣٤٣٦٥/ هكتاراً مقسمة إلى ثلاث مناطق، بهدف ما يلي:

١) المحافظة على جبل البلعاس بصفته نظام غابات.

٢) حماية الحياة البرية وتدعيمها.

٣) حماية الغطاء النباتي من التدهور وإعادته إلى الحياة الطبيعية.

٤) إجراء الدراسات والإبحاث العلمية.

٥) وقف الاستهلاك المدمر للثروات الطبيعية والبيئية.

٦) حماية التربة من الانجراف الريحي والمائي.

٧) الإشراف الفني الكامل على أشكال استثمار موارد الجبل كافة بشكل يتناسب مع حماية الغطاء النباتي.

واتخذت الإجراءات التالية في المحميات:

- منع الرعي ودخول الحيوانات غير البرية منعاً باتاً.
- منع فلاحة الأرض أو زراعتها أو حفر الآبار وإلقاء الأتربة..
- منع تشييد الأبنية أو نصب الخيام أو بيوت الشعر.
- منع دخول الآليات أو الأشخاص إلا لأعمال الحماية والعاملين في إدارة المحمية والوزارة، ويسمح للباحثين والدارسين الدخول بهدف إجراء الدراسات والأبحاث بعد موافقة الوزارة ومديرية الحراج..

وقد تم في المحمية الثانية إقامة مجمعات لزراعة النباتات الطبية والرعوية والعطرية والتزيينية، ومواقع لتربية الحيوانات، ومبان لإدارة المحمية والنشاطات الإرشادية والتعليمية والتربية البيئية، بالإضافة للمسيجات الطبيعية لدراسة الغطاء النباتي، ومجمعات وسدود سطحية وخزانات.

وقد اعتبرت محمية البلعاس حسب القانون الوزاري نموذجاً للمحميات العالمية الموجودة في أوروبا وأمريكا وغيرها، وصرفت عليها الحكومة مئات الملايين من الليرات السورية.

ولكن ماذا جرى لهذه المحميات؟

اقتحمت الأغنام هذه المحميات، وهي طبعاً مملوكة لأصحاب النفوذ وحماتهم الكبار، وقد رصدت اللجنة البيئية بعد زيارتها لهذه المحميات؛ تدهور واقع الغراس المحرجة صناعياً، والتي أصبحت عارية تماماً من الأوراق والأغصان، وتعرض جزء كبير منها للتكسير. كما لوحظ وجود أكثر من طريق مسدود بالحجارة، وأنه تم قطع الطريق بين بلدة عفيريات وتدمر، وبدا أن المحارس الموجودة في هذه المحميات تعرضت للتخريب من رعاة مسلحين، وقد طال التخريب جميع المنشآت بما فيها مبنى الإدارة الذي أنشئ عام ٢٠٠٥ وبقي مغلقاً دون موظفين.

وتم رصد وتسجيل حدوث إطلاق نار على الدوريات الحراجية، وحوادث ضرب بالحجارة وتهديد بالسلاح، ووصلت الأمور إلى تهديد رئيس المحمية بالقتل.. هكذا يفعل السادة الكبار، في حين يتعرض المربون الصغار إلى ابتزاز بالأعلاف التي يحتكرها أصحاب النفوذ.

النموذج الثاني.. الاعتداء على خطوط النفط

هناك اعتداء آخر أشد هولاً، وهو الاعتداء على خطوط النفط، حيث تنشط عصابات متنفّذة في مهاجمة هذه الخطوط (المحمية والمراقبة) واستجرار النفط منها دون أن يوقفها أحد رغم إثارة الموضوع في وسائل الإعلام المختلفة مرات كثيرة.

وقد تحدث في هذا الجانب رئيس نقابة النفط بدمشق حيث قال: نطالب بالسعي لوقف التعديات على خطوط المشتقات النفطية بين حمص والمنطقة الجنوبية، والعمل على حل هذه المشكلة بالسرعة القصوى، علماً أن الخسارة المقدرة من مادة المازوت تبلغ /٥٢.٥٠٠.٠٠٠ ل.س/. ومن مادة البنزين تبلغ /١١.٨٤٠.٠٠٠ ل.س/ في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ومازالت التعديات مستمرة وازدادت مع العام الحالي حتى بلغت /٣٣/ تعدياً، وفي مجلس اتحاد دمشق قبل أسبوع قال رئيس النقابة: لقد طرحت هذا الموضوع أمام رئيس الوزراء وقال سوف نكلف الجيش بالحماية. ولكن لم نر شيئاً على أرض الواقع، ويومياً هناك عشرات الاعتداءات من عصابات مسلحة، ولا أحد قادر السيطرة عليهم..

النموذج الثالث: الاعتداء على الماء

تم تسجيل اعتداءات كثيرة على خطوط المياه القادمة إلى منطقة السلمية من الهرمل لإرواء /٢٠٠/ ألف إنسان، وتمر هذه الخطوط في أراض زراعية بجانب حمص. ويتم الاعتداء علىً هذه المياه لسقاية آلاف الدونمات الزراعية لكبار المزارعين والمتنفذين.. وليمت /٢٠٠/ ألف مواطن عطشاً!.

خسائر النماذج الثلاثة

منذ سنوات والاعتداءات مستمرة دون أية إجراءات من أية جهة وصائية أو مسؤولة. وقد تضاعفت أرقام الخسائر عدة مرات، والاعتداء على أنابيب النفط هو اعتداء على ثروة وطنية، وهنا علينا أن نتصور حجم هذا الفساد الكبير الواقع. ومن جهة المحميات التي كلفت الدولة مئات الملايين، فيبدو أن الحكومة أقامت هذه المحميات لأصحاب النفوذ الذين يملكون عشرات الآلوف من رؤوس الغنم، وإلا كيف نفسر بأن الدولة لا تستطيع حماية هذه المحميات ووقف التعديات؟.. وفي موضوع سرقة مياه الشرب لإرواء الأراضي الزراعية لابد من التساؤل: أليس هذا خطراً وتهديداً لحياة /٢٠٠/ ألف إنسان من الملاك الكبار؟!.

■■

لص يقود عصابة لسرقة السيارات من داخل السجن!

مواقف تراها ولا تصدقها، وتقف مذهولاً تتساءل: من يقف خلفها؟ فمن الطبيعي تسجيل قضية جرمية أو جنائية ضد مجهول إذا كانت هناك صعوبة أمام الجهات القضائية في الحصول على معلومات تفيد عملية التحقيق، لكن أن يتم التعرف على المجرم أو اللص ويتم التأكد من خلال سجله أنه من أصحاب السوابق، وصدرت بحقه العديد من مذكرات البحث ثم يقبض عليه بالجرم المشهود، ومع ذلك تطول القضية لأشهُر، فهذا يدعو للشك والتساؤل.

كانت عمليات سرقة السيارات بين عدة محافظات سورية، تُدار من محكوم داخل سجن حمص المركزي، عن طريق الهاتف الجوال الذي كان بحوزته ورقمه /٠٩٦٧٦٧٧٨٠٦/ بالاتفاق مع أشخاص في العراق ولبنان، أي أن هذا اللص يعيش في السجن (عيشة خمس نجوم). والسؤال الأهم: لماذا يسمح لمحكوم مدان بحمل هاتف جوال؟ ولماذا لم يوضع الرقم الخاص به تحت المراقبة حتى يتم التعرف على باقي أفراد العصابة داخلياً وخارجياً؟ ومن الذي كان يحميه ويرعاه داخل السجن؟!

أحد ضحايا العصابة كاد يقتله اليأس والهم والحزن، نظراً لمرور أشهر طويلة دون بارقة أمل في استعادة سيارته التي كان يعيش من مردودها ثلاث عائلات، فالسيارة سرقت بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٥ في مدينة حماة، وتم القبض على العصابة التي سرقت سيارته مع عدة سيارات أخرى، حسب ضبط الشرطة، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٣، ومنذ ذلك التاريخ وهم موقوفون، واعترفوا بسرقاتهم، وأبلغوا عن أماكن كل السيارات التي تمت سرقتها عدا السيارة التي تحمل الرقم /٨٠٩١٨١/ وسيارة أخرى سرقت من مدينة الثورة.

السيارات المسروقة كانت تستخدم في عمليات التهريب ثم يتم بيعها بأبخس الأثمان، وقد تم تدوين ذلك في اعترافات الموقوفين، فلماذا لم تتمكن الشرطة حتى الآن من الحصول على معلومات من إفادات المجرمين عن مكان السيارة؟! وكيف يتسنى لمجرم لديه كل هذه الأسبقيات بقيادة عمليات السرقة من داخل السجن؟! وكيف يقوم اللصوص بسرقة السيارات وتمريرها عبر الحدود لبيعها كقطع غيار؟! هل هنالك من يسهل لهم عملهم عند كل مفرق وحتى داخل السجن؟!! أسئلة برسم القائمين على أمن البلاد والعباد تنتظر الإجابة.

■

مطبات

حديث الشمع

● أراد أن يهزم شمعة فانتظر؟
(نذير الياس)

عاش جدي لوالدتي أكثر من نصف عمره على ضوء (الكاز)، كذلك عاش كل جيله، أما لماذا سيرة جدي فلأنه كما البقية يؤمن أن التلفزيون كإحدى ثمرات الكهرباء يشبه الشيطان.

وكان رحمه الله مغرماً بالإذاعة لأسباب متعددة منها أن بإمكانه تشغيل الراديو على البطارية، أما التلفزيون ففيه مشاهد الرقص، والقبل، والعري، والأفلام الأجنبية التي على حد رأيه مفسدة جاء بها الغرب إلينا من قبيل الاستعمار.

والدي أيضاً رحمه الله لم يكن بقسوة وجهة نظر الجد، لكنه ليس من جيل منفتح، فكم من الليالي طردنا إلى النوم عند ضبطنا نتابع حلقة من (سفينة الحب)، وكم نظرة كانت تكفي لأن ننسحب من أمام التلفزيون أثناء عرض رقصة شرقية لـ«نجوى فؤاد»، أو مقطع مثير في فيلم أبي فوق الشجرة، أو مشهد عن شارع العوالم في فيلم (بمبة كشّر).

أمي كانت تحن لليالي قريتها المحتلة، أحاديث أهلها على ضوء (القصبة)، وهي اختراع سبق سراج الكاز الذي ينار بفتيل، القصبة كانت نباتاً يغمس بالوقود ويحترق ببطء مع بعض الضوء، لذلك كنت أعتقد دائماً أن كل حكايات الجدات والعجائز كانت على العتمة، فرسخت مرعبة في عقولنا.

دخلنا عصر الكهرباء، وتبدلت أدوات حياتنا، لم تعد المرأة تغسل بيدها، ولم يعد (برش الغسيل) يحرك بالماء الساخن بعصا، ولم تعد قطعة القماش بحاجة إلى عضلات رجل لعصرها، لذلك صارت نساء هذه الأيام رقيقات، و(بزنود) ناعمة، وأكفّ حانية، جاءت الغسالة الكهربائية أجمل من مهر عروس، وتسارعت الإنجازات، براد بدل جرة الفخار الملفوفة بالخيش المبلل، جلاية صحون بدل ليفة الألمنيوم، والمونة خرجت من ثوبها القديم إلى الجمادة الحديثة، وسقط راديو جدي القديم أمام تقنية الفيديو، المسجلة، الـ(CD)، أما الحر فهزمته المكيفات، والوحدة المقترنة بكتاب صرعها الأنترنت... بالمحصلة ماتت أحاديث الجدات تحت ضوء الكهرباء.

لكننا لم ننعم بجنة الكهرباء كباقي البشر، من هبوط التيار الكهربائي المفاجئ، إلى احتراق إنجاز كهربائي كلف أضعاف الراتب الاجتماعي، من قطع التيار لإصلاح عطل طارئ لمدة ساعات، من شيخوخة شبكة الكهرباء، المفرقعات عند هبوب ريح شتائية، أول المطر، شتاء قرانا عاد إلى ظلمته، لكن ليس على ضوء الكاز، بل على الشمع، أو في أحسن ظروفنا - ما غزا سوق الكهرباء- (الشواحن والمولدات الصينية).

هذا الصيف مر قاسياً، معتماً، حاراً، ففجأة بدأ الانقطاع المنتظم للكهرباء دون أي تعليق حكومي، لكننا نحن السوريين الذين اعتدنا قراءة ما يجري دون أن يكلف أحد نفسه عناء إخبارنا عما يجري، وزارة الكهرباء احتاجت إلى توجيه حكومي لكي تعلن برنامج التقنين للناس، وطلب رئيس الحكومة الإسراع في إنجاز المشاريع الكهربائية وتشجيع الاستثمار في الطاقة، هذا الإجراء الحكومي فض السرية عن واقعنا الكهربائي على الأقل، فيما فشل في إلغاء التقنين في ساعات القيلولة، أو في السهرة المعتمة.

بدأت اعترافات العجز تتوالى، وصولاً إلى التكهن بعجزنا حتى سنوات قادمة إذا لم يتم تدارك الواقع المهول، فعجزنا الحالي (١٠٠٠) ميغا واط، وسيرتفع باضطراد، وعلى الحكومة أن تجد بدائل حقيقية، وحلولاً سريعة، وإلا سيكون الوضع كارثياً.

كلنا يعرف ما يمكن أن يكون عليه الحال لو استمر الحال، كلنا يعرف أن الإهمال قادنا إلى ما نحن فيه، الإدارات المترهلة، السرقات، الاعتداء على الشبكات الكهربائية، الأنوار المضاءة في عز النهار، قارئ ساعة الكهرباء والمفتش الذي لا يأتي، وإن أتى فلكي يأخذ نصيبه ويمشي، المحطات التي تحتاج إلى صيانة، الوزارات والدوائر المضاءة ليل نهار، سخانات موظفي الدولة من أجل شرب القهوة والشاي و(المتة).

عندما كانت حياتنا بسيطة كان الشمع يكفي، عندما تعقدت حياتنا صارت الكهرباء قصبة الكاز لكن دون حكايات، اللهم.. سوى المجهول.

■ عبد الرزاق دياب

تقنين الكهرباء بين العشوائية وانعدام الحلول

التقنين إذلال للمواطن أكثر مما هو خطة لتوفير الطاقة

◄ يوسف البني

عادت جميع المحافظات السورية إلى المعاناة من انقطاع التيار الكهربائي منذ بداية شهر تموز، بعد أن توقفت برامج التقنين لفترة قصيرة. وكانت وزارة الكهرباء قد بدأت بقطع الكهرباء عن مختلف المناطق السورية وبالتناوب، ضمن برنامج تقنين يتضمن ساعتين يومياً، وذلك منذ بداية شهر كانون الأول في العام الماضي، ولكن مخطط التقنين لم يُنفَّذ كما هو مرسوم، ولم تلتزم مؤسسات الكهرباء في مختلف مناطق سورية بالبرامج التي تم الإعلان عنها، فقد تطاولت الانقطاعات حتى بلغت الأربع أو خمس ساعات، وقد تنفذ على فترتين صباحية ومسائية، ويختلف توقيتها بين يوم وآخر، وقد تتضمن فترات إضافية عشوائية ليست بالحسبان، ما أدى إلى الكثير من الإرباكات والمشكلات التي أثرت على حياة المواطنين بشكل سيء...



هيا إلى الشموع

من ينظر إلى دمشق من على قمة قاسيون مساءً يكتشف عمق المأساة التي يعيشها المواطنون السوريون عموماً وساكنو معظم أحياء العاصمة على وجه الخصوص، فثمة بقع مظلمة موزعة بشكل عشوائي في مختلف الاتجاهات لا يبدو منها إلا سوادها. هذه البقع يسكنها بلا شك عشرات، وربما مئات آلاف المواطنين، لا ذنب لهم في الظلمة المفروضة عليهم في أوقات غير منتظمة سوى أنهم مواطنون سوريون، وأن المسؤولين عن إنارة حياتهم وبيوتهم وتأمين الطاقة لأدواتهم الأساسية ووسائل عيشهم غير جديرين بالمهمة المنوطة بهم.. ففي الوقت الذي تسعى فيه معظم دول العالم وحكوماته للسير نحو مزيد من توفير الخدمات والحاجات لمواطنيها، تقوم الحكومة السورية بمعاقبة أبنائها على صبرهم وتحملهم وتكفلهم بكل متطلبات الصمود، بحرمانهم من أبسط حاجاتهم الإنسانية، وتقاعسها عن إيجاد حلول دائمة لمتطلباتهم المتزايدة من الخدمات..

وبالتالي، ما على هؤلاء إلا القبول قسرياً باللجوء إلى دكاكين السمانة لشراء الشموع، والتمتع هم وأبناؤهم بظلالها الكبيرة المهتزة على الجدران، بدل قراءة كتاب أو متابعة فيلم أو نشرة أخبار أو الجلوس على الأنترنيت.

خيار وفقوس

كما في كل شيء تقريباً.. كما في المؤسسات الحكومية، وفي طوابير الهاتف والماء والكهرباء وترسيم السيارات، كما في الوظائف العامة والبعثات والامتيازات والمقاعد الجامعية، كما في المطاعم والفنادق والمدارس والرواتب... وغيرها وغيرها.. هناك خيار وفقوس في الكهرباء.. هناك مناطق لا تعرف التقنين اليوم، كما لم تعرفه منذ أن درج في ثمانينات القرن الماضي إبان الحصار السياسي والاقتصادي الذي عانت منه البلاد.. أبناء هذه المناطق المدللة مازالوا يتمتعون بمكيفات شققهم وفيلاتهم الواسعة، ويتلذذون بمياههم المثلجة وأطايب براداتهم، ويستنيرون بكلوباتهم الفاخرة.. وبالمقابل هناك مناطق يفعل التقنين فعله فيها صبح مساء..ساعات طويلة هي حصيلة التقنين في أسوار الفقر، في السكن العشوائي الذي يؤطر المدينة ويتغلغل بها، في الأحياء الشعبية، في الريف القريب والبعيد..بشر يكدحون طوال النهار في المصانع وأعمال البناء والورش المهنية والحرفية لا يجدون مساء ما يثلج قلوبهم، ولا يتمكنون من متابعة مسلسل محلي أو موجز أخبار.. هؤلاء لا يشعرون بالظلم وحسب، بل باتوا، وقد ضاقت عليهم الدنيا وتردى مستوى معيشتهم لحدود غير مسبوقة، يشعرون بالاختناق، ووصل الاحتقان في دواخلهم إلى درجة لا تطاق.

ومن يريد أن يعرف الخريطة الطبقية (كهربائياً) في العاصمة وأطرافها، ما عليه إلا الوقوف على تلال قاسيون والتأمل قليلاً في الأفق المتباين الألوان. وربما لا ضرورة للتذكير في هذا الإطار أن الفرز الطبقي مستمر بوتائر عالية في كل المجالات والمناطق..

شهادات شامية حية

- المواطن علي من سكان حي الـ٨٦ في دمشق يقول: «وحياة الله العيشة ما عادت تنطاق.. يعني لإمتى بدنا نظل بالعين الموس عالحدين؟ ما بيكفي إنو كل شي بحياتنا خربان؟ من وين طلعولنا بقصة التقنين؟ ناقصنا»؟.. ثم راح يشكو من عدم انتظام التقنين أو معرفة أوقاته ومناطقه بدقة، ففي الصحف يكتبون «التقنين من الساعة كذا إلى الساعة كذا في قسم من حي الـ٨٦»، فكيف يعرف المواطن الساكن في الحي أي قسم يقصدون؟

- خالد، ويقطن في قدسيا، يقول: «أحاول أن أقضي معظم وقتي خارج المنزل لأن الحياة في بيت العائلة دون كهرباء لا تطاق، فبيتنا صغير وتهويته سيئة»..

- اسماعيل، يعمل في مركز تحضير طباعي في العاصمة، يقول: «نرتبك كثيراً في العمل، فلا أوقات واضحة ومعروفة للتقنين، حيث تنقطع الكهرباء فجأة ودون إنذار مسبق، (وكل يوم شكل)، وحين يعود التيار يبقى دائماً في حالة غير منتظمة مما يشكل لدينا إحساس دائم بالقلق.. وبالنسبة لنا لا يمكننا تركيب مولدة خاصة لأن ترخيص منشأتنا إداري».

- أبو فهد، وهو من سكان ركن الدين، يقول: «المشكلة الأساسية لدينا هو عدم معرفتنا بمواعيد التقنين، وأحياناً يترافق قطع التيار مع عودة الموظفين والعمال من أشغالهم، وبعضهم لا يستطيع صعود الأدراج لأسباب صحية.. ولكن ماذا بوسعه أن يفعل إذا كان المصعد لا يعمل؟.. ثم إن المسألة باتت بحاجة إلى حل جذري، فمن المعيب أن تبقى هذه المشكلة قائمة منذ عقود دون أن يجد المسؤولون لها حلاً دائماً وجذرياً.. لقد باتت بلدنا في ذيل القائمة.. فإلى متى؟»..

مواقف المواطنين من برامج التقنين

كيف تنعكس معظم ممارسات الحكومة على الحياة اليومية للمواطنين؟! وما هي مواقفهم تجاه هذه الممارسات؟! هل تنطلي عليهم الحجج والتأويلات واختراع أسباب غير مقبولة؟! إن المواطن يعيش في القرن الحادي العشرين، والحكومة تعامله على أنه مازال يعيش في عصور «الظلام»، لا بل هو يعرف جزءاً كبيراً من الحقائق، ويتساءل ليعرف القسم الباقي منها، البعيد عن الذرائع والحجج التي لم تعد تقنع أحداً. وللوقوف على حقيقة مشاعر المواطنين من برامج التقنين، كان لنا لقاءات هاتفية مع مراسلينا في المحافظات، الذين أفادونا بما يلي:

- في اللاذقية تنقطع الكهرباء فقط في الأحياء الشعبية، التي تدفع ضريبتها وضريبة غيرها من الأحياء (الراقية)، التي يتواجد فيها أصحاب النفوذ والمحسوبيات، ففي الأحياء الشعبية تنقطع الكهرباء يومياً خمس ساعات، بالتناوب بين حي وآخر، مع أن المعلَن تقنين ساعتين فقط، بينما لا تنقطع نهائياً في الأحياء (الراقية). كالكورنيش الشمالي والطابيات (الكورنيش الجنوبي)، بحجة دعم السياحة. يعلنون عن وقت القطع والتقنين في جريدة الوحدة، ولكنهم لا يلتزمون. فساعات القطع أكثر من المقرر، وفي غير موعدها، ولم يعد المواطن يدرك متى تنقطع ومتى تعود، وهذا ما يسبب خسائر كبيرة للمواطنين، فالانقطاع المفاجئ والعودة المفاجئة تحرق الأدوات الكهربائية المنزلية، وكثير من العائلات خسرت برّاداتها وتلفزيوناتها، فعند العودة إما أن يكون الفولتاج عالياً جداً، أو ضعيفاً جداً جداً.

أما في طرطوس فبرنامج التقنين جعل المحافظة في حالة فوضى شاملة، لأن فترات الانقطاع طويلة وغير مبرمجة ووصلت في بعض الأحيان إلى أربع أو خمس ساعات، وفي فترات غير معلومة مسبقاً، وهذا ما يضر ويقلق المواطن، ويسبب اضطراب حياته اليومية وعدم استقراره. والمواطنون يتساءلون وكأنهم غرباء في هذا الوطن: «ما سبب قطع الكهرباء؟ ولماذا التقنين ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرين؟!!». في الأسبوع الأخير خفت الفوضى وثبت القطع على ساعتين فقط، ولكنه بقي غير منتظم، فهل يا ترى سنصل يوماً إلى عدم القطع نهائياً؟!!

كذلك الأمر في ديرالزور والحسكة والمنطقة الشرقية والجزيرة بشكل عام، فقد خفَّت ساعات التقنين في الأسبوع الأخير، بعد أن كانت تصل إلى حد المأساة، فقد كانت تنقطع أربع إلى خمس مرات يومياً، وفي كل مرة ساعتين، أو ساعة على الأقل، ما جعل حياتنا جحيماً لا يطاق، ولكن في الأسبوع الأخير أصبحت ساعتين فقط، مع أن الوزارة كانت قد وعدت أنه سينتهي التقنين اعتباراً من ٨/٣...

ولم تختلف الحال في المحافظات الجنوبية والوسطى والشمالية، فالتذمر والسخط هو لسان حالة المواطنين الذين ذاقوا الأمرين جراء الانقطاع العشوائي وغير المنتظم للكهرباء، ولفترات طويلة. فإضافة إلى الظلمة، إذا كان الانقطاع ليلاً، واحتراق وتخريب الأدوات المنزلية الكهربائية، بسبب الانخفاض الشديد لشدة التيار أو الارتفاع الشديد أحياناً أخرى، فإن المهن اليدوية المتعلقة بالكهرباء، كلها تتعطل، وغالباً ما تكون الخسارة نصف يوم عمل على الأقل يومياً، وخسر الذين «خبؤوا قرشهم الأبيض إلى يومهم الأسود» قروشهم، فكثير من الذين وضعوا مؤونةً من أيام اليسر في البرادات والمجمدات، فقدوا مؤونتهم بسبب ذوبان الجليد عنها، فرموا آمالهم وملاذهم من القلة والعوز، وخزائن أمنهم الغذائي الصغيرة في علب النفايات.

مواطن تكلم حول الأزمة بشكل ساخر فقال:

«من يستطيع أن يسائل الحكومة لماذا تفعل كذا ولا تفعل كذا؟! أساساً المواطنون السوريون طيبون جداً ومتسامحون، ولكن هذه الصفة في هذه الأيام تعني (ساذجون وعلى البركة)، فإذا انقطعت الكهرباء صباحاً يقول أحدنا: «ماشي الحال، مليح اللي مو طقّة الظُهر عند الشوى والكوى»، وإذا انقطعت ظُهراً يقول: «خيّ، مليح اللي انقطعت بعد ما خلّصنا الطبخة، كنا طلعنا اليوم بلا أكل، ومليح اللي ما راح تقطع بالسهرة»، وإذا انقطعت بالسهرة، ساعتها بيصيح: « .... هالحكومة».

ما هو المقصود من إبقاء وضع الكهرباء على هذه الحال؟! هل هو إظهار متعمد لعجز الدولة عن حل مشكلة الكهرباء، كي يكون لها الذريعة للبحث عن حلول في القطاع الخاص؟! لتصل إلى طرح قطاع الكهرباء الهام للخصخصة والاستثمار؟!

تساؤل مشروع... ولكنه خطير!

رغم الواردات والعائدات الكبيرة التي تدخل خزينة وزارة الكهرباء، فإن التقصير في تطوير توليد الطاقة مازال مستمراً، منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، فما هو المقصود من إبقاء وضع الكهرباء على هذه الحال؟! هل المقصود هو إظهار متعمد لعجز الدولة عن حل مشكلة الكهرباء، كي يكون لها الحجة والذريعة للبحث عن حلول في غياهب القطاع الخاص؟! لتصل أخيراً إلى طرح قطاع الكهرباء الهام للخصخصة والاستثمار؟! يبدو للكثير من المفكرين أن هذا هو المقصود، إلا أن وزارة الكهرباء تتخوف من فتح باب الاستثمار الخاص في الكهرباء نظراً للإرث الكبير، والبنى التحتية والأصول الضخمة، التي تملكها الوزارة من محطات توليد وخطوط نقل وتوزيع، بالإضافة إلى أربعة ملايين مشترك.

إن هذه الثروة الضخمة التي تظهرها وزارة الكهرباء وكأنها عديمة الفائدة، يمكن أن تعطي أضعاف البرامج التنموية النظرية، التي تخططها الوزارة لو أنها دُعِّمت من الواردات والعائدات النقدية الدورية، ولكن ليس هناك من يسعى جدياً لحل جذري لهذه المشكلة، بل هناك مَن لهم مصلحة في إبقاء الوضع على ما هو عليه، من اضطراب وسخط وتذمر، ساعين من وراء ذلك إلى تدمير الوحدة الوطنية الداخلية، بتدمير البنى التحتية الأساسية للدولة، فلنحذر من الركائز الداخلية، للمخططات الخارجية الرامية إلى أخذ سورية من الداخل، بتدمير بنيانها ووحدتها الوطنية...

■■

● ظاهرة التقنين تترجم عجز وقصور المشاريع التنموية التي تطرحها الحكومات خلال خططها الخمسية المتتالية، وتَخلُّفنا عن ركب الحضارة والتطوير والتحديث.

● وزارة الكهرباء من أغنى الوزارات، وعائدات جبايتها تفوق /٨/ مليارات ليرة سورية في كل دورة (شهرين)، فأين توظَّف هذه العائدات الضخمة؟! وما هو مصيرها؟!

قطاع الكهرباء.. من الإهمال إلى الأزمة والخصخصة



◄ حسان منجه

مايزال الناس في سورية يتذكرون بألم سنوات مظلمة كان يجري فيها تقنين الكهرباء لساعات طوال، الأمر الذي طبع مرحلة كاملة من القرن الماضي بطابع التقشّف والندرة والضيق، وترك في الذاكرة الجمعية للمواطنين ندوباً عميقة.. والآن يبدو أن البعض يريد تجديد هذه الذكريات بصورة أشد وطأة تتناسب عكساً مع ازدياد متطلبات السوريين وحاجاتهم..

السوريون ربما حسبوا في فترات (رخاء) نسبي مضت، أن أزمة الكهرباء أصبحت خلفهم، لكنهم ما لبثوا أن شعروا بدنو عودتها مع عودة التقنين وذكرياته القاسية مؤخراً، ولعل الأخطر أنهم أدركوا نتيجة تصريحات المسؤولين (الكهربائيين) بالإضافة للمؤشرات والأرقام، أن البلاد مقبلة على أزمة كبيرة ومتفاقمة، أزمة ربما بدأت تدخل مرحلة التدهور والاستعصاء..

أسباب عميقة

إن السبب الحقيقي لتفاقم الأزمة يعود من حيث الجوهر لتخلف البنية التحتية الكهربائية وإبقاء المسؤولين عليها طوال عقود ضعيفة وهشة، مما جعلها تسير دائماً ببطء خلف تطور الحاجة السورية لهذه الطاقة، وقد ساهم في تكريس هذا الواقع عدم اعتراف المسؤولين عن هذا القطاع الحيوي بوجود أزمة، وعدم نزاهة وكفاءة المعنيين فيه، مما أدى لانعدام قدرتهم على استشراف الحاجات الراهنة والمستقبلية.. وزاد الطين بلة تراجع حصة الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة بعد انتهاج الحكومة السياسات الليبرالية، وتركها الجانب الخدمي يعيش تخبطاً وتراجعاً غير مسبوق.. كل ذلك جعلنا أمام أزمة مقبلة تشير المعطيات القائمة أنها ستكون شديدة... فالآن، وبعد فوات الأوان، تؤكد المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية أن العجز الحالي يصل إلى حدود ١٠٠٠ ميغاواط، وسيصل في العام ٢٠١٢ إلى ١٨٠٠ ميغاواط.

تدفق الاستثمارات.. والتدهور الكهربائي

تعد وزارة الكهرباء الجهة الأساسية المناط بها مهمة إنتاج احتياجات القطر من الطاقة الكهربائية، لكن ليس وحدها، بل إن وزارة النفط تنتج هي أيضاً الطاقة الكهربائية عبر مجموعات التوليد التابعة لها في كل من مصفاة حمص وحقول السويدية، ويبلغ إنتاجها ما يزيد عن ١٠٠٠ ميغاوات ساعي، يضاف إلى هذا استيراد الطاقة الكهربائية عبر خط الربط السباعي والاتفاقيات المبرمة مع تركيا، والذي انخفض إلى الثلث مقارنة بالعام ٢٠٠٧، لذلك يصبح السؤال مشروعاً: لماذا يحدث هذا العجز رغم اعتماد إنتاج الطاقة الكهربائية لدينا على ثلاث جهات تقوم بتغذية الشبكة الكهربائية؟

إن (الانفتاح) الذي راحت البلاد تعيشه مؤخراً، وبدء تدفق الاستثمارات الشكلية عليها، رفع الطلب على الطاقة، وأدى بالمحصلة بفضل الاستهلاك الكبير لهذه الاستثمارات المتربعة على عرش المجالات الخدمية التي تستهلك الواحدة منها طاقة كهربائية تضيء بيوت الآلاف من المواطنين، إلى تآكل كل الاحتياطي الدوار، حتى وصلنا في العام ٢٠٠٦ إلى الأزمة العظيمة للقطاع الكهربائي، وهي أزمة من حيث عمقها ومحاولة توريتها شبيهة بأزمة الاقتصاد العالمي في العام ١٩٢٩، والتي لم يعترف الواقعون فيها بحقيقتها حتى تفجرت بشكل كلي، وهذا بالضبط ما حدث عندنا، حيث كان لدى سورية في العام ٢٠٠٠ أكثر من ١٣٠٠ ميغا واط احتياطي دوار، استهلكت كلها بشكل سريع، ولم يبق أمام المسؤولين إلا الاعتراف أن لا طاقة لدينا .. وأننا في أزمة!

> **الأزمة ليست وليدة هذه المرحلة بل هي قديمة ومزمنة ومتعمدة لتصل بالقطاع الكهربائي إلى الانهيار من أجل عرضه على الاستثمار..!**

أزمة.. ولكن؟

إن الاعترافات الحكومية المتأخرة بوجود أزمة، شكّلت ما يشبه محاولة التنصل من التبعات القادمة، فربما لأول مرة في سورية يخرج مسؤول حكومي رفيع ليقول حقيقة دون أقنعة أو مناورة، ولكن ليس لأنه اعتاد الشفافية، بل لأن كل المناورات لم تعد مجدية.

فقد اعتبر د. قصي أحمد كيالي وزير الكهرباء في تصريح قصير مؤخراً أن الأزمة الحالية حقيقية وليست عابرة، وذلك لعدم قدرتنا على توليد كامل حاجتنا من الكهرباء، وهذا يتناقض كلياً مع ما قاله في نهاية الشهر المنصرم: «الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة»، فكل منهما يحمل معنى مختلفاً، لأن التصريح الأسبق يضع الأزمة في ترتيب الأزمة العابرة المؤقتة لا العميقة، وإذا افترضنا أن ذلك صحيح، فكيف تستطيع الدول ذات الحرارة المرتفعة (الخليج العربي والدول الإفريقية) أن تؤمن حاجات شعوبها من الكهرباء، أم أن شعوب هذه البلاد لا تعرف الكهرباء ومازالت تعيش على الشمعة أو على ضوء القمر؟ فنحن على سبيل المقارنة، لا نستهلك أكثر من ٢٠٪ من استهلاك السعودية، على الرغم من تقاربنا في عدد السكان، فكيف تؤمن السعودية حاجتها بوجود حرارة تصل في الصيف إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية، وليس ٣٥ درجة كما الحال عندنا؟

أما إذا كانت الأزمة حقيقية، فهل حصلت بشكل مفاجئ، أم أن هناك تردياً تراكمياً في حالة محطات التوليد والإنتاج والشبكة بشكل عام أوصل الكهرباء في سورية إلى هذه الحالة المزرية، نتيجة الإهمال والسرقة والرشاوي والفساد؟ أليس القائمون على هذا القطاع هم أنفسهم من أوصله إلى هذه الحالة البائسة؟!!

مشاريع المستثمرين السياحية والعقارية تبتلع الإنتاج الكهربائي

الوزير في تصريحه الأخير، أكد أيضاً أن الزيادة السكانية والتوسع وأعمال الصيانة هي أسباب أخرى لأزمة الكهرباء، بالإضافة للفاقد الفني والتجاري الذي يصل إلى ٢٨٪، أما حل الأزمة وهو أخطر ما قاله، لا يكون إلا بإدخال القطاع الخاص مجال الاستثمار الكهربائي، والحقيقة أن هذا ما بدأت الحكومة بالإعداد له والترويج لفضائله المنتظرة!.

وإذا أردنا مناقشة هذا (التجديف)، فأول ما يمكن قوله، هو أن الزيادة السكانية أمر له أرقامه وحساباته المعروفة والمستشرفة، وبالتالي لم يحدث فجأة وبصورة غير متوقعة، وكان لا بد من تداركه ووضعه في حسابات الوزارة، لأنه تحصيل حاصل، وأمر لا مفر منه، فهل نحن الدولة الوحيدة التي يزداد عدد سكانها؟! فلماذا لم تقم الوزارة بإنشاء محطات تغذية كهربائية وفق برنامج استراتيجي لاستيعاب هذه الزيادة المتوقعة؟

علماً أن مجمل الاستهلاك المنزلي لا يشكل في ذروته ربع الاستهلاك الإجمالي في القطر حسب الأرقام الرسمية، فتفاقم المشكلة وتوضعها حسب تحليل العديد من المتخصصين ووفقاً للمنشأ الزمني للأزمة هو في مشاريع المستثمرين السياحية والعقارية القادمة إلى سورية، والتي تبتلع الإنتاج الكهربائي واضعة ربحاً كبيراً في جيوب أباطرة المال الذين تم إعفاؤهم من كافة الضرائب، وقدمت لهم كل التسهيلات حتى الكهربائية منها، وبالطبع على حساب المواطن السوري والاستهلاك المنزلي تحديداً، لأن من يملك منشأة سياحية أو تجارية أو صناعية تدر عليه ربحاً بملايين الليرات السورية سيكون قادراً على تجاوز انقطاع كهرباء الحكومة باستعانته بمولدات خاصة بكل بساطة، وهذا ما يعجز المواطن السوري عن فعله. فلماذا توضع المشكلة دائماً على الاستهلاك المنزلي ويطالب المواطن بالتقنين والترشيد، في الوقت الذي يستبيح فيه القطاع الخاص السياحي والصناعي الطاقة الكهربائية؟

لقد أكدت الدراسة التي قدمها المهندس مصعب نجيب من مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية في وزارة الصناعة أن ما يستهلكه أي منتج صناعي في سورية من الطاقة الكهربائية يعادل تسعة أضعافه في أوروبا وأمريكا، لذلك لابد من تقديم ما يشجع الصناعيين للتحول إلى إنتاج الطاقة ذاتياً من الشمس أو الرياح حيث تأخذ المنشأة الصناعية حاجتها ويضخ الفائض عبر الشبكة، وبالتالي يجب وضع تشريعات حكومية تنظم هذه الآلية، وتشجع الصناعي للسير بهذا الاتجاه.

كرمى عين القطاع الخاص؟

أما إذا أردنا الحديث عن الفاقد الكهربائي الذي بقي على حاله إن لم نقل ازداد منذ عام حتى الآن، حيث تعترف الوزارة الآن بفاقد كهربائي ٢٨٪، بينما وضعت في خطتها لعام ٢٠٠٩ تخفيضه ليصل إلى ٢٦٪، فهنا يمكن أن نسأل وزير الكهرباء: هل الفاقد الكهربائي البالغ حسب التصريحات غير الحكومية حوالي ٤٠٪، أي ما يقارب من نصف الإنتاج، يتحمل مسؤوليته الشعب والمواطن، وذلك عبر انقطاع التيار الكهربائي عنه لعدة ساعات، أم أن القضية قضية إهمال وفساد ضمن وزارة الكهرباء ومؤسساتها، وهو الذي أدى إلى تراجع الإنتاج والوصول إلى الأزمة الكهربائية الفاضحة منذ العام ٢٠٠٦؟!! وإذا لم تكن الوزارة هي المسؤولة، فمن هو المسؤول إذاً؟!

أما إذا وصلنا إلى الحل الوحيد بالمنظور الحكومي، وهو إدخال القطاع الخاص في مجال إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، فعلى ما يبدو أنه يجد معارضة في الوزارة نفسها، حيث يعتبره كثيرون أمراً مرفوضاً وغير ناجع أو فاعل، حيث اعترف عبد الحليم القاسم معاون وزير الكهرباء أن لمشاريع القطاع الخاص في مجال الكهرباء تداعيات اجتماعية واقتصادية يجب أخذها بالاعتبار، تضاف إلى إمكانية حدوث نتائج كارثية في حال التحرير الكامل لسوق الطاقة كما حدث في الكثير من الدول المتقدمة، وذلك لأن الاستثمار عبارة عن مجموعة معامل، وهذا له علاقة مباشرة بأسعار النفط المحلي والمستورد.

بعد هذا التأكيد الرسمي ألا يجب أن نسأل: هل كان رفع أسعار المحروقات في سورية والتي تؤدي بدورها إلى رفع تكلفة المنتج الكهربائي ما هو إلا استمرار مبطن لسيناريو مفتعل له مآربه!!

إن فشل القطاع الخاص في مجال الإنتاج الكهربائي تؤكده التجربة الروسية التي كانت كارثية من الناحية الاجتماعية والإستراتيجية على روسيا والشعب الروسي، ولم تحقق سوى أرباح كبرى لبعض الرأسماليين الجدد. أما عندنا فمن حقنا التصور اليوم أن أزمة الكهرباء جرى تفعيلها ومراكمتها عبر سنين وقرارات وإجراءات خاطئة وغير مسؤولة لإيجاد مشروعية لمصدر القرار لإدخال القطاع الخاص مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء..

من ناحية ثانية فقد اعتبر وزير الكهرباء أن الربط الذي قمنا به مع الدول العربية وتركيا غير مجد عند الضرورة، وهذا يطرح عدداً من التساؤلات أهمها: لماذا نستمر باتفاقيات الربط الكهربائي إذا لم يفدنا هذا الربط في أيام الذروة والحاجة الملحة؟!؟ فما هي حاجتنا إليه في الأيام الاعتيادية عندما تكون شبكتنا قادرة على استيعاب وتحمل الاستهلاك المحلي، فالإنتاج المقدم في الأيام الاعتيادية لا يمكن الاستفادة منه لأن الطاقة الكهربائية المنتجة تستهلك فوراً ولا نستطيع تخزينها، بل الأهم من ذلك، وهو أخطر ما في الأمر، أن نفي نحن بالتزاماتنا تجاه هذه الدول في أيام الذروة ونحرم مواطنينا منها!!

مصادر أخرى للطاقة

ثمة أمر غريب يجري لدينا، وهو أن القيمين على القطاع الكهربائي لم يحاولوا أن يسلكوا طرقاً أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية على الرغم من امتلاك بلادنا لإمكانات كبيرة في مجالات طاقوية متعددة، بدءاً من المصادر المائية المتوفرة في مختلف أنحاء البلاد، مروراً بتوليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة (الريحية والشمسية)، والطاقة الكهروذرية، والمحطات الحرارية والمجموعات البخارية والغازية، وصولاً إلى العمل على إنشاء محطات توليد خاصة بالمناطق الصناعية والمعامل الكبيرة المعفاة من تقنين الكهرباء، وتؤمن لها الطاقة اللازمة بشكل متواصل على حساب الناس العاديين، علماً أن المناطق الصناعية والمعامل الكبيرة تستهلك ما يزيد عن ٦٠٪ من الاستهلاك الصناعي للكهرباء.

القطاع الكهربائي جزء من الأمن الوطني

إن الجانب الأكثر غموضاً في قضية الأزمة الكهربائية هو التهرب المستمر للقائمين على تنفيذ السياسات الحكومية من التوقيع على عقود جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية، والذي أدى إلى تفاقم أزمة الكهرباء واستفحالها، حيث مضى أكثر من عامين على توقيع آخر عقد لتوليد الكهرباء!!

بل إن وزارة الكهرباء كانت تؤخر التوقيع النهائي على عقود توسيع محطات الطاقة الحرارية في سورية، وخير مثال على ذلك إخفاق الاتفاق مع الجانب الروسي على توسيع محطة تشرين لعدم الاتفاق على المواصفات الفنية وحجم التوريدات، وأسعار بناء هذه المحطات، كما أن الحكومة احتاجت مثلاً إلى خمس سنوات من التفاوض لتلزيم ٤٠٠ ميغا في محطة تشرين مع شركة «بهارات» الهندية، فهل تحتاج هذه الكمية لكل هذا الوقت من التفاوض؟ وهذا بدوره يعطي مشروعية للسؤال: وما هي الأسباب الكامنة وراءه؟!

يؤكد العديد من المطلعين أن آليات التعاقد والإعداد للاتفاقيات المتبعة في وزارة الكهرباء، هي التي تؤدي إلى إفشال أية محاولة للتعاقد مع أي جهة كانت، لأنها تضع معادلة لا يكون حلها إلا بانقطاع التيار الكهربائي والظلمة عبر طلبهم في العقود المزمع إبرامها الجودة والنوعية الأفضل والأعلى مقابل أرخص الأسعار، لتضاف إليها عمولة عالية للقائمين على تمرير هذه العقود، وهكذا تكون النتيجة النهائية انقطاعاً مستمراً للتيار الكهربائي وتقنيناً يستمر لساعات طويلة في كل يوم، أي أن المعادلة على النحو التالي:

أفضل نوعية + أقل الأسعار + أعلى عمولة = انقطاع مستمر للتيار الكهربائي حيث إن مخططي السياسات الحكومية يطلبون بشكل دائم من المتعهدين والراغبين في التعاقد لتوسيع محطات الطاقة الكهربائية في سورية تخفيض الأسعار التي يطلبونها، وتشترط عليهم في الوقت ذاته تقديم أفضل نوعية من المواد والأعمال، وهذا بالطبع يخفي وراءه سعياً وراء عمولات كبيرة، يحاول البعض عبر هذه الشروط والعقود الاستفادة منها، وهذا يتناقض مع المنطق الطبيعي للأمور، لأنه وبكل بساطة كلما ارتفعت جودة الخدمة المقدمة ستميل أسعارها بالضرورة إلى الارتفاع، كما أن الموضوعية في طرح القضية تعني أن الإدارة الكهربائية التي تركض وراء الكفاءة في الأداء، لا تبحث عن السعر الأقل، بل تسعى وتبحث عن نوعية المواد أو السلع أو الأعمال، فما هو النفع الحاصل من المعمل أو المنشأة إذا كان سعرها منخفضاً وجودتها معدومة!! وهل ستكون عندها على أرض الواقع مجدية أو فعالة؟! وهل ستستطيع الاستمرار طويلاً في الإنتاج بهذه المعايير والمواصفات المطلوبة، أم أن عمرها الزمني سيكون مقتصراً على شهور فقط!!

ونذكر هنا، أن عقود شبكات التقوية الكهربائية التي حصلت عليها إحدى الشركات الإيرانية (ذات السعر الأرخص) مقابل الشركة الألمانية لم تصمد طويلاً، حيث أن أعطالها بدأت فور انتهاء الشركة الإيرانية من تركيب هذه المحطات ولتبدأ أعمال الصيانة، وهذا يوضح بشكل جلي أن السياسات الحكومية المطبقة في مجال الكهرباء سعت بكل جهودها لتأخير تحسين شبكات الطاقة الوطنية التي ما تزال تعمل وفق تقنيات قديمة جداً، لأنها تفتقر تماماً إلى التخطيط المستقبلي، وذلك بهدف إيصال القطاع الكهربائي في سورية إلى عنق الزجاجة كما حصل الآن، بل إن هذا الواقع ينذر بمستقبل أسوأ.. وهذا يوضح أن الأزمة الكهربائية حكومية بامتياز.

فالقائمون على تنفيذ السياسات الحكومية استطاعوا إيصال القطاع الكهربائي إلى ذروة الأزمة، عبر الحصار والخنق المستمر للقطاع الكهربائي.. ليأتوا ويؤكدوا بعد ذلك أن حل أزمات هذا القطاع لا تتم إلا بخصخصته وعرضه على المستثمرين للاستثمار فيه. والسؤال الذي يطرح نفسه أمام هذه اللوحة الشاحبة: هل باتت مواردنا عاجزة عن التمويل لدرجة البحث عن تمويل القطاع الخاص لهذا القطاع الحيوي؟! وأين هي الأموال التي ترصد في ميزانية كل عام للاستثمار في القطاع الكهربائي؟!

إن أمان القطاع الكهربائي هو جزء من الأمن الوطني، ووضعه بين يدي القطاع الخاص وسيطرته في أحسن الأحوال على جزء من عملية الإنتاج والتوزيع الكهربائي يمثل تهديداً لهذا الأمن، وذلك لأن المستثمرين لا يعنيهم إيصال الكهرباء إلى الناس بالأسعار التي تناسبهم، بل إن همهم الوحيد هو الربح ولا يأبهون بالناس والوطن والأمن الوطني.



اليمن على دريئة الاستهداف!

◄ وسيم الدهان

حزام التوتر العالمي يتأجج ناراً في معظم نقاطه، ويهدد بانفجار ربما يكون حتمياً بانتظار توفر الظرف الإقليمي المناسب، ولعل هذا هو جزء صغير من تفسير ما يجري في اليمن: «حرب صعدة» التي مالبث الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أن أعلن انتهاءها في تموز من ٢٠٠٨ إلاّ وتجددت اشتباكات هنا وهناك أسفرت عن ضحايا في صفوف الجانبين: الحكومة اليمنية ومجموعة «الحوثيين» (نسبةً لزعيمهم عبد الملك الحوثي).

مضى على بدء المعارك المتتالية في محافظة صعدة اليمنية أربع سنوات، وخلّفت حتى الآن آلاف القتلى والجرحى دون أن يطفو على السطح أي دليل على سبب اندلاعها الحقيقي، اللهم سوى ثلاثية إهمال المركز الحكومي في صنعاء لتردي الأوضاع الاقتصادية المعيشية لليمنيين في الأطراف القائمة على التسلح والتمترس العشائري والقبلي، وارتباط هذا المركز بما تسميه واشنطن «الحرب على الإرهاب» واستعداده ضمن منطقها لاستعداء أي يمني يقول «لا» لأمريكا أو المصالح الغربية في بلاده، وإلا اتهم بأنه من «القاعدة» أو منفذي تدمير المدمرة الأمريكية «كول» أو المسؤولين عن استهداف السفارات الأجنبية واختطاف الأجانب مقابل الفدية، وثالثة الأثافي إدخال اليمن في دائرة التحضير لبؤرة نفوذ أمريكية جديدة بذريعة مكافحة القرصنة في منطقة باب المندب، ويزيد ذلك ارتضاء أقسام من اليمنيين أن يكونوا ضحايا «لموضة» التفتيت الطائفي والقبلي الدارجة في المنطقة العربية والإسلامية تحت ستار التمرد على المركز وتلبية «الطموحات» العشائرية أو الدينية.

وكان رهان صالح الأخير لإنهاء الحرب معلقاً بالكامل على الوساطة القطرية في حزيران ٢٠٠٨، ولكن هذه الوساطة ما لبثت أن ارتبكت هي الأخرى بعد شهور قليلة، وها هي الأحداث اليوم تتجدد في صعدة.

وفي جلبة الأحداث الدائرة شمال غرب اليمن تظهر بوادر أزمة لن تنتهي قريباً، وإذا كانت الأمور تقاس بنتائجها فإن الأفق صريح في ما ينذر به: رقعة الحرب ستكون أوسع خلال الشهور القادمة وقد تمتد لتشمل بلداناً أخرى، إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن الحكومة اليمنية تربط بين «الحوثيين» وبين إيران مركزةً في مباحثاتها مع الولايات المتحدة على مبدأ: لنا عدو مشترك. وكل ذلك في المحصلة إنما يخدم أولاً وأخيراً المصالح الأمريكية في المنطقة عموماً، وفي اليمن الكبير المرابط على مدخل البحر الأحمر خصوصاً، ويضعه على دائرة الاستهداف الأمريكية الصهيونية، وفي هذا ما يضمن لأمريكا تأجيج نار الحروب حول العالم حين تجد نفسها محكومةً بساعة الصفر المؤذنة بانتهاء عهد إمبراطوريتها.

■■

العجز الاقتصادي يهلك الطبقة الوسطى للأفروأمريكان

بربارة اهرنرايتش، ديدريك محمد
ترجمة وإعداد: م. إسماعيل



هل أفلتت «نخبة مجتمع السود» من القبضة على نحو خطير وجدي؟ أم هي «نهاية أمريكا البيضاء» التي حذرتنا من بلوغها مجلة «أتلانتيك» على صدر غلاف عددها الأول لهذا العام؟ أم أن جراح الطبقتين، العاملة والوسطى، (الطبقة العاملة في قضية كراولي) قد أطلقت نفير قضايا التمييز العنصري في الولايات المتحدة؟

في خضم النقاشات والتعليقات عن الأعراق والطبقات غالباً ما يتم تحاشي الحديث عن إفقار الأفارقة الأمريكان كمجتمع (بالأحرى علينا القول إعادة إفقاره). فالحقيقة أن أكثر آثار الانحسار الاقتصادي الحالي وضوحاً وبروزاً سيكشف عن تهتك الطبقة الوسطى لدى السود وانحلالها. إذ أن ٣٣ ٪ من الطبقة الوسطى السوداء كانت تواجه خطر الانزلاق من الطبقة في بداية الركود، وفقاً لدراسة مبكرة قام بها «معهد الموارد والسياسة الاجتماعية». من دون أدنى شك سيحافظ أوباما وغيتس على مواقعهم، وكذلك أوبرا وينفري وبيل كوسبي، لكن ملايين الزنوج من عمال المصانع إلى أمناء صناديق المصارف والمدراء من ذوي الياقات البيض، سينحدرون إلى مصاف الإملاق والعوز.

بالنسبة للأفارقة الأمريكان، و«اللاتينوز» إلى حد كبير، انتهت مرحلة الركود. فقد مرت بهم مسبقاً في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، حيث انخفض توظيف السود بنسبة ٢.٤ ٪، وانحدرت أجورهم بنسبة ٢.٩ ٪. وخلال هذه السنوات السبع السابقة للأزمة عاش ثلث الأطفال السود في حالة فقر، ونسبة البطالة بين الزنوج، بمن فيهم الأكاديميون، كانت غالباً ضعف نسبتها بين البيض. تلك كانت فترة انحسار وركود أصاب مجتمع الزنوج، أما ما يمرون به حالياً فيفترض تسميته كساداً.

وصل معدل البطالة حالياً بين السود إلى ١٤.٧ ٪، مقابل ٨.٧ ٪ بين البيض. مع العلم أنه يتسارع في الارتفاع بأربعة أضعاف تسارع ارتفاعه بين البيض. ويقول لورانس ميشيل، رئيس معهد السياسة الاقتصادية، إن أربعين بالمائة من الأفارقة الأمريكان سيعانون من البطالة أو من عدم إيجاد عمل ابتداءً من عام ٢٠١٠، مما يزيد عدد الأطفال الفقراء من الثلث إلى أكثر من نصف أطفال السود. لا أحد يستطيع أن يفسر بشكل كامل ظاهرة تفشي البطالة بين الأفارقة الأمريكان، رغم أنه قد يكون بين أسباب الظاهرة توجه السود للعمل في القطاعات الإنتاجية الصناعية، والبيع بالمفرق، إضافة إلى توجههم نحو شغل مراكز «ذوي الياقات البيض» الإدارية، حيث تقل فرص توظيف السود أو حصولهم على أجر مكافئ، عموماً. لكن العامل الوحيد المؤكد والثابت: أن عنصرية «تفاوت الثروة» تبقي السود بشكل خاص تحت تهديد الفقر كلما مرت موجة من موجات تسريح العمال.

في عام ١٩٩٨، كان متوسط صافي دخل الأسرة البيضاء أعلى من دخل الأسرة الأفروأمريكية بمقدار مائة ألف وسبعمائة دولار. وبحلول عام ٢٠٠٧ ارتفع الفارق إلى ١٤٢.٦٠٠ دولار. يقوم مركز «إحصاء الموارد المالية لدى المستهلك» المدعوم من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بجمع هذه المعلومات دورياً كل ثلاث سنوات، وفي كل دورة كانت تتسع باطراد فجوة تفاوت الثروة عرقياً. بصيغة أخرى: في عام ٢٠٠٤، مقابل كل دولار أمريكي تملكه الأسرة البيضاء، تملك الأسرة الأفروأمريكية ١٢ سنتاً فقط، تقلصت إلى عشرة سنتات في عام ٢٠٠٧. لذلك عندما يفقد معيل الأسرة الأسود عمله لا يجد مدخرات يتكئ عليها، ولا أهل أغنياء يعينونه على النهوض، ولا رواتب تقاعدية يضارب بها.

كل هذا يعتلي ذروة البؤس الناتج عن القروض العقارية المطعّمة بعنصرية شديدة. فبعد عقود من رفض تقديم القروض لهم بسبب اللون، أصبح مجتمع الأفروأمريكيين سوقاً مغرية للمقرضين المنتفخين كالبالونات مثل «كاونتري وايد»، ووصلنا بالنتيجة إلى أن الأسود، ذا الدخل الأعلى بمرتين من الحد الأدنى للدخل المطلوب من الأبيض، يمكنه أن يحصل على قرض عقاري بفوائد عالية. وطبقاً لمعطيات مركز «لأجل إقراض مسؤول» سيبلغ إجمالي خسارة اللاتينوز، من القيمة الأصلية للبيوت، ما بين ٧٥ مليار إلى ٩٨ مليار دولار، بينما سيخسر السود إجمالياً ما بين ٧١ مليار و٩٢ مليار دولار. الأمر الذي يعتبر كارثة أسرية شاملة، تمثّل «أكبر خسارة للثروة بالنسبة للملونين، في التاريخ الحديث للولايات المتحدة» حسب توصيف «الاتحاد من أجل اقتصاد عادل».

وفي معمعة الكساد الذي أصاب الأفروأمريكان، مازال بعض المعلقين، البيض منهم والسود، مهووسين بتداول المزاعم عن العجز الثقافي لمجتمع السود. في كانون الأول الماضي مثلاً، قال محرر صحيفة «واشنطن بوست»، كاي هايموفيتز، أن سبب الكارثة الاقتصادية التي يعاني منها السود عائد إلى حقيقة أن ٧٠ ٪ من الأطفال مولودون لأمهات عازبات، غافلاً عن أن عدد العائلات الزوجية، التي يعيش فيها الأب والأم، قد انخفض بين البيض بمعدلات تزيد عما هي عليه بين السود. ذلك أن عدد الأبناء السود الذين يعيشون مع أحد الوالدين ارتفع بنسبة ١٥٥ ٪، في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٦، بينما ارتفع لدى البيض بنسبة ٢٢٩ ٪، في الفترة نفسها.

ويعلق جوان ويليامز، مذيع قناة «إن بي آر» قائلاً «إن الناس الذين استفادوا من الاندماج والتوحيد، وفرص التعليم والتوظيف، يواجهون أولئك الذين يبدو أنهم عبر أجيال سقطوا في دوامة الفقر»، الذي يسمه بانتشار المخدرات والجريمة. لكن الواقع يشي بما نسيه المذيع، فالركود المستمر يؤثر بشكل غير متكافئ على طبقة الأفارقة الأمريكيين الوسطى، الركود الذي جلبه لنا جشع «وول ستريت» لا قيم «الغيتو».

على أية حال لا أحد يحتاج مثل هذه التعليقات «الأخلاقية» والتحليلات المبتذلة عن الطبقات والأعراق، كتلك التي انتشرت في سبعينات القرن الماضي! بينما الركود يغيّر كل المعالم، ويعيد رسم التوزع الطبقي في الولايات المتحدة بأشكال سوف تزيد من حالة تنابذ الأقطاب أكثر من أي وقت مضى، وبالرغم من حقيقة أن الركود يؤثر بقوة في الطبقتين، العاملة والوسطى، البيضاء، إلا أن الركود الذي يعاني من آثاره الأفارقة الأمريكان يهدد بأثر من نوع مختلف كلياً، ألا وهو القضاء التام على طبقة مجتمعهم الوسطى.

■■

باربارة اهرنرايتش: رئيسة «اتحاد المحترفين» وكاتبة، أحدث كتبها «هذه الأرض أرضهم: تقارير من أمة منقسمة»، ديدريك محمد: باحث مؤسس في «معهد الدراسات السياسية»

باكستان: منطقة إستراتيجية لحروب الغرب في آسيا الوسطى

جول دوفور / ترجمة قاسيون

«يقال إنّ مقتل بيت الله محسود، زعيم حركة طالبان الباكستانية، نجاحٌ كبيرٌ لواشنطن وإسلام أباد» من المفترض أن يكون هذا الخبر العاجل، الذي يعلن مرةً أخرى عن موت إنسان بسبب الحرب، مفرحاً بالنسبة لاستراتيجيي البلدان الغربية التي تحتل بلداً ذا سيادة من آسيا الوسطى منذ العام ٢٠٠١ احتلالاً غير شرعي يسمح هذا الخبر لمناصري خوض هذه الحرب بأن يظهروا منذ لحظات فرحهم ويبرهنوا على فعالية تدخلاتهم المهلكة على أرض المعركة لكن لابدّ من أن نضيف تفسيراً آخر لهذا الحدث

يأتي اختفاء زعيم الطالبان لينضمّ إلى العناصر التي تبرر التوسع نحو باكستان المجاورة لحرب الاحتلال التي تجتاح أفغانستان. وهو يساهم في جعل أعمال الحرب التي ترتكبها واشنطن والجيش الباكستاني على الأراضي الباكستانية شرعيّةً مرّة أخرى في نظر الرأي العام العالمي، حتى إذا كان إقناع هذا الأخير بصحة أساس الحرب على الطالبان قد أصبح بالنسبة لواشنطن مهمةً يسيرة بعد كل هذه السنوات من فبركة أولئك الأعداء الذين أصبح الطالبان يمثلونهم الآن في نظر سكان العالم.

في هذا السياق، من المهم أن نعي بأن الدافع الحقيقي لهذه الحروب ليس اجتثاث طالبان، بل إقامة البنى التحتية والمؤسسات اللازمة لاحتلال دائم لهذه المنطقة على يد واشنطن والقوى الغربية الأخرى. لن تنتهي هذه الحروب إلا حين يصبح نظام كابول قادراً على ضمان سيطرة عسكرية كاملة على الأراضي الأفغانية، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بالمساعدة الحثيثة للجيش الباكستاني من أجل التحكم بالمناطق القبلية الحدودية مع أفغانستان مثل وزيرستان، المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية بما في ذلك إقليم سوات (الشكل رقم ١).



الشكل رقم ١. المقاطعات الباكستانية الحدودية مع أفغانستان
المصدر: http://argoul.blog.lemonde.fr/category/fugues-au-pakistan/

يتمّ تقديم النشاطات الحربية الباكستانية كجزء من «الحرب على الإرهاب» التي أعلنتها إدارة جورج بوش السابقة، والمتصلة بحرب أفغانستان. سقط وادي سوات تحت سيطرة الطالبان في كانون الأول ٢٠٠٨، وأصبح منذ ذلك الحين هدفاً لعمليات عسكرية تهدف إلى طردهم أو إلى جعلهم «يختفون» بكل بساطة.

هذه الحرب التي يقودها الجيش الباكستاني بمساعدة القوات المسلحة الأمريكية لم تعلن رسمياً. وهي تتم في إطار الحرب «الوقائية» على الإرهاب وتسمح للقوى الغربية بزيادة سيطرتها على كل مناطق باكستان، وهو أمرٌ لم تنجح في تحقيقه أثناء رئاسة برويز مشرف بين حزيران ٢٠٠١ وآب ٢٠٠٨

حصيلة هذه الحرب في العام ٢٠٠٩

تحدّثت عدة تقارير صدرت مؤخراً عن الهجمات المتكررة في هذه المنطقة على الطالبان والمتمردين القادمين من أفغانستان، ما أدى إلى عمليات نزوح بالجملة للسكان إلى داخل البلاد. وقد أدّى استخدام الولايات المتحدة لطائرات الاستطلاع بهدف تصفية المقرات التي يشتبه في أنها تؤوي الإرهابيين المزعومين إلى سقوط عدد كبير من الضحايا. وفق معطيات حديثة، أدت هذه الهجمات وغيرها من عمليات الاقتحام إلى سقوط أكثر من ١٥٠٠ قتيل بين الطالبان. في مجمل المناطق المتأثرة بالحرب، لوحظ نزوح مليوني شخص: «حتى الآن، كانت الكلفة بالغة الارتفاع؛ آلاف القتلى، أكثر من مليوني نازح بسبب المعارك في وادي سوات وأماكن أخرى».

وفق موقع هيئة عدّ الجثث في باكستان بتاريخ شهر آب ٢٠٠٩، سقط نحو ١٠ آلاف ضحية إمّا بسبب قنابل أو هجمات قامت بها طائرات استطلاع؛ بين هذه الضحايا أكثر من ٣٣٠٠ قتيل. ويهتم الموقع بذكر أنّه «حتى إذا كان الأمر يتعلق باعتداء بالقنابل أو بهجمة تقوم بها طائرة استطلاع، فالنتيجةً هي ذاتها، قتل باكستاني». هكذا يقدّم الموقع القصة الكاملة والتسلسل الزمني للاعتداءات بالقنابل والهجمات بطائرات الاستطلاع. وهو يستقي المعطيات من تقارير وسائل الإعلام والمستشفيات ومواقع الإنترنت. كل هذه المعطيات متوافرة للجمهور وليست هنالك أية معلومات بقيت سرية. ما يسمح بتقديم فكرة عن كثافة الاعتداءات بالقنابل والهجمات التي تقومُ بها طائرات الاستطلاع.

وفق بيل فان أوكن، من المهم أن نتذكّر بأنّه في أيار الماضي، «كانت حكومة أوباما تعتبر على نحو متزايد تدخلها المتزايد في باكستان حرباً نوعية على التمرد، ينبغي أن يطالب من أجلها بنفس نمط السلطات العسكرية الاستثنائية التي حصلت عليها حكومة بوش في أفغانستان والعراق». يمكن لهذه السلطات أن تسمح، بين ما تسمح به، للبنتاغون بتزويد باكستان بمساعدة عسكرية بمقدار ٤٠٠ مليون دولار.

■■

د. جول دوفور رئيس الجمعية الكندية للأمم المتحدة / قسم ساغيناي لاك سان جان، أستاذ ذو كرسي في جامعة كيبيك في شيكوتيمي، عضو في الحلقة العالمية لسفراء السلام

أوربا: تجار البشر يبيعون المزيد من الرجال أيضاً



◄ **بافول ستراكارسكي**

براتسلافا- حذرت منظمات حقوقية وعالمية من ارتفاع عدد الرجال الذين يقعون ضحية عصابات الاتجار بالبشر، خاصة في بعض دول أوربا الشرقية، لإجبارهم على العمل في أحوال تقارب العبودية، فيما تقهر النساء على ممارسة الدعارة أساساً.

فقد أفادت منظمات دولية عدة بأن مئات الآلاف من الرجال يقعون فريسة لعصابات الاتجار بالبشر، خاصة في دول شرق أوربا ولاسيما الأكثر فقراً مثل بيلاروسيا وأوكرانيا.

وصرح جان فيليب شوزي، مدير الإعلام بمكتب منظمة الهجرة الدولية في بروكسل، أن الأمر يتعلق «بمشكلة متنامية، ولم يبذل الجهد الواجب للتوعية بقضية الاتجار بالرجال. لابد من توعية الأهالي كوسيلة لمساعدة الضحايا».

وشرح أن «الانطباع السائد لدى الرأي العام هو أن كل ضحايا الاتجار بالبشر هم من النساء اللائي تجبرن على الدعارة والعبودية الجنسية. لكن الأمر ليس كذلك فقط، فلا يفكر الكثيرون في أن الاتجار بالبشر تجارة ضخمة، وتشمل أعداداً مرتفعة من الرجال أيضاً».

ويذكر أن الاتجار بالبشر يمثل تجارة عالمية ضخمة تتعامل بمليارات الدولارات، فيما يقدر عدد البشر الذين يقعون ضحية هذه التجارة ببضعة ملايين كل عام، فيما تفيد منظمة الهجرة الدولية بأن الرجال أصبحوا يمثلون نسبة عالية منهم.

في تقرير لهذه المنظمة الدولية في أوائل السنة الجارية بشأن بيلاروسيا وأوكرانيا، أفادت بأن عدد الرجال ضحايا هذه التجارة في هذين البلدين مثلوا نسبة ٢٨.٣ في المائة و١٧.٦ في المائة على التوالي، من الأفراد الذين ساعدتهم منظمة الهجرة وشركاؤها، كضحايا لتجارة البشر بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

وكما يحدث في حالة ضحايا الاتجار بالبشر من النساء، تعمد العصابات إلى خداع الرجال بالقول إنها ستحملهم إلي الخارج للعمل. ولدى وصولهم، تمارس العصابات كل أشكال الانتهاكات الحقوقية والإنسانية بحقهم، وتهددهم ولا تصرف أجورهم، وتقيد حركتهم، وتمنعهم من العودة.

كما تجبر البعض منهم على ممارسة العبودية الجنسية أيضاً، وذلك وفقا لمنظمات عدة منها الصليب الأحمر الدولي، فيما تجبر أغلبهم على ممارسة أعمال شاقة في أحوال غير إنسانية ولمدة تصل إلى ١٤ ساعة يومياً، في قطاع البناء أساساً ومقابل أجور هزيلة.

وقد دفعت الأزمة الاقتصادية الدول الفقيرة نحو المزيد من الفقر وتردي الأحوال الاجتماعية، ما يعرض الأهالي للوقوع فريسة لعصابات الاتجار بالبشر.

ويشرح جو لوري ممثل الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أوكرانيا «أن عدد الرجال ضحايا تجارة البشر يسجل أرقاما متزايدة» وأنه «عندما يقع الرجال في حالة من اليأس والحاجة إلى العمل، عادة ما يقبلون بالمجازفات والأخطار، ولا يتحققون من شروط الوظيفة المعروضة عليهم، ولا جهة العمل ولا مكانها».

■ **نشرة «آي بي إس»**

أطنان من مهازل الإمبريالية..
الصاروخ «كلينتون هيلفاير» تصب الزيت على نار الصومال



كريس فلويد
ترجمة: د. عبدالوهاب حميد رشيد

يظهر بأنه ليس هناك طريق ملتهب أشعله بوش دون أن يتبعه اوباما وبشغف: زيادة القوات ورقعة الحملات العسكرية، اغتيالات، اعتقالات إلى أجل غير مسمّى، الدفاع عن التعذيب، حروب لا معنى لها، وتصاعد تفشي النزعة العسكرية في بحر شهور قليلة فقط، شاهدنا كل ذلك..

ويمكننا أن نضيف إلى هذا السجل المستمر من ارتكاب الجرائم، تزايد التورط المرعب في الصومال، إذ وقعت الجولة الأخيرة من الجحيم الناري بغزو اثيوبيا للصومال أواخر العام ٢٠٠٦ وبدعم سافر من القوات الأمريكية في ظل إدارة بوش، وتدخلها المباشر في العملية الإجرامية بإلقاء القنابل على اللاجئين الفارين، واختطاف واعتقال وتسليم لاجئين آخرين وحشرهم في سجون اثيوبيا سيئة السمعة، بل وحتى إرسال فرق الموت بعد القصف بالقنابل والصواريخ..

ونتيجة لذلك التدخل- الحملة الأمريكية الأثيوبية لـ«تغيير النظام وتدمير الدولة الصومالية الوليدة» فقد سقط آلاف الضحايا من الناس الأبرياء، وتم تمزيق ظروف حياة مئات آلاف أخرى، وخلق ما يدعوه الخبراء أسوأ أزمة إنسانية في عالم اليوم. وقد أدّى ذلك أيضاً إلى تمكين المجموعات الطائفية وعصابات الجريمة، ممن تقدموا لسد فراغ غياب الدولة، إلى زيادة ممارسة العنف.

ولكن ماذا نرى من إدارة «الأمل والتغيير..؟» نحن نرى.. انتظر رجاء.. تصاعد جديد للتورط الأمريكي في الحرب من خلال صقور اوباما.. بالعلاقة مع رأس دبلوماسيته- هيلاري كلينتون- وهي تقود المهمّة.. وكما هو وارد في تقارير Jason Ditz at Antiwar.com، تعهدت كلينتون مؤخراً بمضاعفة الأسلحة الأمريكية إلى «الحكومة الانتقالية» الصومالية.. حزمة ضعيفة من القصب مربوطة مع بعض في سياق المصالح الغربية متجسدة في مختلف أمراء الحرب وفصائل أخرى وفق عطايا المخابرات الأمريكية CIA، وعلى رأسهم حالياً- ويا للسخرية- الزعيم السابق للدولة الناشئة بعد أن أطاحت به واشنطن وبالدولة التي ترأسها!.. (يصعب تحريك اللاعبين قبل تزويدهم ببطاقة عدد النقاط).

كلينتون «النشطة» أكثر من أي وقت مضى، رافقت شحنة تشمل ثمانين طناً من معدات الموت المتطورة، مع جرعة ثقيلة من النبرة المتوحشة التي صرنا نعرفها في هذا القرن الأمريكي الجديد.

وحسب تقرير الاسوشيتد بريس، أعلنت بأن الشباب الراديكالي يقودون حالياً «التمرد» ضد الحكومة الانتقالية، وفي ذهنهم شيء واحد فقط: إحضار القاعدة وزعزعة استقرار العالم بأسره!

نعم أعزائي أصحاب القلوب الدافئة، مرّة أخرى فالحياة على كوكب الأرض، دون الحاجة إلى ذكر طريقة الحياة الأمريكية «المقدسة»، تتعرض لتهديد وشيك خطير من عصابة مجنونة.. تهديد يتطلب بشكل ملح الإسراع في تشغيل مكنة صناعة الأسلحة وتخصيب اليورانيوم الأمريكية.. آسف، أقصد التدخل السريع للولايات المتحدة بقدراتها التقنية، لأنه- كما هو معتاد في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية- لم يحصل أي صراع في أي بلد في العالم، إلا ونشر تهديده العميق تجاه الأطفال الرضع الأمريكيين المحبوبين القابعين في مهادهم!

الرئيس الصومالي المؤقت الشيخ شريف الشيخ أحمد- الإسلامي قبل بضع سنوات فقط، حيث أُعتبر من واشنطن شيطاناً مسعوراً متحالفاً مع القاعدة- اتفق مع كلينتون بقوله: إن الشباب يهدفون إلى «جعل الصومال أرضية لزعزعة الاستقرار في العالم»، وهؤلاء هم الشباب أنفسهم من الذين انفق أحمد معهم معظم رئاسته محاولاً التفاوض والاتفاق معهم على تقاسم السلطة.. (بطاقة عدد النقاط مرة أخرى!)

وكالعادة فإن قصة الاسوشيتد بريس تخفي بعض أكثر جوانبها أهمية من الوقائع البارزة بطريقة عادية دون تمحيص الخطاب الرسمي. لكنها تؤكد أينما كان ضرورياً، بأن القصة في النهاية متمثلة بالمساعدة الأمريكية الجديدة لا تقتصر على الأسلحة التي باستطاعتها قتل المزيد من الصوماليين، بل تتضمن كذلك- أنتظر مرة أخرى.. مستشارين عسكريين أمريكيين للمساعدة في «تدريب» قوات الحكومة المؤقتة الآيلة للإنهيار..

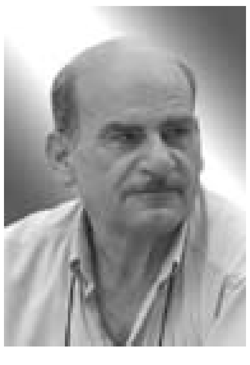
كذلك هزّت كلينتون السيف ضد الجارة ارتيريا متهمة إياها بدعم الشباب و«التدخل» في الشؤون الداخلية للصومال. هذا في الوقت نفسه الذي كانت تعلن فيه عن إرسال ثمانين طناً من الأسلحة الأمريكية إلى الحكومة الصومالية المؤقتة!! هذا الاتجاه هو بالطبع صدى لاستمرار تحذيرات بوش- اوباما ضد تدخل «الأجانب» في العراق.. الوقاحة في هذا المظهر المخادع تكمن في إنكار التدخل الأجنبي، بينما تُمارس هذه الإدارة التدخل بصورة مكشوفة، وتقف علناً على جبال من الجثث الناجمة عن «التدخل» الأمريكي اللانهائي في شؤون الدول الأخرى. إنها تمثل حقاً قمة القبح الإمبريالي. أضافت كلينتون بأن ارتيريا إن لم تبدأ باقتفاء الخط الإمبريالي، عندئذ «نحن نعتزم اتخاذ إجراءات».. (تستحقين مستقبلاً ميدالية النجمة الذهبية من أمهات الضحايا وأرامل الحرب...)..

ماذا سيكون تأثير هذا «التدخل الإنساني» متجسداً في الأسلحة والمستشارين؟ الحصيلة نفسها كما كانت دائماً في السابق: المزيد من القتل.. المزيد من الخراب.. المزيد من المعاناة.. المزيد من التطرف.. المزيد من الكراهية.. المزيد من الأسى والأسف.. وأيضاً المزيد من المال/ النفوذ والقوة لمنتفعي الحروب.. تلك هي النقطة الحاسمة.. أليس كذلك!؟

■ «**شبكة أوروك**»

مؤتمر فتح:
تخلٍ عن شرعية «الثورة» مقابل «السلطة»!

◄ حمزة منذر



..مع تأكيدنا على أن المقدمات الخاطئة تفضي إلى نتائج خاطئة، لابد من التذكير مجدداً بأن اتفاقات أوسلو سيئة الذكر، وعودة السلطة الرئيسية في منظمة التحرير إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٩٤ بموافقة الاحتلال، وما تلا ذلك من تراجع القيادة الفلسطينية تدريجياً عن الثوابت الوطنية الفلسطينية «باسم الواقعية السياسية»، قد وضع حركة «فتح» كبرى الفصائل الفلسطينية، وصاحبة أول رصاصة في الكفاح المسلح الفلسطيني أمام معادلة استراتيجية جديدة: إما التمسك بشرعية الثورة أو القبول بـ«شرعية السلطة»!.

ومن هنا لم تكن نتائج مؤتمر حركة فتح السادس (والذي يفصله عشرون عاماً عن المؤتمر الخامس) مفاجئةً بالمعنى السياسي العام قياساً على سلوك السلطة منذ عام ١٩٩٤ وحتى اليوم. وكان واضحاً أن خطاب محمود عباس في افتتاح المؤتمر هو «خطاب سلطة» من الألف إلى الياء من حيث التوجه الواضح نحو فك الاشتباك بين شريحة المقاومة ضد الاحتلال واستمرارها، وبين الشرعية الحزبية السلطوية في رام الله. أي أن الخطاب لم يتناول حركة فتح ذات المسؤولية الوطنية الكبرى ودورها تجاه الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. ولم يغير من هذه الحقيقة حديث عباس مراراً عن ترتيب «البيت الفتحاوي» لأن المطلوب وطنياً الآن- ودون إبطاء- هو ترتيب البيت الفلسطيني عبر تعزيز الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الداخلي الخطير الذي وصل إلى حد الاقتتال والاعتقالات المتبادلة في الوقت الذي تقوم فيه سلطات الاحتلال الصهيوني ليس فقط بتشجيع ظاهرة الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني، بل باستمرار الحرب المفتوحة ضد المقاومة واعتقال الآلاف ومن كل الانتماءات، واستمرارها في تهويد الأرض بحيث لا يبقى مكان لإقامة الدولة الفلسطينية ولا مجال للحديث عن حق العودة.

ورغم استمرار جلسات المؤتمر لمدة أسبوع لم يقر مؤتمر فتح أية برامج سياسية أو اجتماعية، بل كان البرنامج الرئيسي هو الانتخابات (انتخاب الرئيس واللجنة المركزية والمجلس الثوري) بما يتلاءم مع تحويل حركة فتح إلى «حزب السلطة» عبر المؤشرات التالية:

- إعادة الاعتبار إلى ثلاث شخصيات قيادية أمنية مركزية كانوا في السابق رؤساء ثلاثة أجهزة أمنية لعبت أدواراً بالغة الخطورة في السلطة وهم: محمد دحلان، جبريل الرجوب، وتوفيق الطيراوي.
- نقل مركز الثقل إلى الداخل وإعطاء الدور القيادي الحقيقي لكادرات فتح في الداخل المحتل: (انتخاب عضو وحيد في اللجنة المركزية من خارج الأراضي المحتلة).
- ترسيخ القيادة السياسية بأيدي قياديين من فتح، هم أبرز المهندسين لاتفاقات أوسلو ومسؤولين عن مسيرة فتح السياسية والتنظيمية في السنوات العشر الماضية، الشيء الذي يجعل فتح اليوم كحزب أكثر تماهياً مع السلطة.

..من اللافت أن الإعلام العربي تناول مؤتمر فتح وكأنه حدث أكبر من القضية الفلسطينية، وانصبت التحليلات ليس على ما ينتظره الشعب الفلسطيني من مؤتمر الحركة على صعيد المراجعة السياسية لمسيرة التسوية برمتها وفشلها في ردع المحتل، ومدى ضررها البالغ على الوحدة الفلسطينية وعلى دور منظمة التحرير الفلسطينية الذي تحول إلى تابع للسلطة في رام الله، بل تركزت التحليلات المقصودة على صراع التيارات داخل الحركة ولمن ستكون الغلبة للتيار العرفاتي أم لمصلحة عباس، أو لمصلحة تيار «محمد دحلان»!

..وإذا كنا نقدر باعتزاز تاريخ حركة فتح المرتبط بإطلاق الكفاح المسلح وترسيخ الشرعية الثورية للمقاومة الفلسطينية الباسلة من كل الفصائل، فإن تماهي قيادة الحركة مع السلطة سيقوي من شوكة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وسيزيد قوات الاحتلال إمعاناً في جرائمها ضد المقاومة الفلسطينية دون تمييز بين قواعد فتح وحماس/ أو أي فصيل فلسطيني مقاوم يرفض شروط الاحتلال.

..وإذا كانت قوى المساومة في السلطة قد استخدمت منظمة التحرير الفلسطينية كمظلة لتمرير التراجع عن الثوابت الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩٩٤ وحتى اليوم، فالمطلوب الآن هو إعادة تأسيس الفضاء السياسي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطيني وفق لوحة الإحداثيات السياسية الراهنة دولياً وإقليمياً، ووفق استخلاص الدروس المستفادة من التجارب المريرة للانقسام الفلسطيني الداخلي وخصوصاً بين فصيلي فتح وحماس اللذين يتحملان المسؤولية الأكبر فيما آلت إليه الأمور داخل الشارع الفلسطيني. إن نزوع أي فصيل فلسطيني وخصوصاً فتح أو حماس نحو الاعتقاد بإمكانية خلق «سلطة فلسطينية في ظل الاحتلال» هو قبض على الريح ويفضي إلى التفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

إن بوابة العبور الحقيقية نحو الأهداف الفلسطينية الكبرى هي الوحدة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج على أرضية خيار المقاومة الشاملة، والتي لا طريق سواها للانتصار على المشروع الصهيوني.

h.monzer@kassioun.org ■

مناورات عسكرية ثلاثية في المتوسط

أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أن «إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة ستجري مناورات بحرية وجوية مشتركة بين ١٧ و٢١ آب في شرق البحر المتوسط». وأوضح جيش الكيان الصهيوني في بيان له أن هذه المناورات التي سيطلق عليها اسم «حورية البحر الآمنة ١٠» ستسمح بزيادة التنسيق بين القيادات العسكرية الثلاث خلال تدريبات على عمليات إنقاذ في البحر، وهي العاشرة من نوعها خلال عقد من الزمان.

وجاء في البيان أن ثماني بوارج عسكرية وأربع مروحيات وثلاث طائرات استطلاع وإنقاذ بحري من «الدول» الثلاث المذكورة ستشارك في المناورات.

هندوراس مرة أخرى.. دولة أكذوبة تحتكرها 15 عائلة

تحت هذا العنوان نقل موقع انتربرس سيرفيس عن مقالة لإغناثيو رامونيت مدير تحرير «لوموند ديبلوماتيك» تأكيده أن المحافظين في العالم هللوا للانقلاب في هندوراس في ٢٨ حزيران، وتبنوا زعم مدبريه بأن الرئيس مانويل ثيلايا «انتهك الدستور برغبته تنظيم استفتاء على استمراره في الحكم». لكنها، والقول للكاتب أيضاً، أكذوبة فاحشة: ثيلايا لم ينتهك أية مادة دستورية، ولم يعقد أي استفتاء، ولم يطلب الاستمرار بعد انتهاء ولايته في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠، بل ولا يمكنه، بأية حال من الأحوال، ترشيح نفسه في الانتخابات المقبلة ولا توجد في دستور هندوراس مادة واحدة تحظر على الرئيس استشارة الشعب.



ويوضح الكاتب أن كل ما اقترحه الرئيس ثيلايا هو تنظيم مشورة شعبية على ما يلي: هل توافق، أو ترفض، على إضافة بند رابع في ورقة التصويت في الانتخابات العامة في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩، لسؤالك إذا كنت توافق، أو ترفض، على عقد جمعية دستورية لوضع دستور جديد للجمهورية؟» (تتضمن ورقة التصويت ثلاثة بنود انتخابية: الرئاسة، البرلمان، السلطات المحلية).

وبافتراض أن وافق المواطنون بالأغلبية على أن تتضمن ورقة التصويت سؤالاً عن موافقتهم من عدمها على عقد مثل هذه الجمعية الدستورية، فلم يكن هذا سيحدث حتى ٢٩ نوفمبر، موعد انتخابات الرئاسة.

لماذا دبروا الانقلاب إذاً؟

ويجيب الكاتب على هذا السؤال بالقول: لأن هندوراس لا تزال «ملكاً خاصاً» لحفنة من ١٥ عائلة كبيرة تتحكم في كافة الأمور في البلاد: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، الموارد الاقتصادية الرئيسية، سلطات الكنيسة الكاثوليكية، وسائل الإعلام، والقوات المسلحة.

والمعروف أن غالبية الحكومات التي توالت على هندوراس كانت فاسدة وملتصقة بقطاعات الأعمال الأجنبية، إلى حد أن أطلق عليها الساخر الأمريكي، أو. هنري، اسم «جمهورية الموز».

ويستشهد رامونيت بما حدث في عام ١٩٢٩ دليلاً على مدى سهولة رشوة نائب برلماني هندوري ما، حين قال ساموبل ثامورراي (الذي عرف باسم «سام الموزي») رئيس شركة «كوياميل فروت» المنافسة لشركة «يونايتد فروت»، إن «نائب برلماني هندوري يكلف أقل من بغلة».

كذلك الأمر بالنسبة لما حدث في نهاية الثمانينات، عندما قبل الرئيس خوسيه أثكونا ديل هويو، بإخضاع هندوراس لإستراتيجية الولايات المتحدة، معترفا بأن «بلداً صغيراً كهندوراس ليس بمقدوره أن يتحمل بذخ الكرامة»!!

كما حدث في تلك الآونة أيضاً، حسبما يضيف الصحفي الإسباني، أن اقترح فريق من رجال الأعمال أن تتحول هندوراس إلى ولاية تابعة للولايات المتحدة، مثل بورتو ريكو.

هذا وتعتمد هندوراس اعتماداً اقتصادياً يكاد يكون كاملاً على جارتها الشمالية القوية، حيث ترسل ٧٠ في المائة من صادراتها (الموز، البن، السكر) إلى الولايات المتحدة، فيما يحول المهاجرون الهندوريون نحو ٣ مليارات دولار لذويهم في البلاد.

ومنذ ثلاثين عاماً، وبعد الثورة الساندينية في نيكاراغوا، قررت واشنطن تحويل هندوراس إلى قاعدة جوية لعملياتها العسكرية ضد الجماعات الثورية في غواتيمالا والسلفادور، وكذلك لدعم الجماعات المعادية للثورة الساندينية، التي عرفت باسم «عصابات الكونترا».

حينذاك، قررت الولايات المتحدة ضمن تدابيرها الأولى، إقامة «ديمقراطية قابلة للتحكم» في تيغوثيغالبا، عاصمة هندوراس. وفي عام ١٩٨١، نظمت «انتخابات حرة» فيها لأول مرة.

وبعد سنة، تم اختيار روبيرتو سوافو كوردوبا رئيساً لها، فحولها إلى «مملكة الرعب»، و«فرق الموت»، و«عمليات إخفاء الأشخاص»، والقضاء على الناشطين اليساريين.

كما وضع دستور ١٩٨٢ الذي ما زال سارياً حتى يومنا هذا. فأشرفت كبرى القوى الاقتصادية في هندوراس على وضع هذا الدستور، بوازع من مشيئتها في المحافظة على أبدية واحد من أكثر نظم توزيع الدخل ظلماً على وجه الأرض.

والآن يعيش ٦٠ في المائة من أهالي هندوراس تحت خط الفقر، وثلثهم في حالة فقر مدقع، فيما تبلغ نسبة البطالة حوالي ٣٠ في المائة. وهذا هو الواقع الذي تطلع الرئيس ثيلايا إلى تغييره، على الرغم من انحداره من واحدة من كبرى العائلات مالكة الأراضي في هندوراس، وكونه عضواً في الحزب الليبرالي، حيث رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠ في المائة، وأوقف خصخصة المؤسسات والشركات التابعة للدولة (الكهرباء، الموانئ، الرعاية الصحية)، وسعى إلى ضمان المزيد من مشاركة المواطنين في وضع سياسات البلاد.

وتم كل ذلك قبل التحاق هندوراس بمبادرتي «بترو كاريبي» في عام ٢٠٠٧، و«إلبا» (البديل البوليفاري لشعوب أمريكا» في عام ٢٠٠٨. فشعرت «الأوليغاركية» أي الطبقة المهيمنة على البلاد، بالقلق والحرج الشديدين من سياسات الرئيس ثيلايا الذي وصفته بـ«خائن طبقته».

ويخلص الكاتب إلى أن المسار التقدمي للرئيس ثيلايا فاق قدرة «أصحاب» هندوراس على التحمل، فتآمروا مع اثنين من «صقور» الولايات المتحدة، جون بونتينيغرو وأوتو رايخ، على انقلاب ٢٨ يونيو الذي نفذته القوات المسلحة.

■■

أزمة نظام: الثقب الأسود.. والانهيار الشامل!

◄ جيل بوناڤ - ترجمة قاسيون

كثيرون منا قالوا وكرروا لكم وأكّدوا تأكيداً شديداً بأننا لسنا في العام 1929، فالأمر أكثر خطراً بكثير! نحن هنا أمام أزمة نظام، أمام نظام استحواذ البعض على رأس المال استحواذاً يستند إلى الاستهلاك انطلاقاً من الديون.. وبالتالي فالحديث عن الديون فقط يعني إخفاء مشكلة الاستهلاك. والحال أنّه ينبغي التذكير بأنّه لا وجود للعمل دون استهلاك.

فضلاً عن ذلك، يعلّمنا التاريخ أنّ الأزمة لم تصل إلى العمق في العام 1929، بل في العام 1932، أي بعد ثلاثة أعوام.

قليلٌ منا يقدّم المعلومات عن مدى الكارثة.. يلخّص جوفانوفيك مستقبلنا بسخرية: مغامرات واقعية متلفزة للجميع! أمّا بول جوريون، الأكثر صحواً بيننا، فيشير إلى أنّها نهاية الرأسمالية.

ربما كان ستيغليتز وكروغمان وروبيني قد توقعوا الأزمة، لكنّهم لم يدركوا مداها. يتحدث المختبر الأوروبي للاستباق السياسي عن ثلاث موجات آثمة، وربما من الأفضل التحدّث عن تسونامي. إليكم إذاً جولةً صغيرةً يفترض فيها أن توضح لكم الأمور.



نحن أمام أزمة نظام استحواذ البعض على رأس المال استحواذاً يستند إلى الاستهلاك انطلاقاً من الديون.. وبالتالي فالحديث عن الديون فقط يعني إخفاء مشكلة الاستهلاك.

انهيار قطاعي الصناعة والتجارة

في الرابع والعشرين من حزيران 2009، أشار موقع لوبوان إلى أنّ الصادرات اليابانية قد انخفضت بنسبة 40.9 بالمائة خلال سنة. التجارة العالمية في أسوأ حال ونشهد انهيار قطاع النقل البحري (21- بالمائة) وفي أجور النقل الجوي (28- بالمائة).

في القطاع الجوي، نحن على شفير الهاوية بانخفاض وفق الاتحاد الدولي للنقل الجوي بنسبة 16.5 بالمائة بالنسبة لأجور النقل وبنسبة 7.2 بالمائة بالنسبة لعدد الركاب في حزيران مقارنةً مع العام الماضي، وبالتالي تقدّر الخسائر للعام 2009 بتسعة مليارات من الدولارات.

نحن نرى ذلك هنا، 16.5 بالمائة من الخسائر المعلنة و28 بالمائة من الخسائر الحقيقية، هكذا يتم تزوير الأرقام.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الحوادث الأخيرة (التأثير النفسي) وارتفاع سعر الوقود والأنفلونزا وتفاقم الأزمة، ينبغي أن يضرب هذا الرقم بثلاثة، لا بل بأربعة. نتوقّع حدوث العديد من الإفلاسات قريباً، وهو ما أعلنته في العام الماضي، في الثالث والعشرين من تشرين الأول 2008 في مقالتي التوقف عن التسديد.

وحالة صناعة السيارات أسوأ من ذلك. على سبيل المثال، انخفضت مبيعات السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران 2009: فورد: 10.9- بالمائة، جنرال موتورز: 33.6- بالمائة، تويوتا: 31.9- بالمائة، كرايسلر: 42- بالمائة، هوندا: 29.5- بالمائة، نيسان: 23.1- بالمائة.

بطبيعة الحال، أخّرت تقويمي لبضعة أشهر لأنّه تمّ حقن أموال طائلة في الاقتصاد. وبالفعل، قرّر المصرف المركزي الأمريكي يوم الثامن عشر من آذار 2009 (اليوم الذي مات فيه الدولار) شراء سندات الخزينة، ما يعني تحويل الديون إلى نقد، وأكّد أنّه سيستحوذ على 1700 مليار دولار أي 12.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي من الصكوك التي يصدرها القطاع الخاص ومن السندات..

تفاقم البطالة

بالنسبة للرواتب التقاعدية على سبيل المثال، لن ينال 15 مليون بريطاني سوى 560 جنيهاً شهرياً، وفي بقية أوروبا، سيكون مثال ليتون نموذجاً مع 20 إلى 30 بالمائة من انخفاض رواتب التقاعد.

لكنّ الأسوأ يخصّ البطالة التي تنفجر، وآن الأوان لأن نظهر لكم كيف يتم تزوير الأرقام. فقد برهن جاك فريسينيه، الاقتصادي الفرنسي الذي ولد في العام 1937 وتعدّ أعماله مرجعيةً حول العمل والبطالة، على أنّ البطالة الحقيقية تزيد مرّةً ونصف المرة عن النسبة التي تعلنها منظمة العمل الدولية لأنّ الحساب لا يأخذ بالحسبان طالبي العمل قيد التأهيل والتوقف المسبق عن النشاط وأولئك الذين لا يبحثون عن عمل.

ففي فرنسا على سبيل المثال، ارتفعت البطالة بنسبة 18.7 بالمائة خلال عام، ويتوقع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية أن يبلغ معدّل البطالة 10.5 بالمائة في أواخر العام (9.1 بالمائة في الفصل الأول)، ما يعني إذا أخذنا بالحسبان الواقع الذي سنعيشه، معدّلاً حقيقياً للبطالة بمقدار 16 بالمائة في كانون الأول.

وفي الولايات المتحدة، سيبلغ أيضاً معدّل 10.5 بالمائة، وبالتالي أيضاً معدّلاً حقيقياً للبطالة مقداره 16 بالمائة في كانون الأول.

الأمر بسيطٌ جداً في واقع الحال، فكلّ الأرقام مزيفة تماماً وأنا أدعوكم لأن تقرؤوا أو تعيدوا قراءة المقالة التالية: أزمة نظام ـ الحلول (رقم 5: دستور من أجل...) في ما يخصّ إعادة رسملة المصارف لمساعدة المحاسبين الغشاشين. ستفهمون حينذاك لماذا كل شيءٍ يسير على نحو أفضل.

أزمة شاملة

هذه الأزمة هي إذاً أزمةُ نظامٍ حقاً، نظامٌ مبني على العمل (الذي تستحوذ حفنةٌ من الناس على الجزء الأساسي من عوائده) المتعلّق بالاستهلاك، والاستهلاك بدوره متعلّقٌ بالديون.

وفق موريس آليه، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد للعام 1988، «الاقتصاد العالمي بأكمله يستند اليوم إلى أهرامات عملاقة من الديون، يستند بعضها إلى بعض في توازنٍ هش».

للتذكير، ارتفع الدين الكلي للأسر الأمريكية منذ العام 2000 بنسبة 22 بالمائة، إنها كارثة!

كان برنار ليبتاير (الذي أقام اليورو والاختصاصي في المسائل النقدية)، قد قدّم صورةً دقيقةً عن مدى الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية في كتابه الأبيض الذي نشره في تشرين الثاني 2008:

«ستكلف عملية الإنقاذ الأمريكية أكثر من مجموع كلّ النشاطات التاريخية التالية للحكومة الأمريكية، المعدّلة بسبب التضخم: سعر شراء لويزيانا والسياسة الجديدة لروزفلت وخطة مارشال وحروب كوريا وفيتنام وإفلاس إس أند إل والناسا والسباق على القمر مجتمعين».

وبالفعل، يقدّر مصرف التسويات الدولية BRI المبلغ الكلي للمشتقات (منتجات مالية تنعدم قيمتها أثناء أزمة كبيرة) بقيمة 591963 مليار دولار بتاريخ 30 كانونَ الأول 2009، ما يمثّل أكثر من عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ولأولئك الذين يعتقدون أنّ هذه الأرقام لا معنى لها، إليكم الأدلة على الجريمة.

حاول أن تستدين عشرة أضعاف قيمة بيتك! يمكن لعالم المال، الذي يسيطر على مجمل الطبقة السياسية في العالم، أن يتيح لنفسه كل شيء.

لكن ينبغي التذكير بأنّ الشركات وعالم المال والمصارف مترابطة مع بعضها بعضاً، وهي حرفياً ملوّثة بهذه المنتجات المالية التي يطلق عليها بول جوريون اسم: «الانتقالات». بدأت أولى الإفلاسات الكبرى (كرايسلر وجنرال موتورز على سبيل المثال)، ونحن نشهد حالياً بتأثير الدومينو انفجاراً للنظام من الداخل. والمبالغ المتصلة بهذا الانفجار هائلةٌ إلى حدّ أنّها تجعل مجمل الدول ـ الأمم تختفي كثقب أسود، وتسحب في طريقها وظائفنا ورواتبنا التقاعدَية وكل وسائل حماياتنا الاجتماعية.

وكان لوران كارويه، مدير الأبحاث في المعهد الفرنسي للجيوسياسة والخبير في مجموعة العولمة في مركز التحليل الاستراتيجي (المفوضية العامة للتخطيط سابقاً) قد قدّر في أيار 2009 كلفة الأزمة بقيمة 103 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي 55800 مليار دولار:

هذا صحيح، كلّ شيء يتحسّن!

لقد حاولت إذاً أن أخبّركم مرّةً أخرى وأقدّم لكم براهين لا يمكن دحضها على مدى الكارثة القادمة، وأتمنى أنّ وعياً جماعياً هو قيد التشكّل. لابد من بناء نموذج اقتصاديٍّ آخر، ينبغي ألاّ يكون نموذج البنك الدوليّ أو صندوق النقد الدولي، ودستور للاقتصاد لأنّ أصل مشكلاتنا كلها يكمن هنا. ختاماً، أتركم كي تتأمّلوا في هذه الكلمات التي تلخّص بمفردها طريقة سير الأمور:

«بدايةً، نقرّر أمراً ما، ثمّ نطلقه علناً. ثمّ ننتظر قليلاً وننظر كيف هي ردود الأفعال، فإن لم يثر فضيحةً ولم يؤدّ إلى صدامات، لأنّ معظم الناس لم يدركوا ما تمّ تقريره، نواصل خطوةً خطوةً حتى لا يعود أيّ تراجع ممكناً ...». جان كلود جونكر، رئيس وزراء ووزير المالية في لوكسمبورغ، حاكم البنك الدولي بين العامين 1955 و1989، حاكمٌ أسبق للبنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD ولصندوق النقد الدولي، الرئيس الحالي للمجموعة الأوروبية، في مقابلة أجرتها معه دير شبيغل، العدد 1999/52 صفحة 136..

إسقاط النظام يبطل بدعة تقنين مياه الاستحمام

ديريك جينسن - ترجمة: أ. جانتي

أيخطر لإنسان عاقل أن نبش القمامة كان بإمكانه إيقاف زحف هتلر، أو أن التطعيم كان يكفي لإنهاء العبودية أو تقصير يوم العمل إلى ثماني ساعات، أو أن تقطيع الخشب وحمل الماء على الأكتاف كان سيحرر الناس من سجون القياصرة، أو أن الرقص عراة حول النار هو سبب سن قانون حق الانتخاب عام ١٩٥٧، أو قوانين الحقوق المدنية عام ١٩٦٤؟!

فلماذا إذاً ينكفئ معظم الناس نحو «الحلول» الفردية تماماً، بينما العالم كله يقف «على كف عفريت»؟ في أحد جوانب الإجابة على هذه المسألة أننا كنا على الدوام ضحايا حملة تضليل ممنهجة. علمتنا الثقافة الاستهلاكية وذهنية رأس المال أن نتخلى عن المقاومة السياسية المنظمة لصالح الاستهلاك الفردي.

أزمات وحلول وهمية

رغم أن «الحقائق المُرّة» أعانتنا على رفع سوية وعينا بقضية الاحتباس الحراري، أليس مثيراً للانتباه أن لا أحد يشير إلى ضرورة نقل السلطة من أيدي الشركات الكبيرة، أو إلى ضرورة استئصال الورم الاقتصادي الذي يدمر الكوكب، فيما كافة الحلول المطروحة لحل أزمة الاحتباس الحراري تقتصر على معالجتها انطلاقاً من ترشيد الاستهلاك الفردي (تغيير مصابيح إنارة المنزل، وإطارات السيارة، وتخفيض زمن قيادة السيارة... الخ)؟! فحتى لو قام جميع سكان الولايات المتحدة بتنفيذ ما يتضمنه شريط البرنامج السينمائي الطويل هذا، ستنخفض الانبعاثات الغازية بنسبة ٢٢٪ فقط، بينما يوجد إجماع علمي على ضرورة تخفيضها بنسبة ٧٥٪، في جميع بلدان العالم.

ولنتحدث عن المياه: فكثيراً ما تردنا الأخبار عن الجفاف واستنفاذ مياه العالم.. عن أناس يموتون بسبب شح المياه، وأخبار عن جفاف الأنهار بسبب نضوب منابعها. فما الحل؟ أن نعتاد على الدش السريع والقصير!! ولكن ما الرابط؟ ألأنني أستحم مطيلاً الوقوف تحت الدش، أتحمل مسؤولية نضوب مخزون المياه الجوفي؟ حسناً، لا. فأكثر من ٩٠٪ من المياه التي يستخدمها البشر تُستهلك في الزراعة والصناعة. بينما العشرة بالمائة المتبقية تشترك عليها بقية الكائنات بمن فيهم الأحياء من البشر الحقيقيين. عموماً تستهلك ملاعب الغولف الخاصة الكمية نفسها التي تستهلكها الكائنات البشرية الاجتماعية. فالناس بالتالي (الناس البشر، والناس الحيتان!) لا يموتون عطشاً بسبب نقص مياه العالم، بل بسبب نهب المياه.

أولنتكلم عن الطاقة: يلخص كيركباتريك سيل الوضع بشكل جيد: «تتكرر القصة ذاتها منذ خمس عشر عاماً: لا يشكل الاستهلاك الشخصي (سيارات خاصة وما شابه) أكثر من ربع إجمالي الطاقة المستهلكة؛ بينما تستهلك الكمية الأكبر تجارياً وصناعياً وخدمياً من الحكومة والبيزنس الزراعي [ونسي الجيش]. لذا، حتى الاعتماد على تكرير الفضلات والعودة لاستخدام مدافئ الحطب، أثره تافه على كمية الطاقة المستهلكة، وعلى الاحتباس الحراري وتلوث الهواء».

أو لنتحدث عن المخلفات (وتشمل أساساً كل ما يوضع في حاويات القمامة). في عام ٢٠٠٥ بلغ إنتاج الشخص الواحد من المخلفات في الولايات المتحدة ١٦٦٠ باوند. ولنقل إنك ناشط مخلص وتعيش حياة بسيطة ومتقشفة إلى حد الصفر. تجمع كل ما يمكن إعادة تكريره أو تصنيعه وتفرزه، وتستخدم الأكياس القماشية للتسوق، وتقوم بإصلاح محمصة الخبز بدل شراء غيرها. وتبرز إصبع قدمك من حذائك العتيق. كل هذا لا يكفي، نظراً إلى أن المخلفات تشمل نفايات مكاتب البيزنس والحكومة، وما عليك سوى الهرولة إليهم حاملاً بيدك سجلاتك النظيفة لإقناعهم بتجاهل حساب حصتك من إجمالي النفايات الملوّثة. مع العلم أن مخلفات المستهلكين لا تشكل سوى ٣٪ من إجمالي مخلفات الإنتاج بأنواعه في الولايات المتحدة.

التغيير الفردي لا يؤدي إلى تغيير سياسي

وللتوضيح، ليس المقصود من الكلام أن نفقد بساطة العيش. إنما المقصود أنّ التعقل الضروري بطريقة العيش لا يتعارض مع معرفة أن عدم شراء المزيد (أو عدم القيادة أكثر، أو عدم إنجاب أطفال... الخ) ليس فعلاً سياسياً ذا أثر كبير، ولا هو بفعل يؤدي إلى تغيير جذري وجدي. فالتغيير الفردي لا يعني بأي حال من الأحوال تغييراً اجتماعياً. فكيف وصلنا إلى قبول هذه المقاربات الناقصة، خاصة الآن، عندما العالم برمته «على كف عفريت»؟ في جانب آخر من الإجابة على هذه المسألة، أعتقد أننا في مأزق مُركب. حيث تُطرح أمامنا خيارات متعددة، ومهما كان خيارنا نجد أنفسنا خاسرين، كما أن الانسحاب من العملية ليس ممكناً. وبهذا الصدد، يفترض أن يكون يسيراً إدراك أن كل فعل أو نشاط يتعلق بالاقتصاد الصناعي هو نشاط تدميري.

إذا قررنا اتباع خيار ما في مجال معين، عندما نكون جزءاً من الاقتصاد الصناعي، قد نعتقد أننا موفقون للوهلة الأولى وناجحون، لأننا نحقق في هذا المجال «ثروة»، علامة «النجاح» في هذه الثقافة. ولكننا في الحقيقة خاسرون! لأننا بهذا الشكل نتجرد عن جوهرنا الأساسي، إنسانيتنا. وكذلك لأن الحضارة الصناعية تقوم بقتل الكوكب بأكمله، أي أن الجميع خاسرون بالنتيجة. وإذا اتخذنا من الخيار «البديل» المطروح سبيلاً لنا، أي الترشيد والعيش البسيط، وبالتالي التقليل من الأضرار دون أن نمنع الاقتصاد الصناعي عن تدمير الكوكب، سنعتقد أننا رابحون في المدى القصير والمنظور، لأن الشعور براحة الضمير يغمرنا، ولأننا نحس أننا غير مضطرين للتخلي عن كل إنسانيتنا (وهذا كاف للتبرير فقط). مرة أخرى، في الواقع، تستمر خسارتنا لأن الحضارة الصناعية مستمرة بقتل الكوكب، وجميع سكانه خاسرون.



أما اتباع الخيار الثالث، أي القيام بنشاط فعال لإيقاف الاقتصاد الصناعي عند حده، فأمر مازال مخيفاً لعدد من الأسباب، منها على سبيل المثال لا الحصر، حقيقة أن علينا التخلي عن الكثير من الأشياء التي اعتدنا على اعتبارها ضروريات، وحقيقة أن أولئك المستلمين زمام أمور السلطة سيحاولون قتلنا إذا نحن عرقلنا بشكل جدي مسيرة استثمارهم للكوكب، أولئك الذين خيارهم الأفضل: كوكب ميت! ولكن الحقيقة أن أي خيار آخر نتّبعه أفضل من تجريد الأرض من الحياة.

إشكاليات التقنين وأخواته

هناك أربع إشكاليات أخرى على الأقل تلازم ترشيد الاستهلاك أو العيش البسيط باعتباره فعل سياسي:

الأولى: الإقرار الضمني بحتمية إيذاء البشر للأرض التي يعيشون عليها. فاقتصار العيش البسيط على تخفيف الأضرار يتجاهل حقيقة أن البشر قادرون على مساعدة الأرض وتعزيزها مثلما هم قادرون على الإضرار بها وتدميرها. إذ بمقدورنا إعادة تأهيل الأنهار ووقف انتهاكها، وبإمكاننا الاستغناء عن السدود، كما بمقدورنا تعطيل نظام الأغنياء السياسي ونمطه الاقتصادي الخادم لسابقه، وبإمكاننا تدمير كل الاقتصاد الصناعي الذي يدمر الوجود المادي للعالم.

الثانية، وهي إشكالية معقدة وهامة: إنه من الخطأ إلقاء اللوم على الفرد، بدلاً من صبه على أولئك الذين يدعّمون أساسات النظام السائد، ويضخون الدم في شرايينه. مرة أخرى يقول كيركباتريك سيل «ليس إلا كذبة خرافية إحساس الإنسان بالذنب الذي تحمّله إياه العبارة الفردانية: ماذا بوسعك أن تفعل لإنقاذ الأرض؟ لسنا نحن، الأفراد، من يخلق الأزمات، ولا يقع على عاتقنا وزر حلها».

الثالثة: قبول إعادة تعريف الرأسمالية لنا بأننا مستهلكون لا مواطنين. وبتحولنا إلى مستهلكين، حسب هذا التعريف، نخفض الإمكانيات الكامنة في مقاومتنا للنزعة الاستهلاكية ونضعفها. كمواطنين يتاح لنا طيف أوسع من تكتيكات وأشكال المقاومة بما فيها الاستفتاءات، والمنافسة على الإدارة، العرائض، المقاطعة، إنشاء التنظيمات، تشكيل جماعات الضغط، وعندما تغدو الحكومة مدمّرة للحياة والحرية والعيش الرغيد، يكون من حقنا استبدالها أو استئصالها.

الرابعة: تكمن في أن النهاية المنطقية للترشيد والعيش البسيط كفعل سياسي هي الانتحار. فإذا كان كل نشاط أو فعل ضمن الاقتصاد الصناعي فعلاً تدميرياً، وإذا كنا نريد إيقاف هذا التدمير، لكن دون أن نبحث، أو عاجزين عن البحث في الأسس الفكرية، والأخلاقية، والاقتصادية، والبنى التحتية المادية، أي في الأسباب الجوهرية التي تحوّل كل نشاط ضمن هذا الاقتصاد الصناعي إلى فعل تدميري، فلنعترف ببساطة شديدة أن الموتى فقط هم الذين يرتكبون أقل قدر من تدمير العالم.

أخيراً، من الضروري أن نعرف أن هناك خيارات مغايرة. إذ بمقدورنا الاقتداء بجرأة ناشطي الأزمنة الصعبة في ألمانيا النازية، والقيصرية الروسية، والولايات المتحدة ما قبل الحرب، الذين كانوا أبعد ما يكون عن الاكتفاء بمجرد إظهار نوع من أنواع «النقاء الأخلاقي»؛ فقد قاوموا الظلم المحيط بهم بهمة وفاعلية. نستطيع الاقتداء بأولئك الذين يتذكرون أن مهمة الناشطين ليست إرشاد نظام القوى القاهرة للعيش بأحفظ ما يمكن للكرامة، بل يتمثل دورهم في مواجهة هذا النظام حتى إسقاطه.

الصغارُ القُصَّر

◄ محمد المطرود

(إكبار) المملكة، المكان المتخيل، وحاضن الحدث الروائي في الجبل الخامس رواية باولو كويلو، رغبة تدفع بي للحديث عنها، ليست الرواية، وإنما إكبار لأن ما يجري في هذه المدينة المملكة، يشبه ما نراه في مدن غير متخيلة، نعيشها شارعا شارعا، وجوه سكانها تعرفناها عن كتب، وجوه زوارها حدقنا فيها فخفيناها، عندما كانت الزيارة لدافع شر مضمر، وابتسمنا أو ضحكت عيوننا حين رأينا عكس ما خمنا، وإن كانت الزائرة تلك «أحمق من لا يلبي دعوتها» حسب زوربا، كنا الهواء المحاصر لكل جهاتها فلا تنفذ منا إلا إلينا.

ونحن نتقاتل، ولنا في وقت مضى مانتقاسمه من الجسور، جسر البشيرية، والجسر القديم، وضفتي الجغجغ النظيف آنذاك، الحزين جداً الآن، والحدائق على قلتها وإهمالها، ومدارس البنات، وشارع القوتلي، المساحة الباريسية في القامشلي، والمعركة بين طرفين يتصالحان دائماً بعد المرور السريع للأنثى، وعطرها الذي يسبقها، ويتبعها، ويجرنا قطعاناً لمسافات خلفه، صغاراً بالمعنى الحرفي للكلمة، وبالمعنى الآخر:الجسد،الروح، و حين لم نستهلك بعد من السنوات، مايجعل قاماتنا قادرة على السقوط في حرب ضروس، و خططنا الحربية وليدة اللحظة، و أسلحتنا الشتائم، الأيدي، وأبلغ السباب من نصيب المرأة التي تهز العالم بيسارها، وترقد تحت قدميها الجنات.

وما أكثر الهزائم في الحب والصداقة والكتابة، كتابة الرسائل الفاشلة باعتبارها مشروع قصيدة ومشروع حياة، حياة تؤسس لخيبة مرتقبة أو الضلوع في مغامرة لاتنتهي بموت البطل أو البطلة، وإنما بموت الاثنين علاقةً وقواسمَ مشتركة، أو في مايسمى(ممارسة حب) تهذيباً وتعريباً للفظ أجنبي أكثر دقة وإيغالاً في المعنى وقتلاً للعلامة اللغوية، وكأن الحديث هنا يخص الشعر وليس الجنس/الجسد.

أما ما علاقة إكبار ممثلة بالنبي واختياره لقول أسطورته فيها، ومصدقاً بعد أن يحيي الميت ويشفي المريض ويقتل الخرافة القائلة بوجود آلهة على الجبل الخامس، ومن ثم إنبات المملكة من رمادها بعد أن أمعن الأشوريون في حرقها، العلاقة متموضعة في التعامل مع الكتابة وخفة انتقالها من التدوين على الحجر والرخام ومشقة التواصل تجارةً وثقافةً، والخوف من فعل الكتابة المهني بحد ذاته، الحبر والجلد وأوراق البردي، تقنية قادرة على الإنعاش والإدهاش، الدهشة من المكتشف وبالتالي محبته والانتعاش بما يحقق من استقدام للآخر بكل وعيه ليكون أسير المكتشف.

مرة أخرى ماالعلاقة حتى لاتكون المقدمة فضفاضة والدائرة حول الفكرة كبيرة فتضيع، ماذا أريد من إكبار والتدوين والرخام والجلد والبردي، فأبني علاقتي، في الحقيقة أولاً لوجه الشبه وثانياً محبة في العمل الذي سيعيش معي طويلاً وثالثاً لاشتغال الرواية على موضوعة البردي، الاكتشاف، إذ قرأت بأن أحدهم كتب على البردي قبل مليون سنة:أن البلاد ليست بخير، والحق يقلب باطلاً والخير شراً، والناس يكرهون بعضهم، والسؤال أين يحدث هذا، أين يجد روحه؟ ومن هم سدنته، بالتأكيد في ظهراني الصغار القُصَّر، ليسوا هؤلاء شبيهي خيول الماكنتوش، قد يكونون بكروش متدلية ورؤوس كرؤوس الثيران، وهم قادرون على إعدام نجاح الآخر ونفيه، ويتجملون فتعشقهم النساء، يستلذون من الطعام أشهاه ومن الشراب أفخره، وأغلاه، ترى بينهم الشاعر فيسمع والناقد فتعمم آراؤه، والصحفي تخاف مقالته إذ طيلة حياته حرر مواداً عن مجاري المياه، ومؤسسات الحبوب بعيداً عن نهبها في سنوات الخير، ودوائر البلديات (بلا عمل) سوى تصريف البطالة، الموزعة في قرى الجزيرة، وترى أيضاً الموظف الثقافي لايميز بين القصة القصيرة والنوفيلا والرواية وبين ما إذا كان نزيه أبو عفش شاعراً كبيرا أو تاجراً في مرمريتا، وهل محمد الماغوط سائق شبه بولمان بين دمشق والسلمية أو موظفاً في وزارة السياحة، وهل توفي قبل أعوام قليلة أم في الستينيات. والقاسم المشترك لهؤلاء جهلهم بالقراءة وبما يحصل في الحياة، فالقصيدة عندهم هي كل كلام موزون ومقفى، والذي كتب مادة في بريد قراء إحدى الصحف صحفي، والذي سبَّ شاعراً قصيدته ليست كلاماً موزوناً ومقفى ناقد، وما يجمعهم أكثر بوحدة حال وهم، بحسب عنترة العبسي: القرابة قرابة الهم وليست قرابة الدم، أضف إلى عنترة قرابة أصحاب الشأن الصغار/ الصيصان.

درج بيت المتنبي صاحب «على قلق كأن الريح تحتي» وقد أشعل النار تحت الآخرين في سباق محموم لقول جملة منجزة ومحكمة ليذهب بعيداً في محاولة جادة، غير بيته الذي قتله «إذا كانت النفوس كباراً /تعبت في مرادها الأجسام» وعليه نحن في كوارثنا عرضة للنفوس الصغيرة في الأجسام الصغيرة أو الكبيرة تقلبنا يميناً وشمالاً، فإن اختلفت معهم، خالفت المقدس، وحقت عليك اللعنة، وحرمت من الهبات والعطايا، وأصبحت في اللائحة السوداء، وما أكثر الذين ينبرون ليفندوا آراءك، ويروا فيك العلل، حتى تصدق أنك موهوم ومريض، ومن هنا يمكن أن ينعت من يتعرض لصغير بلبوس الكبير للتزوير والتحوير فيبدو بقدرة قادر مارقاً وجديراً بألا يسمع وأن يمنح الأذن (الطرشة).

ومن الصغار من يرجوك عظمة إذا شُبِّه بالكلب بعد تجريده من الوفاء، فإن كتبت له رسالة يوماً، بعد أن تتكلبن مثله تشجيعاً على كلمة طيبة أو فعل طيب قام به على قلة أفعاله الحسنة، أبرز رسالتك للآخرين على أنها لائحة اتهام ضدك وقال: انظروا هذا التافه بعث لي برسائل كثيرة ولم ولن أرد عليه (تصوروا ألا يمكن لهؤلاء أن يتصرفوا معنا كمعاقين فيرموننا من جبل عال توافقاً مع مقولة داروين صاحب أصل الأنواع «البقاء للأصلح» الأصلح، وليس الأصلع كوني أصلعاً) هؤلاء يملكون أحقاد العالم كله، وفي انتعاش الكذب والرياء والمجاملات، أجدبت الأرض الحقيقية، ونشطت الأرض المجاز لتكون خصبة لنمو شجيرات الحقد، احقدوا..... أصدقكم القول: كلما أمعنتم في كرهكم للحياة، كلما ازددت حباً من باب لايبرز الوجه الجميل إلا بمقابلته بالوجه القبيح، ومن قال لكم بأني لن أنام وأنا أعدُّ حروبكم الوهمية ضدي خلف الكواليس، مَن أوهمكم غير سذاجتكم، احذروه... هي نصيحة وكفى!!!!

m.almatrod@hotmail.com



• اللوحة للفنان: خزيمة علواني

ربما..!

في حضرة الغياب

«في الرحيل الكبير أحبّك أكثر»... هذه الجملة الشاردة في إحدى قصائد محمود درويش تصلح تميمةً لمحبيه في الذكرى السنوية الأولى لرحيله الكبير. لكن الذكرى نفسها لا تعدو كونها مناسبة وحسب، لأنه حاضر وراسخ بما يجعل من هذه الذكرى، الآن ولاحقاً، فرصة للبحث في دروس صاحب «لماذا تركت الحصان وحيداً» أكثر مما هي فسحة للتباكي والرثاء. أول الدروس الدرويشية تتجلى في عمله الاستثنائي على توسيع وتطوير مفهوم التزام، وذلك عبر النقلات النوعية التي أخذ بها قضية فلسطين إلى مستوى ملحمي، يحمل أسئلة فلسفية تخصّ الحق والعدالة والحياة. الدرس الثاني يأتي من فنيات الكتابة الشعرية نفسها، من قدرته على تطويع البلاغة، والحفر العميق في جماليات العربية، وفي دأبه المحموم على فكرة «الديوان» حيث جعل من كل كتاب جديد بحثاً ثقافياً بالشعر.

بين كتابات الذكرى السنوية الأولى ثمة دعوة لقراءة هذا المنجز بوصفة شعراً، شعراً وحسب، دون أي ارتباط آخر. المثير للاستهجان في هذه الدعوة، رغم صدورها عن قلم رفيع، أنها تنفي الشعر من أساسه، فما الذي سيبقى من درويش دون قضيته الوطنية التي كتب فيها قصائد خالدة؟ وماذا سيكون دون تمثيله صوت المستضعفين في العصر الذي أبكمتهم القوة؟ صحيح أن تحولات الكتابة كانت تقوده إلى بدايات تلو البدايات، دون أن تكون البداية الجديدة جَبّاً لما قبلها، بل إضافة. وإن كان الشاعر قد وصل إلى صوت فردي صاف في أعماله الأخيرة، فما هذا الصوت إلا تتويجٌ لتماهي الفردي بالجماعي في قصيدة الذات، لكنها ليس ذاتاً متوحّدة، إنما هي ذات تضج بالآخرين وترن بأصوات الحياة.

■ رائد وحش

شكراً لأنك كنت..

◄ عامر طرودي



«...واستطاع القلب أن يعوي وأن يعد البراري بالبكاء الحر»..

عام مضى تعلمنا فيه الفقد، فشاعر الحياة غلبه الموت، ولم ينتظره لينهي الحكاية، لم يكن صياداً شريفاً، لم يخجل من نفسه، كان أقسى من قلب الشاعر الرقيق.

فيا أيها الكبير والكثير هل أنهيت زيارتك للزمان والمكان؟ هل أنهيت عملك على ظهر السفينة؟ هل قرأت ما تدونه السماوات البعيدة من رسائل؟ كيف يمكن الحديث عنك وبأية لغة وأنت من كنت لسان حالنا؟

يا من كتبتنا وكتبتنا، من سيكتبك واللغة تتلعثم أمام فضاءاتك؟ أين سافرت وتركت المعنى وحيداً يضيق باتساع غيابك؟ فهل ستزف اللغة إلى كنوز الجمال لتحفل بالمدارات؟ وهل ستسير السماء الآن على أرض دمشق حافية، ويعبر الحالمون درب الحلم واثقين.

عام مضى لندرك أنك لم تكن لك.. كم كنت لنا نحن من كان ينتظر ما تعزفه يداك على أوتار روحنا لنضبط نشازنا، وبعدك فقدنا متعة الانتظار..

رحل شاعر الحياة الذي كانت أشعاره زاداً لكل من حمل قلماً، تغلغلت فينا حتى غدت نكهة التفاصيل، أغنية للباحثين عن وطن وأمل، معه تعرفنا على موسيقا جديدة وحداثة جديدة وأفق من البلاغة والاستعارة والصور يتسع ويتسع على احتمالات رؤيا لا تنتهي، فقد وضع شعرنا في ركب العالمية والطموح الكوني من خلال تخطيه المحلية والانطلاق نحو قضايا أكثر اتساعا وإيغالاً في العمق الإنساني والوجود، لإضاءة الزوايا المعتمة في النفس.. لنرى مقاومة القبح بالجمال ومقاومة المستحيل بالممكن. فلقد كان أبا للغة يدللها ويربيها لتزهر في خريف الحياة، يبني منها وطناً للدفء وجسراً للعبور فوق هوة المنفى إلى حلم مضاء. وها نحن في حضرة هذا الغياب نبحث عن أب جديد للغة، فهل ستحفل بشاعر مثلك. فشكراً لأنك كنت.. شكراً لأنك مازلت تغذي أفقنا باحتمالات الطيران إلى المدى.. شكرا لقصيدتك الخضراء نستطيع أن نغفو بين سطور أشجارها وحروف أنهارها، حيث نحلم ونحلم [سنصير يوماً ما نريد]. رحلت إلى السماء لأن الأرض ضاقت في امتداد حلمك، رحلت لتدون نشيد النجوم وحكايات الغمام... حاضراً تكمل الغائب، غائبا تكمل الحاضر.. آه لو تعود من السرمدية الغامضة فتخبرنا الحقيقة!!

موقظ الصحراء



تتورط الأسماء الكبيرة بفرض فلسفتها الخاصة والتي غالبا ما تكون ضيقة في أثرها على جمهور القّراء، متناسين كذلك أن للأدب بعدا إصلاحيا متخفياً بوجه فني وإن تبرأ الاسم الكبير من هذه المهمة بحجة الرغبة في جعل الأدب وصفة ناجعة في تجميل الكريه برفق أو صلبه حتى يتطهر؟؟ ففي لقاء عامر بالأخذ والرد وكذلك الاستفزاز من الإعلامي السعودي تركي الدخيل في برنامجه «إضاءات» مع الروائي الطوارقي العالمي إبراهيم الكوني، رأيت أن الأخير يدفع بأفكاره أمامه محاولاً جعلها ثيمة أفقية لإقناعنا وبشيء من الجهد والمحاباة الفكرية أن للصحراء عوالم سرية غير تلك التي نعرفها نحن العرب والتي يعيش أكثر من ثلثينا فيها أو عند هوامشها على أقل تقدير ... انطلاقا من سؤالين كبيرين ومتشعبين وملحين أبدأ: أي صحراء يقصد الكوني؟؟ هل هي الصحراء التي في دواخلنا أم الصحراء المكان المادي الذي يذرو الرمل والتراب - إن وجد فيها - أم هي التي علمت بعضنا وبحرفية عالية قطع الرؤوس والأيدي وعلمتنا كذلك لغة بائدة مفرداتها الموطوءات والكتابيين وإخوتهم الذميين. أما سؤالي الثاني وهو رد على ما ألمح إليه الكوني في لقائه: هل للمدنية التي تبلورت في دمشق وبغداد كل هذا السوء بعد أن مصرّتا الأصقاع النائية وترجمتا الفلسفة وهذبتا الصحراويين جلهم وقلمتا أظفارهم وأغمدتا سيوفهم سعياً للاستقرار على حواف الماء لا الرمل.. هل لهاتين المدينتين ما يقال فيهما من أنهما جردتا العرب من المعاني الراقية للصحراء؟؟أما أنا فسأقول ما عندي: ليس أقبح مما هو صحراوي، وإن كنت إلى هذه اللحظة أدعي أني صحراوي تريّف ولم يتمدن بعد.. الصحراء التي نحن عبيد مفاعليها جالبة الغبار والأفكار الميتة والتي بلّدت عقولنا وجعلت منا أمة تفكر إلى الوراء وتسير إلى الوراء وتبكي على الوراء وتلوح للآخرين بأيد معقوفة إلى الوراء.. الصحراء التي جعلت منا أمة يتحين أبناؤها الفرص لردة ماضوية في أي وقت دون إدراك أن البشرية أعلنت أنها أمم ذاهبة للمستقبل متى اتكأت هذه الأمم على العلم وعلى شيء من ماضيها وسخرت الروافع الكامنة فيها ..

ربما سيعلن البعض وأد ما أقول ولكن ليخبرني هذا البعض ولو بطريقة صحراوية ما معنى الثوب القصير مع وفرة النسيج والأقطان وما معنى اللحية الكثة والمحناة أحيانا مع توفر صالونات الحلاقة وما معنى النقاب نفسه دون الحشمة!! لا بل ما معنى وجود كل ما ذكرت في قلب باريس وواشنطن ولندن ..إلى هذه اللحظة وأنا المتخصص في العلوم الزراعية أدعي أني من أشد المناضلين تطرفاً في مكافحة التصحر بمعنييه الروحي والجغرافي. ماذا قدمت الصحراء للعرب غير القطيعة المعرفية بين المشرقيين والمغربيين!! لحنا مينا أن يجعل البحر غولا يقهره الرجال وللكوني أن يجعل من الصحراء عالما من الأسرار ويحمّلها ما يشاء من الحمولات الجوفاء، ولي أن أدعي أني ابن سهل أو جبل ولي أيضا أن أخلق واقعية سحرية بنكهة سهلية أو جبلية رغم الصحارى التي تسكنني حتى العظم ولي أيضا أن انتفض على هذه الصحارى بكل تجلياتها الداخلية والواقعية والافتراضية أيضا؟؟

■ فواز العاسمي

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/8/12) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

سيناريو حفل للموسيقى العربية الكلاسيكية

(رسالة في الاحتراف)

◄ بقلم: أ. د. غزوان الزركلي
خاص قاسيون



١) الإعلان عن الحفل:

ملصق (أفيش) جميل جداً ذو ورق صقيل وألوان زاهية يصوّر نجم الحفل ويذكر اسمه (دون ذكر صفته!). ينقل هذا الملصق المعلومة عن مكان الحفل (دار دمشقية)، يوم وزمن البدء (٨.٣٠ مساءً).... فقط. وسيعرف المهتمّون بالثقافة بأن هذا النجم هو مغنٍّ. لكن ماذا سيغني؟ عربي، إفرنجي، أوروبي كلاسيكي، جاز.... لا نعلم. ولن نعلم أيضا ـ عن طريق الملصق المذكور ـ من سيرافقه من الموسيقيين: ما هي أسماؤهم، وما هي آلاتهم، ولا من هو منظم الحفل؟

«مشّيها»..

٢) الدخول إلى الحفل:

رسم الدخول /٥٠٠ ل.س/ إلى أرض ديار مائل إلى الصغر. ثلثا الأماكن مليئة والثلث المتبقّي فارغ، مع العلم بأن عدد الكراسي المفرودة لم يغطّ أرض ديار البيت العربي بالكامل. هل سعر البطاقة مبالغ فيه؟ ما يدرينا ما حجم النفقات التي دفعها المنظّم؟

«ما بتستاهل»..

٣) برنامج الحفل المطبوع:

لا يوجد برنامج مطبوع! عدد الموسيقيين أربعة قاموا بعزف مقطوعة آلية استهلوا بها الحفل. ما اسم هذه المقطوعة ومن ألفها؟ هذا ما لن نعرفه أبداً. وسأقف هنا قليلاً لأن آذان العشاء قد تقاطع مع تلك المعزوفة مجهولة الهوية ولأن الحفل الذي لم يكد يبدأ قد توقف. وهنا دخل المغني ليعلن للجمهور بأنه علينا للأسف أن ننتظر نهاية الآذان. وقد لاحظنا على وجوه الموسيقيين كم هم مظلومون وملاحقون، حتى من المؤسسات الدينية. لكن، وللحق، في هذا الوقت بالذات سمعنا أحد المثقفين يقول بصوت واضح أثناء انتهاء المعزوفة: «يا اللّه، ما أحلى هذا التقاطع»!

«حلوة»..

٤) بدء الحفل:

بدأ الحفل بعد أكثر من نصف ساعة من موعده، ناهيكَ عن عدم اختيار التوقيت المناسب أصلاً فيما يخص أخذ موعدَ آذان العشاء بالحسبان. فمن قواعد الحفلات في الهواء الطلق ـ وفي المدينة القديمة تحديداً ـ الانتهاء قبل الآذان مباشرةٍ أو البدء بعده مباشرةً أو جعل الاستراحة مطابقة لموعده. إذاً، بدأ الحفل وبعد نهاية أول أغنية أتى أحد الشباب ومعه «السيَب» (جمع سيبة). وبعد توقف قصير استُغلّ في زرع السيِّب على المنصة تابع البرنامج مسيرته. عادي. أماَ غير العادي فهو حقيقة عدم وجود نوتات موسيقية أمام العازفين من أصله. لا قبل الزرع ولا بعده.

«مو مشكلة»..

٥) مواد الحفل:

لم نعرف مقامات المقطوعات (رست، بيات....) ولا أشكالها (موشح، قصيدة، دور...) ولا أسماء مؤلفي الكلمات. ودون مبالغةٍ، لم يُذكر (شفهيا طبعاً ومن قبل المغني) اسم المؤلف مقروناً باسم المؤدي الأصلي للأغاني إلا في بعض المقطوعات.

«بسيطة»..

٦) سير الحفل:

لم تأخذ المادة الموسيقية من الوقت أكثر من خمسين دقيقة. وعندما صفق الجمهور طالباً المزيد أعطي، بعد تردد، أغنية لم يُذكر اسم مؤلفها ولا اسم مؤديتها الأصلي، على أساس أنها معروفة من الجميع. وقد يكون السبب في أنها هذه المرة عالبيعة. هذا لا ينفي بأن لكل برنامج محترف منشوراً (بروشوراً) تُذكر فيه المعلومة دقيقة ومتكاملة، إذا لم نقل أيضا، لمحة عن المؤلف والمؤدي والمقطوعة ذاتها، والمقطوعات هنا قليلة العدد فعلاً.

«لا تصعّبها»..

٧) المؤدّون:

حظي المؤدون بذكر أسمائهم شفاهةً وذلك أثناء انشغالهم بالتقسيم (مقطع مرتجل)، أي على طريقة فرق الجاز. كلّهم من خريجي المعهد العالي للموسيقى، باستثناءٍ واحد ـ عازف الرق، أي ضابط الإيقاع ـ الذي كان أكثر أكاديمية من الجميع!

«ملعوبة»..

٨) مستوى الأداء:

جميع المشتركين كانوا من الشباب الموهوب فعلاً، وهذا بالتأكيد ليس من قبيل المجاملة التي ـ كما لاحظتم ـ لا مكان لها في هذا المقال. ولكن، كما يبدو، لم يكن الجمهور يستحق عناء إجراءٍ بروفاتٍ كافية. على كل حال يبقى مبلغ /٥٠٠ ل.س/ مبلغاً متواضعاً، بمقاييس اليوم على الأقل.

«لا تكبّرها»..

٩) الجمهور:

هو دائماً جمهورنا المحب، المشجع، الذي يصبر على الحلوة والمرة. ألم يصفّق، أحياناً بحرارة؟ اتركوه في حاله من فضلكم.

«معليش»..

١٠) الموسيقى العربية - الكلاسيكية:

موسيقى «كلاسيكية»؟ أي تتطلب حرفية عالية و«ثقافة مكتوبة» وليس فقط سماعية؟ موسيقى «عربية»؟ أي تتطلب دقة في أداء العُرَب النغمية (أرباع الصوت تحديداً)؟ تفرض تصوير المقام (تحويل نقطة البدء) بحسب المجال الصوتي للمغني؟

«زوّدتها»..

١١) الميكروفون:

هذا الإنجاز التقني العظيم الذي قد يقتل انسجام الآلاتٍ والأصوات ويؤثر سلباً على جمال ومهارة أدائها، أتريد أيضاً أن تنتقدَه، وهذا في مكان صغيرٍ لا يفرض عليكَ بالضرورة استخدام مثل هذه التقنية؟ عفوا ولعلمك: إذا كانت آلة البيانو في أي حفل كلاسيكي تؤدّي دون ميكرفون فهذا شأنك وحدك!!

«أي... تخّنتها»..

■

بين زياد الرحباني وبسام كوسا:

الفن والسياسة... في غمرة الأسئلة الضائعة!

◄ عتاب لبّاد





قوبل الحوار- الحدث الذي أجراه النجم الكبير بسام كوسا مع العبقري زياد الرحباني على الفضائية السورية بالكثير من الردود الصحفية الناقدة لأداء بسام كوسا كمحاور، وقلة من التعليقات التي أشادت به واعتبرته إنجازاً يحسب للفضائية السورية، ولعل تلك الانتقادات لم تأت من فراغ أو من رغبة بتوجيه النقد لمجرد النقد، فبسام كوسا من أكثر النجوم السوريين شعبية لدى الجمهور، ولكن الكبار يُطلب منهم الكثير..

مواضيع كثيرة ومتداخلة طرحت في هذا الحوارٍ، من المديح والتوصيف الكبيرِ لزياد الرحباني، مروراً بالقضايا الموسيقية، وصولاً إلى الأحاديث السياسية التي لابد منها لدى الحوار مع زياد الرحباني الذي أكد أن مواقفه السياسية وتوجهاته لم تتغير، رغم محاولة كوسا الحثيثة في تخفيف اللهجة، أو صرف زياد عن التركيز على بعض الأمور السياسية وذلك بالهروب إلى محور الفن... ولا ندري حقاً ما الخطوط الحمراء التي وضعت أمام بسام كوسا لكي يجري الحوار، وكم طالت أيادي الرقابة من جمل حذفتها عملية المونتاج.

ذكر الرحباني أن ما أبعده عن الجمهور السوري هو المواقف السياسية السابقة لسورية، واعترف أنه كان غافلاً عن هذا الجمهور الذي أدهشه في كلتا الزيارتين بمدى حفظه لكل عمل قدمه على المسرح، وذكر أن الحرب الأهلية كانت من أهم أسباب إبداعه، لأن «الإبداع بيجي لما الإنسان بيكون عم يعيش الوضع الصحيح...و بلبنان الوضع الحقيقي و الصحيح هو الحرب»، كما ذكر أن «فيلم أميركي طويل» هو أحب الأعمال إلى قلبه، وقد قام بكتابته وقت الحرب.

كما أشاد زياد الرحباني بالأصوات الموجودة في سورية، وأجاب بالموافقة عندما طرح بسام كوسا فكرة تعاونه مع الفنان الكبير صباح فخري.

لم يستطع بسام كوسا رغم ثقافته الكبيرة واطلاعه الواسع على الكثير من أعمال وحياة زياد الرحباني، أن يمسك زياد الرحباني أو يحيطه في مكان ما، فتلك النقلات الرشيقة بين المواضيع هي من ميزات زياد الذي يجعلك تصغي بكل حواسك لكل أفكاره رغم انعدام الترابط بينها.

و عبَّر زياد عن حجم المصيبة التي ألمت به بعد وفاة المبدع جوزيف صقر بقوله: «لما توفى جوزيف انعطبنا ...ولهلأ».

ورغم كثرة الأسئلة والأجوبة التي طرحت في المقابلة، إلا أن العديدٍ من التساؤلات بقيت معلقة في أذهاننا مثل: ماذا حلَّ بالوعد الذي قطعته الدكتورة حنان قصاب حسن بإنتاج الألبوم الأخير للسيدة فيروز، مع أنها أكدت على هذا الوعد في أكثر من وسيلة إعلامية، لكن الجواب ضاع بين قول زياد: «عم تسجل .. أحكي؟» ٍوقول بسام «أي فيك تحكي» وتغير مجرى الحوار تماماً، وكذلك مجرى إنتاج الألبوم الذي يتم إنتاجه حالياً في ألمانيا!!

■■

بين قوسين



◄ خليل صويلح

المهنة: مدوّن!

لم تعد المدوّنات الشخصية على شبكة الإنترنت مجرد يوميات، بل إن بعضها تحوّل إلى نوع من الصحافة الشعبية التي تضيء مناطق لطالما عتّمت عليها الصحافة الرسمية، وفي بعض البلدان العربية، وفي الشرق الأوسط على وجه العموم، باتت الصحافة الالكترونية أقرب إلى الصحف المعارضة، لكن ما يقلل من شأن معظم المدوّنات تلك اللغة الركيكة والبذيئة والسوقية، وكأن الأمر مجرد تصفية حساب مع أشخاص أو أنظمة، إذ تغلب النبرة الانفعالية على هذه الكتابات، فيغيب عنها التحليل والمصداقية والعقلانية. هكذا يتم يومياً حجب مواقع، وظهور مواقع جديدة بما يشبه لعبة القط والفأر بين الجهات الحكومية والمدونين. الفضاء الالكتروني صار أمراً واقعاً في حياة الشباب العربي للتعبير عن المكبوت والمسكوت عنه، لكن المستغرب أن نسبة المدوّنات العربية التي تُعنى بالمشاكل العاطفية، أكثر من تلك التي تهتم بالشأن العام، هذا ما تشير إليه دراسة حديثة أصدرتها جامعة هارفارد الأمريكية. يقول بروس ايتلينغ ،أحد المشرفين على الدراسة، أن المدونين العرب منهمكون في التعبير عن مشاكل العمل والحب والأسرة، أكثر من انهماكهم بالسياسة، ثم يأتي الصراع العربي الإسرائيلي في المرتبة التالية. كأن معظم الشباب العربي فقد حماسته في الشأن العام، أمام حال الكبت العاطفي الذي يسيطر على تفكيره. في غرف الدردشة يخترع الشاب اسم فتاة وينتظر رسائل الإعجاب، فيما تخترع الفتاة اسماً ذكورياً للتعبير عمّا ينقصها في البذاءة اللفظية. الهموم المتبادلة عاطفية في المقام الأول، والحب من أول سطر، طالما أن الأسماء الوهمية هي القناع الذي يختبئ وراءه معظم هؤلاء الشباب. هكذا يكتب براد بيت «الدحاديل» إلى بينلوب كروز «جرمانا» اعترافات عاطفية ملتهبة، ويطلب اينشتاين لقاءً عاجلاً مع هيفاء وهبي، ليعرض عليها الزواج العرفي فوراً. على الأرجح هناك مشكلة عطالة، وكبت عاطفي، قادت الجيل الجديد إلى صرف أوقاته في غرف الدردشة. بالطبع هناك أيضاً من يهتم بالشأن السياسي وحقوق الإنسان، وهؤلاء يتعرضون لمضايقات جديّة، كما أنهم باتوا يؤثرون في تشكيل الرأي العام في بلدانهم.

في الأحداث الإيرانية الأخيرة، كان لمواقع المدونين تأثيرها المباشر على الشارع، وهو ما حدث قبلاً في مصر، وصولاً إلى الهند.

ماتحتاجه الصحافة الالكترونية العربية هو الحماية القانونية، فالإعلام يخضع لضوابط ومواثيق شرف، بدأت بعض الحكومات العربية إصدارها فعلاً، ولعل في مثل هذه القوانين تتحقق مصداقية هذه الصحافة، وربما فرملة حيويتها وشغبها؟

Khalil.s@scs-net.org

رحيل الشاعر علي الجندي



توفي في مدينة اللاذقية الشاعر السوري علي الجندي عن عمر ناهز ثمانين عاماً . ويعتبر الجندي من مؤسسي المدرسة الحديثة للقصيدة العربية. وقد تم تشييع الجندي الذي كان يعاني من أمراض عدة ، السبت في مسقط رأسه سلمية.

ولد الجندي في سلمية في العام ١٩٢٨ وتخرج في جامعة دمشق قسم الفلسفة عام ١٩٥٦ ، وعمل في حقل الصحافة الثقافية بين دمشق وبيروت. كما عمل في حقل الترجمة عن الفرنسية ولم يحترفها وهو عضو اتحاد الكتاب العرب.

من أهم مؤلفاته: الراية المنكسة، وفي البدء كان الصمت، الحمى الترابية، الشمس وأصابع الموتى، النزف تحت الجلد، طرفة في مدار السرطان، الرباعيات، بعيداً في الصمت قريباً في النسيان، قصائد موقوتة، صار رماداً، سنونوة للضياء الأخير.

■